17 - 18
صيف وخريف
2024

دراسات استراتيجية

Human security

- قضايا الأمن والدفاع في إقليم شـمال وشرق سوريا
- اختصـاص التقاضي عن الجرائم الدولية أمام محاكم الإدارة الذاتية
- تطوير النظم الزراعية في إقليم شـمال وشرق سوريا كاستجابة لتغيّر المناخ
- الأمن الغذائي في شـمال وشرق سوريا

هيئة التحرير :

محمد حسن

منذر شيار

د.أحمد سينو

زانا شيخو

التصميم: أحمد ملا

تتم كافة المراسلات باسم رئاسة التحرير على البريد الالكتروني التالي:

nrls@nrlsrojava.com

لزيارة الموقع الالكتروني:

www.nrls.net

منشورات مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية NRLS

حقوق الطبع والنشر محفوظة

العددان 17-18 صيف وخريف 2024

كلمة العدد

تأسّست الإدارة الذاتية في سياق لم يكن في حسبان قوى الهيمنة العالمية والإقليمية، وتمكّنت - الإدارة - من البقاء في بيئة أمنية معقّدة ومليئة بالمخاطر، وشكّل المجتمع الكردي والعربي والسرياني وباقي المكوّنات عمادها الرئيسي، وستستمرّ هذه الإدارة طالما حافظت على ثقة تلك المجتمعات؛ لذلك يُعَدُّ من الضروريات ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، ومماثلة خطر الفساد والإهمال الوظيفي بخطرَي تنظيم داعش والجريمة المنظّمة وأجندات أنظمة الحُكم الإقليمية المتطرّفة، كما يجب إيلاء الاهتمام لمختلف المقترحات، ومن المتوقّع أن تتّجه الأمور نحو هذا المسار؛ كون قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال شورق سوريا تُعَدّ قضية وجودية لمنظومة الإدارة الذاتية بكافّة مؤسّساتها وهيئاتها السياسية والإدارية والعسكرية والثقافية والاجتماعية.

إنّ قضايا الأمن والدفاع قد تحوّلت إلى قضية وجود في تاريخنا المعاصر، وكل كيان، سواء أكان دولة أو حكومة محلية أو تنظيمًا أو حتى عائلة، يمتلك مقاربة خاصة به في التعامل مع هذه القضايا.

فقضايا الأمن والدفاع التي يشهدها إقليم شمال وشرق سوريا منذ بداياته هي في الأساس قضية وجودية، إذ أنّ هناك تحدّيات أمنية تتمثّل بكل من: السياسة العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية، والأنشطة المتطرّفة لتنظيم داعش، والأعمال المندرجة في إطار الجريمة المنظّمة، والتدهور البيئي؛ وجميعها تُعَدّ مصدراً لمعظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية في الإقليم، وتأتي في مقدّمتها الهجرة وقضية المهجّرين والغلاء المعيشي.

إنّ حجم الهجمات والجرائم التي تم انتهاجها ضدّ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال شرق سوريا قد تفاقم من نواحٍ عدة؛ ولخطورة وقسوة هذه الجرائم التي تمسّ القيم والمبادئ الإنسانية المُعترَف بها من قبل المجتمع الدولي، والتي صُنِّفت كجرائم دولية، كان لِزاماً من الناحية القانونية ردعها بآليات قضائية على المستوى الداخلي للإدارة الذاتية، كونها – الإدارة – هي إحدى الكيانات الفاعلة من غير الدول بموجب القانون الدولي التعاهدي لحقوق الإنسان وموقف الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، وبوصفها - الإدارة الذاتية الديمقراطية – هي الجهة الوحيدة في ظل الظروف السائدة التي بمقدورها توفير ضمانات حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لولايتها " إقليم شمال شرق سوريا"، وبخلاف ذلك؛ يكتسي وضع حقوق الإنسان فيها غموض وخشية من عدم وجود جهة تتحمّل التزامات حقوق الإنسان، ويمكن مساءلتها في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما يضعف بلا شك قيمة المعايير والضمانات ذات الصلة، وخاصة بعد تقاعس القضاء الجنائي الدولي وأدائه في التقاضي عن الجرائم الدولية، ليكون السبيل الوحيد للقضاء والعدالة للإدارة الذاتية في المحاسبة عن هذه الجرائم، خصوصاً أنّ العديد من الأمارات القانونية تؤكّد على هذا الأمر، ابتداءً بالاختصاص التكاملي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يعني ضمناً أولوية التقاضي المحلّي، مروراً بقاعدة قانونية دولية وعرفية مفادها "الواجب في المقاضاة عن الجرائم الدولية"، وانتهاءً بواقع الإجرام الذي تركته الهجمات المتعدّدة والمتنوّعة (الدولة التركية وداعش)؛ حيث يؤدّي الفراغ التشريعي المتّصل بتلك الجرائم إلى الانحراف والخطأ في تكييف الأفعال على أنّها جرائم إرهابية، وعليه؛ فمن الأهمية بمكان تحديد الأسس العلمية التي يمكن الاستناد إليها في تعريف الجرائم الدولية.

وكما أنّ قضايا الأمن والدفاع وكذلك مقاضاة الجرائم الدولية أمام محاكم الإدارة الذاتية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة؛ فإنّ تطوير الواقع الزراعي من خلال مواجهة التحدّيات يسهم أيضًا في ذلك؛ فإقليم شمال وشرق سوريا يُعَدُّ من المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للمعيشة والاقتصاد، وتمتدّ الأراضي الزراعية الخصبة في هذه المنطقة عبر العديد من المحافظات مثل الحسكة والرقة ودير الزور ومنبج وغيرها، وتشكّل مصدرًا أساسيًا لإنتاج القمح والشعير والقطن، إلى جانب تربية الماشية والأنشطة

المرتبطة بالإنتاج الحيواني، إلّا أنّ هذا القطاع الحيوي يواجه اليوم تحدّيات جسيمة تتفاقم بفعل التغيّرات المناخية الحادّة والتدهور البيئي، وبالتزامن مع تزايد هذه التحدّيات؛ أصبحت الحاجة ملحّة لتطوير نظم زراعية مستدامة ومرنة قادرة على التكيّف مع التغيّرات المناخية الحالية والمستقبلية؛ إذ يتطلّب ذلك تحوّلًا كبيرًا في طرق الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد، من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي.

وموضوع الأمن الغذائي بات أمرًا يشغل بال الحكومات والدول، فهو ضرورة استراتيجية من ضروريات الحياة، ولا تستمرّ حياة الأفراد والجماعات دون غذاء، وتُعتَبر الحدود الدنيا للأمن الغذائي من أهم المرتكزات التي تقوم عليها حياة البشر.

إنّ الأمن الغذائي في مناطق الإدارة الذاتية (التي كانت - قبل الأزمة - سلّة الغذاء السورية ومصدرها الأول في إنتاج الحبوب وخاصة القمح) يختلف جزئيًا عن الداخل السوري، لعدّة أسباب، أهمها؛ حالة الاستقرار النسبي تحت حكم الإدارة الذاتية الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى لم تشهد أراضيها الزراعية تخريبًا كبيرًا بفعل الحرب. ورغم ذلك فإنّها شهدت تراجعًا في إنتاج القمح، نتيجة الجفاف وقلّة الأمطار، بالإضافة إلى تعرّض المحاصيل الزراعية للحرائق المتعمَّدة خلال السنوات الماضية من قبل الجيش التركي ومرتزقته، أو لمصلحة جهات داخلية تطمح بالعودة إلى مناطق الإدارة الذاتية؛ وتُعَدُّ أساليب الحصار والتجويع فكرة أساسية في طريقة تعامل تلك الجهات مع مناطق شمال وشرق سوريا.

وقد عرف التاريخ القديم والحديث والمعاصر أزمات اقتصادية كبيرة على صورة مجاعات عصفت بمناطق مختلفة من العالم، خاصة في قارة أفريقيا وقسم من قارة آسيا، وهناك دول لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الغذاء لمواطنيها في الوقت الحاضر؛ ولا يخفى على أحد أنّ المادة الرئيسية التي يعتمد عليها العالم في توفير الأمن الغذائي هي القمح والذرة والشعير والبقوليات مثل الحمص والعدس والفول ...الخ.

يبدو أنّ قضايا الأمن والدفاع في شمال وشرق سوريا، والتقاضي عن الجرائم الدولية أمام محاكم الإدارة الذاتية من ناحية، وتطوير النُظم الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة من ناحية أخرى؛ إنّما هي مسائل مترابطة ولا يمكن الفصل بينها كونها تكمل بعضها بعضا؛ فالأمن والدفاع ومقاضاة الجرائم الدولية أمام محاكم الإدارة الذاتية يسهم في تعزيز الأمان في المنطقة، كما أنّ تطوير النُّظُم الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي يسهم بشكل فعّال في تطوير المجتمع وترسيخ دعائم الاستقرار لدى كلّ مكوّناته، ويدفع تلك المكوّنات إلى التمسّك بالأرض في مواجهة جميع التحدّيات المحدقة، سواء على الصعيد المحلّي أو الإقليمي أو الدولي.

هيئة التحرير

.

قذ

قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

مقدّمة:

يشير مصطلح الفوضوية السياسية([1]) إلى عدم وجود حكومة عالمية فوق الدول القومية، تمتلك القدرة على فرض النظام الدولي؛ الأمر الذي يجعل الدول تعاني حالة من الغموض والشكّ ويدفعها إلى افتراض الأسوأ حول نوايا المنافسين، وتجد نفسها مضطرّة لاتخاذ تدابير لتعزيز أمنها مثل زيادة التسلّح والإنفاق العسكري وشنّ حروبٍ خارجية، وهذا ما يؤدّي إلى مأزق أمني ([*]) بسبب ردّة فعل الدول المقابلة لحماية أمنها التي تستجيب لذلك بخطوات مماثلة، وبالتالي؛ الاتجاه إلى الصراع الحتمي وفقاً للمدرسة الواقعية ([2]) (مدرسة نظرية العلاقات الدولية) رغم أنّ ذلك لا يعني بالضرورة اندلاع حرب تقليدية، وهذا المأزق الأمني يرتدّ سلباً على شعوب البلدان التي تتسلّط عليها أنظمة حكم استبدادية، على شكل أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث تتمّ إعادة مأسسة العدالة والحرية والمواطنة وفقاً لمعايير هذه الأنظمة على شاكلة وزارات دولة أوشينيا الخيالية ([**]).

يمكن ملاحظة هذه الفوضوية في الأزمات التي يعيشها الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، وعدم قدرة القطب الغربي، الذي من المفروض أنه تمثّله الحكومة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، على فرض حلوله - التي لم تكن حلولاً بعد أن تبيّنت لاحقاً- على المنطقة أسوة بما فعله في أفغانستان والعراق بداية القرن الحادي والعشرين، وما يشير إلى ذلك هو استمرار الأزمة السورية وحرب غزة، ومساعي إيران وروسيا، خصوم الغرب، لترسيخ هيمنتهما في المنطقة، عسكرياً أو أيديولوجياً، حتى أنّ النظام التركي يحاول إيجاد مكان له كقوة إقليمية وتقليل اعتماده على حلفائه الغربيين وتحقيق طموحه في التحوّل إلى قوة دولية. ولا تزال الأمم المتحدة عاجزة أو لا تمتلك الإرادة لحماية مواثيقها

---

[1] بول روبنسون؛ قاموس الأمن الدولي؛ الطبعة الأولى 2009؛ ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي؛ ص28.

[*] المأزق الأمني SECURITY DILEMMA: مصطلح يصف وضعاً تهدد فيه جهود دولة ما من أجل تعزيز أمنها أمن دول أخرى. ومن ثم تتخذ تلك الدول ترتيبات لحماية نفسها، ما يسهم كذلك في تهديد الدولة الأصلية. وهكذا ينتهي الأمر بالجهود لتعزيز الأمن إلى الحد منه... نفس المرجع السابق؛ ص272.

[2] صباح بالة؛ النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية - Realism Theory in Security Studies؛ تاريخ النشر: 2021.03.03؛ الرابط:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/النظرية%20الواقعية%20في%20تفسير%20الدراسات%20الأمنية

[**] دولة أوشينيا وتدور حولها أحداث رواية 1984 للكاتب الإنكليزي جورج أورويل، وهذه الدولة تجسد المجتمع الطبقي وتعبر عن الخداع الحكومي، والمراقبة السرية، وتلاعب الدولة الشمولية السلطوية بالتاريخ الموثق، من خلال أربع وزارات تتعارض تسمياتها مع حقيقة مهامها وهي: وزارة الحقيقة، ووزارة السلم، ووزارة الحب، ووزارة الوفرة، وكانت وزارة الحب أكثرها رعباً...

التي تُنتهَك في المنطقة، حيث تُرتكَب المجازر وتُنفَّذ عمليات إبادة جماعية وعمليات تغيير ديمغرافي وتهجير ملايين البشر، ويبدو أنّ الشجب والتنديد هو الشيء الوحيد الذي يمكن لمسؤولي الأمم المتحدة فعله، بينما تنحرف بعض التقارير عن الموضوعية في إظهار حقيقة الأمور ؛كالتقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية ([3]) والذي حمّل الإدارة الذاتية مسؤولية انتهاكات في مخيّم الهول وداخل المحتجزات دون الاستناد إلى الأدلة أو تقدير الوقائع على الأرض، حيث أوضحت الإدارة الذاتية([*]) في بيان لها أنّ فريق منظمة العفو الدولية ([4])" لم يقم بزيارة مركزَي الاعتقال في الكامب الصيني في الشدادي والبانوراما في الحسكة، واللذَين تديرهما قوات سوريا الديمقراطية، ويبدو أنّهم قد اعتمدوا بشكل أساسي على مقابلات وشهادات لأشخاص قد ينتمون إلى داعش أو خلاياه النائمة، والذين ربما التقى بهم فريق منظمة العفو الدولية خارج مركزَي الاحتجاز...".

لقد تسبّب فشل الدُّول في حل أزماتها والعجز عن تحقيق الأمن والعدالة، ببروز تنظيمات كيانات سياسية وإدارية من أحزاب وجمعيات ومؤسسات مدنية حظيت بدعم قسمٍ من المجتمعات المحلّية لإدارة مختلف شؤونها؛ وتشهد دولٌ في الشرق الأوسط هذه الظاهرة، مثل لبنان والعراق وسوريا وغيرها، وحاول السياسيون الغربيون المتعصبون لفكرة الدولة تفسير هذه الظاهرة وفقاً لأيديولوجياتهم وخرجوا بمصطلح "الفواعل العنيفة من غير الدول" ([5]) الذي يبدو غير واضح كمفهوم بالنسبة لهم وقدّموا تفسيرات غير دقيقة عن ماهيتها وأسباب بروزها، حيث تمّ وصفها كجماعات تعمل بمعزل عن قانون الدولة ،أي؛ "خارجة عن القانون"، واتّخاذ موقف غير بنّاء تجاهها، رغم أنّ هذه التنظيمات قد ظهرت كنتيجة للأزمات التي تسبّبت بها سياسة اصطناع الدول القومية من قبل الغرب، ودور هذه التنظيمات في تحقيق الاستقرار والتقليل من العنف والحدّ من الفوضى، خاصة أنّ نطاق العلاقات الدولية المعاصرة - وتحت وطأة ضغوطات العولمة - يتّجه في مسار تطوّر هذه الفواعل وانتشارها؛ وبحسب بعض الباحثين الغربيين فإنّ ([6]) "تفاعلات النظام الدولي تتناغم ضمن ثنائية تعايشية بين عالَمَين؛ «عالم الدولة» وعالم «متعدّد المراكز» يتكوّن من مجموعة مشاركين لديهم المقدرة على الفعل الدولي. وهوما يخلق شكلاً بالغ التعقيد للانتماءات؛ ففي حين يرتكز العالم الأوّل على تفّرد انتماءات المواطنة، نجد العالم الثاني واقَعاً تحت تجاذبات شبكة انتماءات غير مضبوطة تستند طبيعتها وديناميكيتها وحيّزها

[3] منظمة العفو الدولية؛ سوريا: موت جماعي وتعذيب وانتهاكات أخرى ضد مُحتجزين في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية – تقرير جديد؛ تاريخ النشر: 2024.04.17؛ الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/04/syria-mass-death-torture-and-other-violations-against-people-detained-in-aftermath-of-islamic-state-defeat-new-report/

[*] تم اعتماد مصطلح الإدارة الذاتية في البحث كمفهوم واسع يشير إلى المنظومة الإدارية والعسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إقليم شمال وشرق سوريا، كحالة سياسية غير مسبوقة في المنطقة ومتميزة عن الأوضاع السياسية التي تعيشها باقي مناطق الجغرافيا السورية، وتندرج ضمنها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية ومجلس سوريا الديمقراطية ومجالس العشائر والأعيان والكومينات وغيرها. أمّا باقي المصطلحات فسيتم تقديم شرح مختصَر لها بحسب الحاجة في الهوامش.

[4] موقع الإدارة الذاتية؛ توضيحًا لما ورد فيه.. العلاقات الخارجية ترد على تقرير العفو الدولية في بيان؛ تاريخ النشر: 2024.04.28؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=11630

[5] د. شهرزاد أدمام؛ الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية؛ الناشر: مجلة سياسات عربية- العدد 8- نيسان 2014؛ الرابط:
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue008/Pages/Siyassat08-2014_Edmame.pdf

[6] نفس المرجع السابق؛ ص76.

على الإرادة الحرّة للاعبين فيها، في سياق من التدفّقات العابرة للقومية، والتي تسمح بدورها بظهور نماذج متعدّدة، جزء منها ينتج من منظمات غير حكومية، وآخر ينشأ عن تأثير تكوّن أفعال فردية متعدّدة...".

تتشابك قضايا الأمن والدفاع لمعظم الدول والحكومات والكيانات السياسية في المنطقة، وبات التدخّل في الشؤون الداخلية للآخرين جزءًا من العقيدة السياسية والعسكرية والاقتصادية لمعظم الدول، ستؤيّدها إن توافقت مع استراتيجيتها وتحاربها إن تعارضت معها، ويلتزم الحياد إن لم تُفِدْه ولكنها تتعارض مع استراتيجية الخصوم، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بشكل واضح في المواقف التركية والإيرانية والروسية والأمريكية وغيرها تجاه قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا، والتي أصبحت محطّ اهتمام كبير لدى المخطّطين الاستراتيجيين لتلك الأنظمة، فهناك مَن يحاول القضاء عليها، وهناك مَن يحاول إخضاعها أو التأثير فيها.

إنّ تحليل قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا، بالاستناد إلى تسمية ما يجري من عمليات سياسية وعسكرية وتآمرية بمسمّياتها الأكثر تعبيراً، وتحليل التقارير الصادرة عن قوات سوريا الديمقراطية وعن الإدارة الذاتية في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والأمنية منذ بداية العام 2024م والتقارير الأخرى الخاصة بالإقليم، من شأنه أن يوضّح إشكالية المشهد الأمني لشمال وشرق سوريا ومحيطها الحيوي بشكل أفضل، وتوفّر أرضية لاستشراف التحدّيات الأمنية في المستقبل القريب، وبالتالي؛ اقتراح بعض الحلول استناداً إليها؛ لذلك يأتي هذا البحث كمحاولة لتسليط الضوء على هذه الإشكالية، لتوضيحها من خلال سرد الحقائق ومناقشتها وتحليلها.

العلاقة بين مفهومَي الأمن والدفاع:

يُعَدّ الأمن والدفاع مفهومَين متلازمَين ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، ودائماً ما يُستخدَمان كمصطلحَين رئيسَين في وضع الاستراتيجيات وإدارة الأزمات ومواجهة التهديدات وتحليل التحدّيات المختلفة، العسكرية والاقتصادية والسياسية والبيئية وغير ذلك. بالنسبة للأمن؛ يصعب إعطاء تعريف دقيق له بسبب تعدّد قضاياه، إلّا أنّ معظم تعريفات "الأمن" ([7]) تتمحور حول التحرّر من التهديد ومن الخطر أو من الخوف والحدّ منه، وله بُعد موضوعيّ، أي؛ مدى توفّر الحماية في واقع الحال الذي يعيشه المرء، وآخر ذاتي، أي؛ مدى شعور المرء بالأمان والحرية؛ والأمن أمر نسبي، فقد يشعر المرء بالتهديد ولكن ليس ثمة شيء يهدّده، أو ثمة احتمال بوقوع خطر في المستقبل؛ وهذا ما يعزّز الاعتقاد بأنّ الأمن لا يقتصر فقط على التحرّر من الخطر والخوف من أمر مؤكّد وقوعه، وإنّما يشمل أموراً يحتمل وقوعها تستوجب اتخاذ تدابير مسبقة، وتحولت هذه إلى سمة بارزة للمفهوم المعاصر للأمن، حيث تم تخصيصه كمصطلح مرفق مع أمننة([8]) القضايا ذات البعد الاستراتيجي التي يتم إضفاء الطابع الأمني عليها؛ كالأمن الإنساني والأمن الوطني والأمن الدولي والأمن البيئي والأمن الغذائي...إلخ، وبالتالي؛ يمكن أن نصف القضايا الأمنية بأنّها أي موقف أو تهديد أو فعل أو حالة تشكّل خطراً يؤدّي

[7] سليم قسوم؛ الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)؛ الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي/ دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بلا رقم طبعة وتاريخ نشر؛ ص17.

[8] بول روبنسون؛ قاموس الأمن الدولي؛ ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي/ دولة الإمارات العربية المتحدة؛ الطبعة الأولى 2009؛ ص268-269.

إلى حادث أمني؛ وتختلف القضايا الأمنية من بلد إلى آخر، أو أنّ القضايا الأمنية هي نفسها للجميع إلّا أنّ هناك اختلافًا في ترتيبها من ناحية الأولية؛ فمثلاً يُعَدُّ الاتجار بالبشر والمخدّرات والأسلحة النارية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والقرصنة الإلكترونية من أبرز القضايا الأمنية التي تمسّ أمن الولايات المتحدة، بينما يُعَدُّ الجفاف والنعرات الطائفية والتدخّل التركي والإيراني في الشؤون الداخلية من أبرز القضايا الأمنية التي تمسّ أمن دولة العراق؛ فالهدف الرئيسي لتحقيق الأمن هو تأمين سلامة الإنسان، مادياً ومعنوياً، في حالة السلم والحرب.

ويتحقّق الأمن بوسائل مختلفة تعتمد ماهيتها على نوع وحجم الخطر أو التهديد وما تفرضه ظروف البيئة المحيطة، ويمكن تقديم كلّ من المنزل العادي والملجأ والغرفة الآمنة (Panic Room) كمثال عن وسائل لتحقيق الأمن في ظروف مختلفة في البيئة التي يقيم فيها الإنسان، ولكل وسيلة قواعد الأمان الخاصة بها، لذلك فإنّ توفير الأمن للمدينة والمجتمع والاقتصاد والبلاد وغيرها له وسائله التي تناسبه، هذا الأمر يُعَدُّ التعبير غير المباشر لمفهوم الحماية، والتي بدورها تشكّل إحدى وسائل الدفاع؛ فالحماية تُعَدُّ الرابط بين مفهومَي الأمن والدفاع؛ استناداً إلى هذا الأمر يمكن اعتبار مساعي الحماية من كل من الاعتداءات العسكرية المختلفة والإعلام الموجّه سلباً وتداعيات الأزمات السياسية والاقتصادية والكوارث الطبيعية، كتعبير عن إدارة قضايا الأمن والدفاع، فمثلاً مواجهة هجمات تنظيم داعش أو القوات التركية أو العمليات التآمرية للنظام السوري وحلفائه، والمشاركة مع قوات التحالف الدولي في محاربة تنظيم داعش تشكّل قضايا أمنية تواجه إقليم شمال وشرق سوريا، في حين أنّ الحماية الجوهرية أو الحماية الاجتماعية وترسيخ الديمقراطية وصيانة البيئة والدبلوماسية الاجتماعية من أجل مواجهة هذه الأخطار والتهديدات تندرج ضمن قضايا الدفاع، وعلى سبيل المثال تشكّل تعبئة "قوات حماية المجتمع"(*) (HPC/Hêzên Parastina Civakê) لمواجهة هجمات تنظيم داعش إحدى تجلّيات الاستجابة لقضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا.

والدفاع لدى البشر دفاع مجتمعي، فجميع أفراد الجماعة يذودون عن نفسهم بشكل مشترك؛ فالدفاع وظيفة أصيلة لدى البشر إلى جانب المأكل والتوالد. ومحال الاستمرار بالحياة من دونه، ولكل ثقافة منظورها الخاص تجاه المفاهيم المتعلّقة بالدفاع، فعلى سبيل المثال الدفاع في العقيدة العسكرية الكردية هو "حماية الوجود" ([9])، وبحسب قاموس كامبريدج([10]) الإنكليزي: الدفاع Defense هو "القدرة على الحماية من الهجوم أو الأذى، أو أي شيء يُستخدَم للحماية من الهجوم أو الأذى" وبحسب معجم "المعاني"([11]) العربي: الدفاع هو "ردٌّ ومنعٌ.. ما يُتَّخذ في الحروب من أساليب لردّ هجوم العدوّ..." إنّ الاختلاف النسبي لمفهوم الدفاع لدى الثقافات الثلاث يُعبّر عن الهاجس الأمني لكل منها؛ فطالما تعرّض

* قوات حماية المجتمع (HPC) بالكردية Hêzên Parastina Civakê هي شكل من أشكال الدفاع الذاتي والذي يعد جزءاً من العقيدة العسكرية الكردية منذ القدم، وهذه القوات في الوقت الراهن عبارة عن مجموعات صغيرة من المتطوعين من مختلف مكوّنات شمال وشرق سوريا في القرى وأحياء المدن والبلدات، يقومون بأنشطة دفاعية على المستوى المحلي بطريقة لا مركزية وبالتنسيق مع مؤسسات الإدارة الذاتية. وتعتبر قوات الحماية الجوهرية-المرأة الذراع النسوي لقوات الحماية الجوهرية...

[9] عبد الله أوجلان؛ مانيفستو الحضارة الديمقراطية- المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية)؛ ترجمة: زاخو شيار؛ الطبعة الثانية 2014؛ بلا ناشر؛ ص538.

[10] Cambridge; defense; Link: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/defense

[11] معجم المعاني الجامع؛ دفاع؛ الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/دفاع/?

الكرد لحملات إبادة جماعية، ومجتمعات أوروبا عانت كثيراً من الحروب الدينية ومن ثم القومية، والتعرّض للغزو سِمة بارزة في المجتمع القَبَلي العربي، لذلك؛ فإنّ قضايا الأمن والدفاع ليست متشابهة تماماً لدى كل أمة وفي كل مكان وزمان.

بالنسبة لإدارة قضايا الأمن والدفاع فإنّها تتمّ بوسائل عديدة: كالتسلّح، وبناء التحالفات، والتنمية المستدامة، وإقامة مجتمع المعرفة، وترسيخ الأخلاق، وإحياء الثقافة، والحماية الذاتية، ومواجهة الأفكار التي تحرّض على الكراهية والتطرّف، ومعالجة تداعيات الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية كتغير المناخ والتدهور البيئي والزلازل وغير ذلك.

التحدّيات الأمنية في إقليم شمال وشرق سوريا وأسلوب الاستجابة:

تكاد تحدّيات البقاء أن تكون سِمة ملازمة لأي كيان مهما كانت طبيعته، وقد تكون هذه التحدّيات سبباً لبقاء أصناف معينة وعاملاً لهلاك أصناف أخرى، وقد تكون مُسيَّرة بقوانين الطبيعة أو يتم تشكيلها بقوانين وسلوكيات البشر، ومهما بلغت درجة قوة أي كيان فإنّه لا يمكن أن يعدم التحدّيات التي تواجهه أو قد تبرز لاحقاً، وقد يجد المرء تفسيراً لذلك في أطروحات النظرية الديالكتيكية.

لقد تحوّلت التحدّيات ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات وأنظمة الحكم والإدارات والتي تستوجب الاستجابة لها بشكل براغماتي، إلى قضايا أمنية معاصرة، فمثلاً القوى الاشتراكية وجدت نفسها مضطرّة للانخراط في علاقات نفعية مع بعض الأنظمة الليبرالية لمواجهة خطر مشترك متمثّل بتنظيم داعش، وباتت الأنظمة الدولتية المتخالفة أيديولوجياً مضطرّة للانخراط في مشاريع تجارية مشتركة لمواجهة أزماتها الاقتصادية، وتحوّل التشدّد في حماية البيئة إلى عامل معطّل لتأمين الاحتياجات المتزايدة من مصادر الطاقة والموارد المالية؛ وأصبحت الاستجابة (بدافع الاضطرار) لهذه التحدّيات قضايا دفاعية، يصعب من خلالها موازنة المبادئ والأفكار المثالية مع حقيقة الواقع المُعاش؛ ما يعني أنّ قضايا الأمن والدفاع قد تحوّلت إلى قضية وجود في تاريخنا المعاصر، وكل كيان، سواء أكان دولة أو حكومة محلية أو تنظيم أو حتى عائلة، يمتلك مقاربة خاصة به في التعامل مع هذه القضايا.

إنّ قضايا الأمن والدفاع التي يشهدها إقليم شمال وشرق سوريا منذ بداياته هي في الأساس قضية وجودية، فهناك تحدّيات أمنية تتمثّل بكل من: السياسة العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية، والأنشطة المتطرّفة لتنظيم داعش، والأعمال المندرجة في إطار الجريمة المنظّمة، والتدهور البيئي؛ وجميعها تُعدّ مصدراً لمعظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية في الإقليم، وتأتي في مقدّمتها الهجرة وقضية المهجّرين والغلاء المعيشي. وبالمقابل هناك كفاح من قبل مؤسّسات الإدارة الذاتية المختلفة لمواجهة هذه التحدّيات من أجل حماية وجودها. وخلال النصف الأول من عام 2024 تصاعد زخم هذه التحدّيات بتأثير عوامل ذاتية وموضوعية، استجابت لها الإدارة الذاتية بانتهاج مقاربة خاصة لكل منها. ولاستجلاء حقيقة هذه الأمور تمّت دراسة وتحليل معظم التقارير والبيانات الصادرة عن كل من قوات سوريا الديمقراطية ومؤسّسات الإدارة الذاتية وقوى الأمن الداخلي وبعض التقارير الأخرى، وتمت مقايستها مع ما أمكن ممّا تمّت ملاحظتها من الحقائق على الأرض؛ لصياغة منظور عام عن

قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا خلال النصف الأول من العام 2024 وذلك بالشكل التالي:

أولاً- آثار السياسة العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية:

هناك أربعة أنظمة إقليمية (تركيا وسوريا وإيران وروسيا) تسعى لتقويض الإدارة الذاتية، يأتي في مقدّمتها النظام التركي الذي أعلن بشكل صريح عداءه لإقليم شمال وشرق سوريا وسعى للقضاء على الإدارة الذاتية؛ من خلال شنّ سلسلة من عمليات الغزو والهجمات منذ عام 2012 وحتى الآن، بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عبر مجموعات المرتزقة التابعة له. ويمكن الجزم بأنّ السياسة العدوانية للنظام التركي هي مصدر غالبية المشاكل التي يعاني الإقليم منها، السياسية منها والأمنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وفي أواخر كانون الأول من عام 2023 تصاعد هذا الموقف العدواني بشكل غير مسبوق؛ حيث شنّت القوات التركية سلسلة من الغارات ([12]) التدميرية على منشآت النفط والطاقة ومعامل ومنشآت خدمية وأعيان مدنية، بينها منشأة طبية ومعمل للزيتون وورشة للخياطة ومنشآت أعلاف ومجبل للإسمنت وصالة أفراح ومعمل تصنيع أسطوانات الأكسجين الوحيد في الجزيرة ومطبعة (سيماف) وأعياناً مدنية أخرى([13])، بالإضافة إلى فقدان عدد من المدنيين لحياتهم وجرح آخرين، والتسبّب بحالة من الذعر في المنطقة، وحرمان الملايين من المياه والكهرباء والمحروقات؛ وأشار تقرير لتحالف منظمات المجتمع المدني ([14]) إلى أنّه في "الفترة بين 13و16 كانون الثاني 2024، تم توثيق 40 ضربة تركية في جميع أنحاء شمال شرق سوريا.. في حين أنّ ما لا يقل عن 26 موقعاً من مواقع البنية التحتية الحيوية إمّا تضرّرت بشدة أو خارج الخدمة" وأكّد التقرير على أنّ الضربات الجوية قد تسبّبت أيضاً بتضرّر ستّ محطّات لتوليد الطاقة وتدمير محطّة السويدية التي تخدم نحو مليون شخص، بالإضافة إلى إخراج أربع محطّات فرعية لنقل الكهرباء في الحسكة وريفها من الخدمة بالكامل، وتعطيل عشرات الآبار التي توصل المياه لأكثر من 076 815 ألف نسمة في شمال وشرق سوريا، بالإضافة إلى تعطيل أكثر من 38 مخبزاً وعدداً من الصوامع والمطاحن، وحرمان أكثر من مليون نسمة في إحدى عشرة مدينة وبلدة رئيسية من الكهرباء، بالإضافة إلى تقييد حركة المنظّمات الإغاثية في شمال وشرق سوريا؛ لقد تسبّبت العمليات العدوانية للنظام التركي بآثار بعيدة المدى على البنية التحتية والقطاع الخدمي.

---

[12] سوريون من أجل الحقيقة والعدالة؛ 158 منظمة سورية تدين الاستهداف التركي للمنشآت المدنية في شمال وشرق سوريا؛ تاريخ النشر: 2023.12.28؛ الرابط: https://stj-sy.org/ar/158-منظمة-سورية-تدين-الاستهداف-التركي-لل/

لاطلاع على حجم الأضرار التي تسبّب بها القصف؛ انظر: هبة زيادين؛ القصف التركي يعيث خرابا في شمال شرق سوريا؛ الناشر: Human Rights Watch؛ تاريخ النشر: 2024.02.09؛ الرابط:

https://www.hrw.org/ar/news/2024/02/09/turkiyes-strikes-wreak-havoc-northeast-syria

[13] دائرة الإعلام في الإدارة الذاتية؛ حصيلة عدوان الاحتلال التركي على إقليم شمال وشرق سوريا 2023/12/26؛ الناشر: موقع الإدارة الذاتية؛ تاريخ النشر: 2023.12.27؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=9537

[14] Syria INGO Regional Forum; Escalation of Hostilities in Northeast Syria, January 16th 2024; Posted: 17 Jan 2024; Link: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/escalation-hostilities-northeast-syria-january-16th-2024

على صعيد البيئة؛ كان النظام التركي مصدراً لموجات تلوّث غير مسبوقة؛ فقد تسبّب القصف على منشآت نفطية في رميلان في نهاية العام 2023، بتسرّب المواد النفطية إلى مياه نهر جقجق وصولاً إلى مجرى نهر الخابور وبحيرة السد الجنوبي في الحسكة، الأمر الذي دفع بالإدارة الذاتية إلى تشكيل لجان طوارئ في أواخر شهر كانون الثاني 2024 لاحتواء التلوّث من خلال إنشاء الحواجز العائمة وإزالة المواد النفطية يدوياً، وبحسب تقرير لهيئة البيئة في مقاطعة الجزيرة ([15]) أدّى هذا التسرّب النفطي لحدوث تلوّث كبير في المياه السطحية والجوفية، وتلوّث التربة في الأراضي الزراعية الممتدّة على طول المجرى الملوّث، حيث يحتوي النفط على غازات مرافقة انتشرت في الهواء. علماً أنّ نهر جقجق يعاني من تلوّث مستمرّ بسبب صبّ السلطات التركية مياه الصرف الصحّي في مجراه قبل دخوله مدينة قامشلو، وما يفاقم تلوّثه هو تأجيل بلدية المدينة الأعمال اللازمة لتنظيفه، وقد يكون ذلك بسبب العجز في مواردها المالية.

وفي بداية شهر آذار انتشرت حالات كثيرة من الأمراض الجلدية في مقاطعة الفرات ([16]) نتيجة تسرّب مادة السيانيد السامة بعد انفجار منجم ذهب يقع بالقرب من مجرى نهر الفرات في الجانب الآخر من الحدود مع تركيا، ما دفع بهيئة البيئة في المقاطعة إلى دعوة سكان المنطقة لاستخدام آبار المياه لمدة شهرين حتى انتهاء التأثير الكيميائي على النهر.

وتسبّب استغلال المياه في السياسة من قبل النظام التركي بمعاناة غالبية مقاطعات الإقليم من صعوبات في تأمين المياه وخاصة مدينة الحسكة التي أعلنتها الإدارة الذاتية "منطقة منكوبة" منذ تموز عام 2023، حيث قامت السلطات التركية، ولدوافع سياسية، بقطع مياه نهر الخابور الذي يُعتبَر شريان المياه في مقاطعة الجزيرة وأحد روافد نهر الفرات؛ الأمر الذي تسبّب بخلق صعوبات في تأمين المياه لأكثر من مليوني مواطن من مياهه، وقطع مياه الري عن نحو 150 ألف هكتار([17]) من الأراضي الزراعية، ما أدّى لضعف الإنتاج الزراعي وتضرّر الثروة الحيوانية والسمكية؛ وتسبّب احتلال النظام التركي لمحطة مياه علوك في ريف سري كانييه (رأس العين) باستفحال أزمة المياه لحوالي مليون مواطن في المنطقة الممتدّة من بلدة زركان وحتى مدينة الحسكة، واتّهم مسؤول في مديرية مياه الحسكة([18]) كلاً من النظام التركي والروسي والسوري بالوقوف وراء أزمة المياه في الحسكة وريفها لأهداف سياسية؛ كما وتسبّب التخفيض المتواتر لمناسيب مياه نهر الفرات من قبل النظام التركي بتهديد حقيقي للموائل الطبيعية على امتداد النهر وصولاً إلى الجانب العراقي، وحذّر مسؤول في الإدارة

[15] موقع الإدارة الذاتية؛ نتيجة القصف التركي.. البيئة للجزيرة توضح أسباب حدوث التسرّب النفطي في مجرى مياه نهر جقجق؛ تاريخ النشر: 2024.03.02؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=10604

[16] موقع الإدارة الذاتية؛ لحين انتهاء التأثير الكيميائي بالنهر.. البيئة للفرات تدعو سكان المنطقة لاستخدام آبار المياه لمدة شهرين؛ تاريخ النشر: 2024.03.05؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=10665

[17] موقع الإدارة الذاتية؛ محمد الأسود.. تركيا تقطع مياه الخابور لإضعاف البنية التحتية لإقليم شمال وشرق سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.06.26؛ الرابط:

https://aanesgov.org/ar/?p=12926

[18] روبين عمر؛ الإدارة الذاتية تعلن الحسكة منطقة منكوبة بسبب قطع تركيا لمياهها؛ الناشر: نورث برس؛ تاريخ النشر: 2023.07.03؛ الرابط:

https://npasyria.com/158014/

المدنية للرقة ([19]) من أنّه في عام 2024 لن يكون بالمقدور سوى تأمين نسبة 50٪ أو أقل من المخصّص المائي الذي تم تأمينه للمشاريع الزراعية في عام 2023 في حال استمرار قطع مياه نهر الفرات من قبل الدولة التركية، وهذا ما حدث بالفعل من خلال تراجع الموسم الزراعي لهذا العام وتفاقم أزمة المياه في المنطقة.

ومع بدايات موسم الحصاد في صيف 2024 أشارت إحصائيات غير رسمية ([20]) إلى اندلاع النيران في 2443 هكتار من المساحات الزراعية و19 ألف شجرة زيتون وفستق حلبي بفعل القصف التركي والفصائل المرتزقة، حيث شهدت مقاطعة منبج وحدها 300 حريق.

وامتدّ تأثير الغارات التركية على المنشآت الإنتاجية والخدمية إلى الموازنة العامة للسنة المالية 2024 بحسب ما أكّده الرئيس المشارك لهيئة المالية العامة في الإدارة الذاتية، د. أحمد يوسف ([21])، حيث تم تسجيل عجز في الموازنة قُدِّر بـ 389 مليون دولار ([22])، ويبدو أنّ هذا العجز قد انعكس على الكثير من القطاعات، وأبرز تداعياتها كانت تسعيرة القمح (0.31 دولار أمريكي للكيلو غرام الواحد) والتي اعتبرها الكثير من الفلاحين مجحفة، حيث أصدرت هيئة الزراعة والري في الإدارة الذاتية بياناً ([23]) قالت فيه أنّها غير قادرة على "إعطاء هامش ربح كبير للأخوة المزارعين" وأقرّت بأنّ "هيئة الزراعة والري وضعت تسعيرة قد لا تناسب معايير التكلفة والربح". بالإضافة إلى تأثيرات العجز المالي على قطاع الخدمات البلدية.

أمّا النظام السوري فلا يزال يصرّ على إعادة سيطرته على شمال وشرق سوريا تماماً كما كانت قبل عام 2010، ويحاول من خلال عودة علاقته مع بعض الدول العربية ومساعي التطبيع مع تركيا إيهام الرأي العام بانتصاره في حربه ضدّ مختلف التيارات السياسية السورية، استناداً إلى الوقائع على الأرض التي تشير إلى عكس ذلك. لقد سعى النظام السوري خلال النصف الأول من هذا العام لرفع مستوى عملياته العدوانية تجاه شمال وشرق سوريا، ويبدو أنّه حاول الاستفادة من حملته الإعلامية الموجّهة ضدّ إقليم شمال وشرق سوريا منذ فشل العمليات التخريبية التي أدارها في صيف العام الماضي ضدّ مقاطعة ديرالزور، والتي تركّزت على إيهام الرأي العام بمعلومات مضلّلة لتقسيمه بين "معسكر الدولة" بقيادة النظام ووضع الإدارة الذاتية في موضع "المعسكر الانفصالي"، وحاول إعادة

---

[19] موقع الإدارة الذاتية؛ بسبب قطع تركيا لمياه الفرات.. الزراعة والري للرقة تُحذر من عدم القدرة على توفير مياه الري للمواسم الزراعية 2024؛ تاريخ النشر: 2023.12.11؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=9171

[20] ANHA؛ بالأرقام... خسائر مزارعي إقليم شمال وشرق سوريا جرّاء القصف التركي ومرتزقته؛ تاريخ النشر: 2024.06.13؛ الرابط:
https://hawarnews.com/ar/بالأرقام-خسائر-مزارعي-إقليم-شمال-وشرق-سوريا-جرّاء-القصف-التركي-ومرتزقته

[21] تيسير محمد؛ عجز تراكمي ولا خطط لمعالجته.. إعلان متأخر لموازنة 2024 للإدارة الذاتية؛ الناشر: نورث برس؛ تاريخ النشر: 2024.06.13؛ الرابط:
https://npasyria.com/187769/

[22] للمزيد انظر: مجلس الشعوب الديمقراطي؛ قانون الموازنة العامة للسنة المالية لعام 2024م رقم: (7)؛ تاريخ النشر: 2024.06.09؛ الرابط:
https://smne-syria.com/gc/archives/3098

[23] موقع الإدارة الذاتية؛ خلال بيانٍ صحفي.. الزراعة والري توضح سبب انخفاض سعر القمح؛ تاريخ النشر: 2024.05.28؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=12377

الكرّة في شهر آب 2024 معوّلاً على قناعته بنجاح حربه النفسية في خلق بيئة أمنية هشّة في مقاطعة ديرالزور، لذلك بادر إلى مهاجمة البلدات الواقعة على الجهة الشرقية من نهر الفرات تحت غطاء مرتزقة "قوات العشائر" و"الدفاع الوطني" التي عبرت مجموعات منها النهر وقامت بأعمال تخريبية في الأعيان المدنية بالمنطقة بالتوازي مع حملة اعلامية مركزة وبدعم من الاعلام الروسي والإيراني والتركي، مراهناً على إثارة النزعة العشائرية والقومية المتطرّفة في الحسكة وقامشلو وتنفيذ هجمات على أعيان عسكرية ومدنية وإدارة العملية التآمرية من داخل المربعات الأمنية في المدينتين؛ إلّا أنّ العملية قد أخفقت بسبب الإدارة الفاشلة لها، وقد يعود ذلك إلى خطأ في حسابات وتحليلات مدبّري العملية التآمرية وأنّهم قد بنوا خطّتهم على مغالطات سياسية وأمنية؛ فقد فشل رهانهم في إثارة فتنة عرقية بين العرب والكرد، ولم تلقَ هجماتهم دعمًا من المجتمعات العربية المحلّية التي اتّخذت موقفًا أكثر تأييداً لقوات سوريا الديمقراطية، وتسبّب تعطيل الهجمات على القطاع الخدمي بإظهار بعض مزايا الإدارة الذاتية في المنطقة، وتسبّب ببلورة اعتقاد لدى مواطني المنطقة مفاده أنّ "الإدارة الذاتية تبني والنظام السوري يدمّر" خاصة بعد تداول مشهد فيديو يظهر إطلاق أحد مرتزقة النظام قذيفة صاروخية على منشأة مدنية، وما يثبت ذلك تسبّب إطلاقهم العشوائي للقذائف بوقوع مجزرة في قريتي "الدحلة" و"جديدة بكارة" والتي أدّت إلى سقوط أكثر من 16 ضحية بينهم أطفال ونساء[24]، الأمر الذي دفع قوى الأمن الداخلي لفرض حصار على المربّعات الأمنية والأفواج العسكرية للنظام في الحسكة وقامشلو والتحضير لاقتحامها بالتزامن مع تنفيذ عملية انتقامية ضدّ ثلاث نقاط لقوات النظام[25] في الضفة الغربية من النهر، بالتوازي مع تزايد غضب المجتمعات المحلّية بمختلف مكوّناتها؛ الأمر الذي دفع بالقوات الروسية للتوسّط، وهو ما عُدَّ بمثابة إعلان عن فشل العملية، رغم تظاهر قوات النظام بعكس ذلك من خلال إطلاق قذائف من حين إلى آخر على ريف مقاطعة دير الزور.

بالنسبة للنظامين الروسي والإيراني؛ هما غير منخرطَين بشكل مباشر في العمليات العدوانية ضدّ الإقليم، ولكنّهما مشاركان في إدارة هذه العمليات وتقديم الدعم الاستخباراتي والسياسي واللوجستي لقوات النظام لتنفيذ عملياته التآمرية، فهجوم النظام السوري الأخير على مقاطعة دير الزور لم يكن ليحدث لولا الدعم الإيراني والروسي اللذَين يعملان من ناحية أخرى على استثمار السياسة العدوانية التركية تجاه الإقليم كورقة ضغط سياسية على كل من النظام التركي والإدارة الذاتية.

لا تزال الأنظمة الإقليمية الأربعة تسعى للوصول إلى توافقات فيما بينها؛ ويندرج كل من افتتاح معبر أبو الزندين ومناقشة فتح الطرقات الدولية M-4 وM-5 ومحاولة عقد لقاء بين بشار الأسد وأردوغان برعاية روسية في سياق هذه المساعي، ويعدّ تقويض الإدارة الذاتية هدفاً مشتركاً لها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ السياسة الخارجية الروسية تحرّكها النفعية (البراغماتية) ذات الأمد القريب (انتهازية)، وكل طرف يتبع المسار الذي ترسمه استراتيجيته الخاصة بالمنطقة، من خلال الهجمات

[24] SDF PRESS؛ حصيلة مجازر قوات النظام في قريتي الدحلة وجديدة بكارة؛ تاريخ النشر: 2024.08.09؛ الرابط: https://sdf-press.com/?p=42808

[25] SDF PRESS؛ قوات مجلس دير الزور العسكري تنتقم لشهداء مجزرة الدحلة وجديدة بكارة؛ تاريخ النشر: 2024.08.12؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=42853

المباشرة والتحريض بإثارة النزعات العنصرية والتضليل الإعلامي والضغط الاقتصادي وتنفيذ العمليات التخريبية؛ وفي المحصلة يمكن الجزم بأنّ هذه الأنظمة قد فشلت في التحوّل إلى عوامل استقرار للمنطقة، وزادت سياساتها من سخط المجتمعات المحلّية تجاهها بالتزامن مع التأثير على قدرة الإدارة الذاتية في الاستجابة للمشكلات والتحدّيات الأمنية.

- **مقاربة الإدارة الذاتية تجاه السياسة العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية:**

منذ تاريخ نشوئها وحتى الآن تبدو الإدارة الذاتية جيدة في إدارة توازن القوى في إقليم شمال وشرق سوريا وفقاً لمبدأ "الحياد السياسي"(*) ودبلوماسية محاربة داعش وعدم الانخراط في الصراع على السلطة المُستعِر بين النظام والمعارضة، حيث قدّمت الكثير من مبادرات الحوار مع الطرفَين في أكثر من مرة، وكان آخرها إعلان القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية استعداده "للحوار مع جميع الأطراف وكافة القوى ومن ضمنها تركيا"([26]) في الـ 20 من شهر تموز الفائت؛ لذلك بات تقويض الإدارة الذاتية من قبل أحد أنظمة الحكم الإقليمية في ظل وجود منافس يتربّص بها من الأمور التي تتطلّب التريث؛ وهذا ما يشكّل عاملاً في فقدان الثقة وعدم توحيد الجبهات التي تشنّ من خلالها الهجمات على الإقليم على الرغم من تقاطع أهدافها، فهناك الجبهة الشمالية التي تديرها قوات النظام التركي، والجبهة الغربية التي تديرها قوات النظام السوري وحلفاؤه، والجبهة الداخلية التي يديرها تنظيم داعش.

لقد انتهجت الإدارة الذاتية مقاربة تناسب إمكانياتها في مواجهة السياسة العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية، ويمكن التعريف بها من خلال ما تمخّض عن الاجتماع الثلاثي ([27]) في شهر حزيران المنصرم، والذي جمع كلّاً من القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية والمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية والرئاسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية؛ حيث تم الاتفاق على العمل "لتعزيز أوراق القوة السياسية لدى الإدارة الذاتية وتوسيع العلاقات العربية والإقليمية والدولية، وخصوصاً حيال مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، والتعاون مع تلك الأطراف في ملفات اقتصادية وصحية وتعليمية وغيرها من

---

* أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي في العديد من الحوارات على أنهم لا يرغبون بالانخراط في الصراع الإقليمي بين الدول.. من هذه المقابلات انظر: براء صبري؛ رحلة شمال شرق سوريا: حوار خاص مع قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي؛ الناشر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى؛ تاريخ النشر: 2022.01.06؛ الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/rhlt-shmal-shrq-swrya-hwar-khas-m-qayd-qwat-swrya-aldymqratyt-aljnral-mzlwm-bdy

[26] تيسير محمد؛ مظلوم عبدي: مستعدون للحوار مع كافة القوى من بينها تركيا؛ الناشر: نورث برس؛ تاريخ النشر: 2024.07.20؛ الرابط:

https://npasyria.com/189672/

الحدث؛ مقابلة خاصة مع قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي؛ الناشر: موقع العربية الحدث؛ تاريخ النشر: 2023.12.28؛ الرابط:

https://youtu.be/2vd3hVA_aXU

[27] موقع الإدارة الذاتية؛ للبحث في سبل حل أزمة البلاد.. اجتماع ثلاثي ضم الإدارة الذاتية ومسد وقسد؛ تاريخ النشر: 2024.05.10؛ الرابط:

https://aanesgov.org/ar/?p=11888

الملفات الهامة"، لذلك يمكن وصف هذه المقاربة بأنّها وسيلة من وسائل "التحوّط الاستراتيجي" ([28]) من خلال اتباع سياسة على شكل خليط من التعاون والصراع؛ بشكل عام يمكن الإشارة إلى أبرز أوراق القوة السياسية التي تستند إليها الإدارة الذاتية في تحديد مقاربتها لمواجهة مختلف التحدّيات بالشكل التالي:

1-شراكة قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي مع التحالف الدولي لمحاربة داعش؛ حيث أكّد معظم المسؤولين الأمريكيين في معظم لقاءاتهم الإعلامية على استمرار دعمهم لقوات سوريا الديمقراطية، وبتاريخ 2024.09.03 أعلنت القيادة المركزية الأمريكية في منشور لها على منصة "إكس"([29]): "... تظل القيادة المركزية الأمريكية ملتزمة بدعم شركائنا في قوات سوريا الديمقراطية لضمان الهزيمة الدائمة لداعش وتعزيز الاستقرار الإقليمي" وذلك بعد أن قدّمت الدعم لقوات سوريا الديمقراطية لإلقاء القبض على عدد من عناصر داعش الفارين من سجن في الرقة؛ كما أنّ كبار قادة التحالف الدولي صرّحوا في وقت سابق بأنّهم يجرون اتصالات وتنسيقًا يوميًا ([30]) مع قوات سوريا الديمقراطية، ومواصلة بناء البنية التحتية والقدرات العسكرية اللازمة لضمان عدم تمكّن التنظيم من الظهور مجدّداً.

2- الحفاظ على استقرار مخيّم الهول والذي يضم أكثر من 10 آلاف متطرّف أجنبي من حوالي ستين دولة ترفض استعادتهم، وبنفس الوقت تتخوّف هذه الدول من فرارهم من المخيّم والعودة لتنفيذ أعمال قتالية فيها، وبما أنّ استقرار مخيّم الهول يأتي من استقرار إقليم شمال وشرق سوريا، فيبدو أنّ عدم السماح لتدهور استقرار المنطقة من مصلحة هذه الدول.

3- الإدارة العلمانية بصبغة ديمقراطية للإقليم، وهذا ما يعدّ مناسباً للأمن الإقليمي والدولي، حتى أنّها لا تشكّل خطراً داهماً على الدول المجاورة للإقليم تستوجب إعلان الحرب عليها.

4- الحفاظ على قنوات التواصل مع دمشق، وتوقيع مذكّرات تفاهم مع القوات الروسية بخصوص انتشار قوات للجيش الروسي والسوري في مناطق بمحاذاة الحدود السورية- التركية في إطار وقف إطلاق النار بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام التركي بعد احتلالها لكل من سري كانييه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض)، من ناحية أخرى لروسيا مصلحة في استمرار انتصار الإدارة الذاتية على تنظيم داعش، وبحسب خبراء ([31]) "لروسيا تخوف أمني طويل الأجل في المنطقة وهو

---

[28] د. أيمن إبراهيم السوقي؛ التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط؛ الناشر: مجلة السياسة الدولية- العدد 215- كانون الثاني 2019- المجلد 54؛ ص30.

[29]@ CENTCOMArabic; 03.09.2024; Link:
https://x.com/CENTCOMArabic/status/1830743843001582030?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Etweet

[30] المكتب الإعلامي الإقليمي في دبي/وزارة الخارجية الأمريكية؛ إيجاز خاص حول مهمة هزيمة داعش؛ الناشر: سفارة الولايات المتحدة في سوريا؛ تاريخ النشر: 2023.02.28؛ الرابط:
https://sy.usembassy.gov/ar/إيجاز-خاص-حول-مهمة-هزيمة-داعش/

[31] جيمس سلادن وآخرون؛ الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط؛ الناشر: مؤسسة راند/ 2017؛ ص4؛ الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE236/RAND_PE236z1.arabic.pdf

انتشار الإرهاب الدولي إلى روسيا والدول المجاورة...[فهناك] 3200 روسي سافروا إلى سوريا والعراق منذ عام 2014 للقتال في صفوف الإسلاميين".

5-اعتماد قسم من المناطق في الجغرافية السورية في تأمين الوقود على نفط شمال وشرق سوريا، حيث يضم الإقليم ما لا يقلّ عن 75% من احتياطات النفط في سوريا ([32]).

6-عدم وجود تعدّد في القيادة العسكرية والسياسية والإدارية للإقليم على غرار انقسامات الولاءات بين مسؤولي النظام السوري تجاه روسيا وإيران والدول العربية، أو عقلية العصابة التي تتّبعها الفصائل في إدارة المناطق التي تحتلّها تركيا، بالإضافة إلى سأم المجتمعات المحلّية من الحروب الأيديولوجية التي عاصرتها منذ عشر سنوات من عمر الأزمة السورية، وما يعزّزها بشكل أكبر هي الدبلوماسية المجتمعية التي تتم إدارتها بشكل جيد نسبياً.

ثانياً- الأنشطة المتطرّفة لتنظيم داعش:

يشير شكل العمليات العسكرية والدعائية الراهنة، التي يتبعها تنظيم داعش في كل من إقليم شمال وشرق سوريا ودرعا والبادية السورية ووسط العراق، ومحاولاته إضفاء الزخم لعملياته التي جرت مؤخّراً في أفغانستان وإيران وروسيا وتزايد نشاطه في إفريقيا ([33])، إلى وجود تحوّلات بنيوية في تكتيكاته والتي تشير إلى وجود تحوّلات في استراتيجيته، ما قد يعني أنّ مصطلح "الدولة الإسلامية في العراق والشام" لم يعد يناسب محاولات التنظيم في الانتشار خاصة في ظل تحوّله إلى تنظيم "مارق" بالنسبة للمجتمعات المحلّية؛ بدليل تعرّض العشرات من عناصره وزعمائه للاعتقال أو القتل من قبل قوات إنفاذ القانون في شمال وشرق سوريا وفي العراق وبدعم من التحالف الدولي خلال النصف الأول من عام 2024 رغم مبالغاته في وصف عملياته فيهما، وبحسب التقارير التي نشرها الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي لشمال وشرق سوريا؛ فإنّ عدد من تم الإعلان عن إلقاء القبض عليهم من عناصر وزعماء التنظيم خلال النصف الأول من عام 2024 بلغ 77 عنصراً، كان أبرزهم: أمير الخدمات المالية للتنظيم في دير الزور([34]) المدعو خالد حسن السلوم، الملقّب بـ"أبو فاطمة الشعيطي" الذي أُلقِي القبض عليه في بلدة غرانيج بريف ديرالزور، في حين أعلنت قوات سوريا الديمقراطية عن إلقاء القبض على 233 عنصراً من التنظيم خلال النصف الأول من عام 2024([35])، وكانت أقوى

[32] سامر أبو وردة؛ حقول النفط في سوريا.. احتياطيات واعدة وإنتاج هزيل؛ الناشر: موقع الطاقة؛ تاريخ النشر: 2024.01.20؛ الرابط:
https://attaqa.net/2024/01/20/حقول-النفط-في-سوريا-احتياطيات-واعدة-وإ/

[33] "أعلن تنظيم داعش الإرهابي عن تنفيذ 788 هجوماً على مستوى العالم في النصف الأول من عام 2024، 536 منها في إفريقيا، سُفكت فيها دماء 2142 إفريقياً..." للمزيد انظر: منبر الدفاع الإفريقي؛ غالبية هجمات داعش تستهدف البلدان الإفريقية؛ الناشر: Africa Defense Forum؛ تاريخ النشر: 2024.07.16؛ الرابط:
https://adf-magazine.com/ar/2024/07/غالبية-هجمات-داعش-تستهدف-البلدان-الإف/

[34] الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي- شمال وشرق سوريا؛ عملية نوعية لجهاز الأمن العام تنجح في القبض على أمير بارز لداعش بريف دير الزور؛ تاريخ النشر: 2024.07.14؛ الرابط: https://asayish.com/?p=12566

[35] SDF- PRESS؛ حَصيلَةُ العمليّاتِ الأمنيَّةِ ضُدَّ "داعش" خلال النِّصف الأوَّلِ من عام 2024؛ تاريخ النشر: 2024.07.04؛ الرابط:
https://sdf-press.com/?p=42544

الضربات التي تلقّاها التنظيم هو القضاء على ستة من قادة الصف الأول بعملية للتحالف في صحراء الأنبار أطلق عليها اسم "وثبة الأسد"([36]).

ولدى تقصّي أنشطة التنظيم في إقليم شمال وشرق سوريا يُلاحَظ أنّه يحاول الحفاظ على وجوده في المنطقة والإعلان عن ذلك من خلال عملياته التي تستهدف بشكل خاص الأهداف السهلة نسبياً من الأعيان المدنية والعسكرية، عبر عمليات فردية تعتمد على ما يُسمّى تكتيك "اضرب واهرب" عبر استهداف مدنيين يرفضون تقديم أتاوات لهم ([*]) أو إطلاق النار على حواجز وسيارات عسكرية في المناطق النائية نسبياً واستهداف أفراد من أجهزة إنفاذ القانون بشكل مباغت في الأسواق.

يستمدّ التنظيم جزءًا من قدرته على الاستمرار في نشاطاته في شمال وشرق سوريا من عدّة مصادر، أبرزها:

1- سهولة نشاطاته في المناطق المحتلّة من قبل القوات التركية في الشمال السوري ([37])، واستناده إلى "مبدأ التقيّة" بعد التسوية أو المصالحة مع قوات النظام السوري، حيث أكّدت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا ([38]) من خلال نتائج التحقيق في مجزرة ارتكبت بتاريخ 7 نيسان في درعا على " تعرّض عشرة مدنيين، بينهم طفلان، إلى الإعدام بطريقة وحشية من طرف ميليشيات داعمة للحكومة تتألّف بشكل كبير من متمرّدين سابقين «قاموا بإتمام إجراءات المصالحة»، ويقومون بترديد شعارات تنظيم الدولة. وتم إعدام غالبية الضحايا باستخدام سكاكين أو طلقات نارية من مسافة قريبة في إطار أعمال قد ترقى إلى جرائم الحرب المتمثّلة في القتل والاعتداء على الكرامة الشخصية..".

2- عدم قدرة النظام السوري وحلفائه على القضاء على التنظيم في البادية، بالإضافة إلى السياسة العدوانية للنظام تجاه إقليم شمال وشرق سوريا، فله مصلحة في استمرار التنظيم بزعزعة استقرار الإقليم.

3- استمرار مشكلة مخيّم الهول الذي يُعدّ من أخطر المخيّمات في العالم، وبحسب مسؤولين في الإدارة الذاتية لا يزال المخيّم هو الهدف الأساسي للتنظيم، ومادة دعائية تحريضية معتمَدة في جميع إصدارته ومعرفاته الترويجية، وتعمل نساء التنظيم على تدريب الأطفال على الفكر المتطرّف بالإضافة

---

[36] الحرة؛ "وثبة الأسود" تطيح قيادات داعشية بارزة.. تفاصيل عملية الأنبار؛ تاريخ النشر: 2024.09.13؛ الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2024/09/13/وثبة-الأسود-تطيح-قيادات-داعشية-بارزة-تفاصيل-عملية-الأنبار

[*] تم إلقاء القبض على إحدى هذه الخلايا في مدينة الرقة في منتصف شهر آب 2024... انظر: SDF PRESS؛ قوّاتنا تُفكّكُ خليَّة لـ"داعش" في الرّقّة كانت تستهدف صهاريج تأمين المحروقات؛ تاريخ النشر: 2024.08.17؛ الرابط: https://sdf-press.com/?p=42864

[37] د. شادي عبد الوهاب منصور؛ حروب الجيل الخامس: أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية؛ الطبعة الأولى 2019؛ الناشر: العربي للنشر والتوزيع- القاهرة؛ ص63.
مركز توثيق الانتهاكات؛ ملف خاص: معلومات وأسماء قيادات ومقاتلي داعش الذين يقاتلون الآن ضمن صفوف الفصائل التابعة لتركيا في شمال سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.08.19؛ الرابط: https://vdc-nsy.com/archives/27336

[38] الأمم المتحدة؛ لجنة الأمم المتحدة تُحذر من تصاعد حدة الحرب السورية، في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية واستمرار أنماط جرائم الحرب والمخاوف من نزاع إقليمي واسع النطاق؛ تاريخ النشر: 2024.09.10؛ الرابط:
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/09/un-commission-warns-syrian-war-intensifying-amid-continuing-patterns-war

إلى تنفيذ عمليات قتل وتعذيب، وخلال النصف الأول من هذا العام خطّط التنظيم لتنفيذ عمليات خطيرة داخل المخيّم بالتنسيق مع خلال التنظيم من خارج المخيّم، الأمر الذي دفع بقوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي إلى تنفيذ عمليات داخل المخيّم؛ ففي شباط أنهت القوى الأمنية والعسكرية المرحلة الثالثة من "عملية الإنسانية والأمن" داخل مخيّم الهول([39]) أسفرت عن مقتل الأمير المسؤول عن الخلايا ضمن المخيّم ومحيطه المدعو "أبو سفيان اللهيبي" وإلقاء القبض على ما يُسمّى بالشرعي الأول والمسؤول عن نشر الفكر التكفيري وإصدار فتاوى القتل والتهديد ضدّ قاطني المخيّم المدعو "أبو عبدالحميد" بالإضافة إلى إلقاء القبض على 85 عنصراً من خلايا التنظيم وضبط كمية من الأسلحة. وفي نيسان تمكّنت قوى الأمن الداخلي في عملية أمنية داخل المخيّم من إلقاء القبض على 25 عنصراً من أخطر الخلايا ضمن المخيّم، كانوا يقومون بمراقبة ورصد الدوريات الأمنية، وتنفيد عمليات قتل و تعذيب للنساء والرجال الرافضين لأيديولوجية التنظيم، ونشر الفكر المتطرّف بين ساكني المخيّم، كما كانت تستعد هذه الخلايا وتخطط لتنفيذ عمليات مشتركة فيما بينها لاستهداف النقاط العسكرية و الأمنية وفق بياناً للأمن الداخلي ([40])، وفي بداية شهر آب تم إلقاء القبض على خلية مكونة من 7 عناصر كانوا يخططون للقيام بأعمال إرهابية ضمن المخيّم، الأمر الذي يعني أن التنظيم يعوّل على عناصره في المخيّم للبدء بأي انطلاقة جديدة.

4- التضليل الإعلامي والعمليات العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية تجاه إقليم شمال وشرق سوريا، حيث يعمل التنظيم على إيجاد تناغم بين دعايته وذلك التضليل الإعلامي من خلال استغلال المعاناة التي يعيشها سكان المنطقة بفعل كل من: تداعيات الضربات الجوية التركية على القطاع الخدمي، والعقوبات الدولية على النظام السوري، وآثار الأزمة المستمرة منذ أكثر من عشرة أعوام، والجفاف الذي يضرب المنطقة بالإضافة إلى مشكلة الإهمال الوظيفي في بعض المؤسسات، والترويج لها كمظالم على المجتمعات المحلّية وتحميل الإدارة الذاتية مسؤوليتها؛ ما قد يخلق بيئة هشّة من الناحية الأمنية يمكن من خلالها تسهيل عمليات التجنيد وتنفيذ الأعمال التخريبية واستهداف العسكريين والمدنيين، وهذا ما تمّت ملاحظته في المناطق التي ينشط فيها في أرياف الحسكة ودير الزور والرقة.

كما استفاد التنظيم من العمليات العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية التي تدرك تماماً هذه الحقيقة؛ فمثلاً تقصّد النظام التركي قصف محيط سجن الصناعة وأماكن الاحتجاز التي تضمّ المئات من عناصر التنظيم وقادته الخَطِرين، بالتزامن مع حملة قصفه التدميرية مطلع هذا العام؛ الأمر الذي دفع بمكتب شؤون العدل والإصلاح في إقليم شمال وشرق سوريا ([41]) التابع للإدارة الذاتية إلى مناشدة المجتمع

---

[39] SDF- PRESS؛ البيانُ الختاميُّ للمرحلة الثّالثة من عمليَّة "الإنسانيَّة والأمن" في مخيّم الهول؛ تاريخ النشر: 2024.02.06؛ الرابط:
https://sdf-press.com/?p=41602

[40] الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي لشمال وشرق سوريا؛ إلقاء القبض على عناصر لخلايا داعش ضمن مخيّم الهول وإيقاف عمليات خطيرة كانت على وشك التنفيذ؛ تاريخ النشر: 2024.04.24؛ الرابط:
https://asayish.com/?p=11662

[41] SDF- PRESS؛ حَصيلَةُ العمليّاتِ الأمنيَّةِ ضُدَّ "داعش" خلال النِّصف الأوَّلِ من عام 2024؛ تاريخ النشر: 2024.07.04؛ الرابط:
https://sdf-press.com/?p=42544

موقع الإدارة الذاتية؛ مكتب شؤون العدل والإصلاح.. إلى الرأي العام؛ تاريخ النشر: 2024.01.18؛ الرابط:

الدولي والتحالف الدولي للتدخّل، بالإضافة إلى قصف نقاط التفتيش التابعة لقوى الأمن الداخلي الأمر الذي اعتُبِر تسهيلاً لتحرّكات التنظيم.

5- استغلال مسألة احتجاز المئات من قادة وعناصر التنظيم في شمال وشرق وسوريا كطاقة معنوية لتحريض من تبقّى من أعضائه على الاستمرار في القيام بأنشطة التنظيم القتالية والدعوية والتخريبية والتجنيدية. وفي هذا السياق قال الجنرال مايكل إريك كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية، أنّه "لا يزال هناك أكثر 9000 معتقَل من تنظيم داعش في أكثر من 20 منشأة احتجاز تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في سوريا، وهو ما يُعَدّ جيشًا بالمعنى الحرفي لتنظيم داعش قيد الاحتجاز. في حال هروب عدد كبير من مقاتلي داعش، فإنّ ذلك سيشكّل خطراً محدقاً بالمنطقة وخارجها..."([42]).

- **مقاربة الإدارة الذاتية تجاه الأنشطة المتطرّفة لتنظيم داعش:**

لا تزال الإدارة الذاتية ترتكز على الدبلوماسية الاجتماعية لتعزيز الاستقرار والأمن في إقليم شمال وشرق سوريا، والتي تشكل الأساس في قيامها وتشكيل قوات سوريا الديمقراطية بين المكوّنات العسكرية في الإقليم عام 2015م وفقاً لمبدأ "الأمن الجماعي" لمواجهة كلٍّ من التهديدات المشتركة وهجمات تنظيم داعش، إلى جانب التحالف الدولي. وعملت الإدارة على تطوير هذه الدبلوماسية من خلال الصياغة الجديدة للعقد الاجتماعي والتي لاقت موقفاً عدوانياً واضحاً من أنظمة الحكم الإقليمية وتنظيم داعش؛ لذلك فإنّ مواجهة الأنشطة المتطرّفة لتنظيم داعش تستند إلى مشاركة المجتمع في عملية المواجهة، وما يشير إلى هذه الحقيقة هو العدد غير المسبوق من عناصر التنظيم الذين تم إلقاء القبض عليهم خلال النصف الأول من عام 2024 وزيادة إستهدافات التنظيم للأعيان المدنية. ويبدو أنّ إشراك المجتمع في عملية تعزيز الأمن والاستقرار قد تحوّلت إلى سياسة دفاعية فعّالة. لقد منحت هذه السياسة مرونة كبيرة لمؤسسات إنفاذ القانون في إدارة الملف الأمني بشكل أفضل، ووفّرت للمجتمعات المحلّية فرصة المساهمة في تحقيق الحماية الذاتية، ومن بعض التجارب عن التعاون بين المجتمع ومؤسسات إنفاذ القانون: ملتقى "الوحدة الوطنية للعشائر والمكوّنات السورية الثاني" الذي نظّمته كلّ من الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا ومجلس سوريا الديمقراطية في مدينة الحسكة في شهر أيار المنصرم، وشارك فيه نحو 5 آلاف شخصية مجتمعية، ودينية (إسلامية ومسيحية وإيزيدية)، وشيوخ ووجهاء عشائر إقليم شمال وشرق سوريا ومسؤولون من الإدارة الذاتية الديمقراطية، واعتبرته الإدارة الذاتية امتداداً لـ "مؤتمر تعزيز الأمن والاستقرار" الذي تم عقده في ديرالزور بمنتصف شهر تشرين الأول عام 2023 بعد فشل العمليات التخريبية التي استهدفت مقاطعة

https://aanesgov.org/ar/?p=10048

[42]@ CENTCOMArabic; 03.09.2024; Link: https://x.com/CENTCOMArabic/status/1830743843001582030?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Etweet

دير الزور من قبل أنظمة الحكم الإقليمية، وتحوّل بيانها الختامي ([43]) إلى ما يشبه وثيقة للعمل المشترك بين المجتمع والإدارة، حيث استندت معظم قرارات العفو والقرارات الإدارية الخاصة بالمقاطعات ومعالجة ما يسمّى بالمظالم الاجتماعية التي يتم الترويج لها من قبل الاعلام المضاد للحالة السياسية في الإقليم وتنفيذ المطالب التي تمت لاحقاً. ومن جملة ما تم تنفيذه من بنود ذلك البيان الاستجابة لمطالب الأهالي بالتسامح مع أقربائهم في مخيّم الهول والسماح بعودتهم إلى مناطقهم([44])؛ حيث افتتحت هيئة الشؤون الاجتماعية والكادحين في الإدارة الذاتية "مركز الرعاية الاجتماعية" في كل من الرقة والطبقة والذي يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط ([45])، وذلك بهدف متابعة أحوال العوائل العائدة من مخيّم الهول لتمكينهم ودمجهم في المجتمع، بالإضافة إلى القيام بحملات توعوية في المخيّمات بالتعاون مع الهيئات المعنية؛ كما وتم تأمين خروج عشرات العوائل من أهالي دير الزور من مخيّم الهول خلال النصف الأول من هذ العام بكفالة من شيوخ العشائر([46])، 69 عائلة في شهر أيار و88 عائلة في شهر تموز، وتكفّل المجلس التنفيذي في مقاطعة دير الزور بإيوائهم وإعادتهم إلى مساكنهم، ومتابعة شؤونهم واستخراج وثائق شخصية وتقديم الدعم اللازم للتمكّن من إعادة الدمج في المجتمع.

من ناحية أخرى أعلنت الإدارة الذاتية في شهر نيسان عن استلام وفد طاجيكي ([47]) لـ 50 شخصاً من رعاياها في مخيّم الهول، واستلام وفد بريطاني 5 أشخاص من رعاياها بموجب وثيقة استلام رسمية، بالإضافة إلى العشرات من العائلات العراقية والقرغيزية. لقد شكّلت عمليات خروج العوائل من المخيّم خطوة مهمة في إبعادهم عن الفكر المتطرّف والأخطار التي تترصّدهم من قبل التنظيم وإعادة دمجهم في المجتمع، وهذا ما يُعدُّ بمثابة استنفاذ لأحد الموارد التي يعتمد عليها تنظيم داعش.

وفي بداية العام خوَّلت نخب اجتماعية في مقاطعة الرقة، قوى الأمن الداخلي للتدخّل في فضّ النزاعات العشائرية، وكانت أبرز الحوادث الأمنية الخطيرة التي تم حسمها هي الحملة الأمنية الواسعة في بلدة "الحمرات" شرق الرقة في 29 كانون الثاني على خلفية الخلافات والاقتتال الذي حصل بين عشيرتَي "المدلج/ البلاسم" وعشيرة "الجماسة" وذلك استجابة لمطالبات وجهاء وشيوخ العشائر وأهالي المنطقة، والتي أسفرت عن إلقاء القبض على نحو 82 شخصاً مشاركاً في الاقتتال وضبط كمية كبيرة

---

[43] موقع الإدارة الذاتية؛ برعاية الإدارة الذاتية ومسد.. انعقاد ملتقى الوحدة الوطنية الثاني؛ تاريخ النشر: 2024.05.25؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=12303

[44] موقع الإدارة الذاتية؛ تنفيذي دير الزور يُباشر تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين ودمج العوائل العائدة من مخيّم الهول؛ تاريخ النشر: 2024.07.29؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=14327

[45] هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ أعمال الشؤون الاجتماعية خلال الشق الأول من العام 2024؛ الناشر: موقع الإدارة الذاتية؛ تاريخ النشر: 2024.08.10؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=14503

[46] المجلس التنفيذي لمقاطعة ديرالزور؛ لإعادة الدمج وتقديم الدعم اللازم.. تنفيذي دير الزور يُنظم ملتقى للعوائل العائدة من مخيّم الهول؛ الناشر: موقع الإدارة الذاتية؛ تاريخ النشر: 2024.05.01؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=11714

[47] محمد القاضي؛ الإدارة الذاتية تسلم 50 شخصاً من عائلات "داعش" لوفد جمهورية طاجيكستان؛ الناشر: نورس برس؛ تاريخ النشر: 2024.04.25؛ الرابط:
https://npasyria.com/184871/

من الأسلحة([48]) من ضمنها كواشف ألغام وطائرة استطلاع مسيّرة. وفي بداية شهر آب عقدت قوى الأمن الداخلي وهيئة الأعيان في الرقة اجتماعاً تنسيقياً تم الاتفاق فيها على ([49]) "تدخّل قوى الأمن الداخلي بفضّ النزاعات العشائرية، وفتح الطرقات التي تمَّ إغلاقها بدواعٍ أمنية من قبل قوى الأمن الداخلي، والاستجابة لمطالب الأهالي بمعالجة آفة المخدّرات، وعقد اجتماعات مماثلة نزولاً عند رغبة أهالي مقاطعة الرقة وأعيانها والفعاليات المدنية".

وخلال النصف الأول من عام 2024 أصدرت الإدارة الذاتية قرارين للعفو، الأول كان في 6 نيسان عن بعض الجرائم المرتكَبة ([50])، والثاني جاء استجابة للبيان الختامي لملتقى العشائر، حيث أصدر مجلس الشعوب الديمقراطي في الإدارة الذاتية قرار العفو رقم (10) في منتصف شهر تموز لإخلاء سبيل الموقوفين الذين لم تتلطّخ أيديهم بدماء الأبرياء؛ والهدف منه بحسب مجلس الشعوب الديمقراطي ([51]) هو "تعزيز السلم الأهلي ومنح فرصة الاندماج في المجتمع للسوريين الذين غرّر بهم ولم تتلطّخ أيديهم بدماء السوريين، ولتمكين العيش المشترك بين مكوّنات إقليم شمال وشرق سوريا".

استناداً إلى ذلك؛ يُعَدُّ إشراك المجتمعات المحلّية في مواجهة نشاطات تنظيم داعش جزءًا من قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا، بغضّ النظر عمّا إذا كان هذا الأمر ينبعث من التزام الإدارة الذاتية بمبادئ الديمقراطية أو نتيجة لاضطرارها لتبنّي ذلك في عقيدتها الأمنية للدفاع عن وجودها، إلّا أنّه في كلتا الحالتين يُعَدُّ شيئاً إيجابياً ويحمل منفعة للطرفَين.

ثالثاً- الأعمال المندرجة في إطار الجريمة المنظّمة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط نشاطاً كبيراً لشبكات تجارة المخدّرات، وبحسب التقارير الأمريكية؛ فقد تحوّلت المناطق السورية الخاضعة لسيطرة النظام السوري إلى إحدى المراكز العالمية لهذه التجارة، ووصف التقرير دمشقَ بأنّها "عاصمة الكبتاغون"([52]) وفي خضمّ هذا النشاط لا يمكن لتجّار المخدّرات إغفال إقليم شمال وشرق سوريا لنشر آفة المخدّرات فيها لمنافع مادية، وكذلك تحويل تنظيم

---

[48] موقع الإدارة الذاتية؛ لتبيان نتائج حملة فض الاقتتال شرقي الرقة.. القيادة العامة تصدر بيان؛ تاريخ النشر: 2024.01.30؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=10412

[49] موقع الإدارة الذاتية؛ لمناقشة مطالب الأهالي.. تنفيذي الرقة يعقد اجتماعًا تنسيقيًا؛ تاريخ النشر: 2024.08.12؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=14604

[50] موقع الإدارة الذاتية؛ ياسر سليمان.. قانون العفو تلبية لنداءات سكان إقليم شمال وشرق سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.04.06؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=11313

[51] موقع الإدارة الذاتية؛ استجابةً لتوصيات الملتقى الثاني للعشائر والمكوّنات السورية.. مجلس الشعوب الديمقراطي يصدر قانون العفو العام؛ تاريخ النشر: 2024.07.17؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=13839

[52] أحمد منعم ومحمود الواقع؛ سوريا.. عاصمة الكبتاغون؛ الناشر: موقع الحرة؛ بلا تاريخ نشر؛ الرابط:
https://www.alhurra.com/shorthand-story/161سوريا-عاصمة-الكبتاغون/
هشام الغنام؛ كسر قبضة الكبتاغون: كيف تستخدم سورية هذا المخدّر لغرض الضغط السياسي؛ الناشر: مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط؛ تاريخ النشر: 2024.08.07؛ الرابط:
https://carnegieendowment.org/research/2024/07/border-traffic-how-syria-uses-captagon-to-gain-leverage-over-saudi-arabia?lang=ar&center=middle-east

داعش هذا النشاط كمصدر تمويل لأنشطته بعد فقدانه معظم موارده المالية؛ كما ويمكن الجزم بأنّها تُعتبَر جزءًا من العمليات العدوانية لأجهزة استخبارات إقليمية على المنطقة استناداً إلى مؤشّرَين؛ الأول اتهام معظم التقارير الدولية للنظام السوري بالتورّط في هذه التجارة ونشرها، والثاني القصف المباشر للطيران الحربي التركي على أكاديمية مكافحة المخدّرات في قرية "حمزة بيك" بريف بلدة ديريك بتاريخ 8 تشرين الأول 2023 أسفر عن فقدان 29 طالباً من طلاب الأكاديمية لحياتهم، حيث أطلقت قوى الأمن الداخلي نتيجة لذلك حملة انتقامية تجاه شبكات بيع وترويج المخدّرات لا تزال مستمرة حتى الآن، وفي حزيران من العام الجاري أكدت القيادة العامة لقوى الأمن الداخلي في بيان للرأي العام على تورط قوى معادية للإدارة الذاتية في إدخال المخدّرات بكميات كبيرة إلى إقليم شمال وشرق سوريا، وأعلنت ([53]) عن العمل على 2387 ملف وإلقاء القبض على 3485 تاجر ومروّج ومتعاطٍ للمخدّرات وضبط كمية كبيرة من المواد المخدّرة، وفي سياق متّصل نشرت وسائل إعلام محلية ([54]) اعترافات شبكة عملاء للاستخبارات التركية أكّدت على أنّ جزءًا من مهامهم كانتّ نشر المواد المخدرة بين أبناء شمال وشرق سوريا.

من ناحية أخرى لا تزال عمليات تهريب المهاجرين مستمرّة على امتداد الحدود مع الدولة التركية، وتشكّل كلّ من سري كانييه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض) وريف عفرين الخاضعة للاحتلال التركي من أكثر المناطق التي تشهد عمليات العبور، حيث تسيطر الفصائل المرتزقة على معابر التهريب ([55])، والهجرة بدرجة أقل في مناطق حدودية أخرى ضمن الإقليم؛ حيث يتعرّض كثيرون لعمليات تعذيب أو إصابات وهناك من فقدوا حياتهم ([56]) على يد الجندرمة التركية.

بالنسبة لعمليات السطو المسلّح، تم تسجيل عمليات في ريف الحسكة الجنوبي، وتمكّنت قوى الأمن الداخلي في شهر حزيران الماضي من إلقاء القبض على عصابة متورّطة في عمليات تشليح وسطو مسلّح ([57]) وضبط كمية من الأسلحة في المنطقة بين مدينة الحسكة والهول؛ ولم تُسجَّل أيّة معدّلات في جرائم الخطف مقارنة بباقي المناطق السورية، ومعظم الجرائم التي وقعت كانت بدوافع فردية، من ناحية أخرى يصعب تعقّب التهديدات التي يتلقّاها المواطنون في مقاطعة دير الزور وخاصة مستثمرو

[53] المركز الإعلامي لقوى الأمن الداخلي؛ بيان المؤتمر الخاص بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدّرات؛ الناشر: الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي- شمال وشرق سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.06.26؛ الرابط: https://asayish.com/?p=12342

[54] للاطلاع انظر:
Alan Meîş آلان معيش; DESTÊN TARÎ - XELEKA 3 FÎNAL; 24.09.2024; Link: https://www.youtube.com/watch?v=UY-6JaqxYsQ

[55] المرصد السوري لحقوق الإنسان؛ بتهمة محاولة دخول الأراضي التركية.. فصيل موالٍ لتركيا يعتقل 5 مدنيين ضمن منطقة "نبع السلام"؛ تاريخ النشر: 2024.05.16؛ الرابط:
https://www.syriahr.com/714161/بتهمة-محاولة-دخول-الأراضي-التركية-فصي/

[56] مركز توثيق الانتهاكات؛ الجندرما التركية تواصل القتل والتنكيل باللاجئين السوريين الباحثين عن ملاذ آمن؛ تاريخ النشر: 2024.08.04؛ الرابط:
https://vdc-nsy.com/archives/68266

[57] الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي- شمال وشرق سوريا؛ إلقاء القبض على 7 أشخاص متورطين بعمليات سطو مسلح و تشليح بريف الحسكة؛ تاريخ النشر: 2024.06.14؛ الرابط: https://asayish.com/?p=12307

النفط لدفع الأتاوات من قبل خلايا داعش، وتمكّنت قوى الأمن الداخلي في أيلول من إلقاء القبض ([58]) على إحدى هذه الخلايا.

بالنسبة لملفات الفساد، صرَّح أحمد شيخو (الرئيس المشترك لجهاز الرقابة العام في الإدارة الذاتية) بأنَّ ([59]) "الجهاز خلال النصف الأول من عام 2024 قد حلَّ 169 ملفاً، وهناك 32 ملفاً قيد الدراسة، بالإضافة إلى 257 شكوى من الأهالي تم حلّ معظمها، ويجري العمل على البقية.." وأشار إلى وجود صعوبات تواجه عمل جهاز الرقابة العام تتضمّن قلّة الكادر المتخصّص في مجال الرقابة وقلة الميزانية المخصّصة لجهاز الرقابة، وأشار إلى أنّهم يعملون على معالجتها. وبحسب ما يتم رصده على أرض الواقع؛ فتجري عمليات لمتابعة ملفات الفساد في مختلف القطاعات بعيداً عن الإعلام، استناداً إلى التقارير والقرارات التي ترد إلى مجلس الشعوب الديمقراطي في مقاطعة الجزيرة التي يحضرها عضو من NRLS.

تكمن خطورة الأعمال المندرجة في إطار الجريمة المنظمة في كونها قابلة للاستغلال ([60]) من قبل أنظمة الحكم الإقليمية وتنظيم داعش، لذلك يمكن الافتراض أنّ لها مصلحة في تعطيل الجهود المبذولة لمكافحة هذه الأعمال بأي شكل من الأشكال؛ فمثلاً: هدّد النظام التركي بشنّ عملية عسكرية في حال إجراء الانتخابات البلدية في إقليم شمال وشرق سوريا والتي اضطرت الإدارة الذاتية إلى تأجيلها([*]) بناء على دعوة من الأحزاب السياسية في الإقليم وبعض الدول الشريكة في محاربة تنظيم داعش، علماً أنّ هذه الانتخابات تُعَدُّ وسيلة فعّالة لإجراء إصلاحات إدارية في جميع البلديات. وأدّى إلهاء المنظومة الأمنية والعسكرية في الإقليم بمواجهة العمليات التآمرية لأنظمة الحكم الإقليمية وتنظيم داعش إلى بروز صعوبات في مواجهة الأعمال التي تندرج في إطار الجريمة المنظّمة. كما أنّ عدم وجود استراتيجية واضحة لدى الإعلام المحلّي في تغطية الأعمال المندرجة في إطار الجريمة المنظمة، ومتابعة شكاوى ونقد المواطنين وفتح ملفات مساءلة، يساهم بشكل من الأشكال في استغلال هذه الأعمال كورقة تشهير سياسية ضدّ مؤسسات الإدارة الذاتية، وفي الوقت نفسه؛ لا تساعد على تعزيز الرقابة الاجتماعية ودعم جهود مؤسسات إنفاذ القانون تجاه العديد من القضايا الجنائية.

من ناحية أخرى؛ لا تزال المنظومة الأمنية في إقليم شمال وشرق سوريا تفتقر إلى جهاز استخبارات مالي متخصّص في مكافحة تمويل الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة والفساد المالي كمؤسسة رسمية، ومعظم أعمال مكافحة هذه النشاطات موزّعة على أقسام مختلفة من مؤسسة قوى الأمن الداخلي لإقليم شمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية وجهاز الرقابة العام. كما أنّ

---

[58] قوى الأمن الداخلي- شمال وشرق سوريا؛ إلقاء القبض على عناصر لداعش، ينشطون بجمع الأتاوات من المواطنين بريف دير الزور؛ تاريخ النشر: 2024.09.21؛ الرابط: https://asayish.com/?p=13176

[59] موقع الإدارة الذاتية؛ أعمال جهاز الرقابة العام خلال الشق الأول من عام 2024؛ تاريخ النشر: 2024.08.17؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=14639

[60] للمزيد انظر: د. شادي عبد الوهاب منصور؛ حروب الجيل الخامس: أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية؛ الطبعة الأولى ٢٠١٩؛ الناشر: العربي للنشر والتوزيع- القاهرة.

[*] أصدرت الإدارة الذاتية عبر مفوضية الانتخابات لاحقاً، قراراً يفوّض كل مقاطعة بإجراء انتخاباتها وفقاً للظروف التي تراها مناسبة....

الموقف العدائي لأنظمة الحكم الإقليمية لا يسمح بتأسيس علاقات رسمية في مجال مكافحة أعمال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مع الحكومات الإقليمية أو مع الإنتربول.

- **مقاربة الإدارة الذاتية تجاه الأعمال المندرجة في إطار الجريمة المنظّمة:**

تستند مقاربة الإدارة الذاتية في هذا السياق إلى نفس مقاربتها في مواجهة الأنشطة المتطرّفة لتنظيم داعش، أي الارتكاز على الدبلوماسية الاجتماعية لإشراك المجتمع في عملية المواجهة؛ فهي تعتبر ملفات المخدّرات والفساد والتهريب قضايا يصعب الاستجابة لها بدون الدعم الاجتماعي، قد يكون هذا الأمر أحد الأسباب في عدم وجود بيئة أمنية هشّة يمكن من خلالها تشكيل عصابات خطف أو تجارة مخدّرات أو ابتزاز أو شبكات للجريمة المنظّمة العابرة للحدود، وما يدعم هذا الاعتقاد هي الطبيعة الاجتماعية المحافظة لدى المجتمعات المحلّية، كما أنّ العُرف العشائري بين الكرد والعرب والسريان لا يحمي مَن يزاولون هذه الأعمال.

وبحسب تقارير قوى الأمن الداخلي فإنّ معظم عمليات إلقاء القبض على مروّجي المواد المخدّرة تستند إلى بلاغات المواطنين، ومردّ ذلك هو وعي المجتمع تجاه خطورة هذه المواد والتعاطف الكبير للمجتمع مع ضحايا القصف التركي على "أكاديمية مكافحة المخدّرات" كون معظم مَن فقدوا حياتهم ينحدرون من مناطق مختلفة من الإقليم، فعلى سبيل المثال: أفاد قريب لأحد المقبوضين عليهم في قضية ترويج مخدّرات لفريق بحث NRLS أنّهم "راضون عن سجنه لينال جزاءه"، حيث ألقي القبض عليه بناءً على بلاغ تقدّم به صديق له بعد أن عرض عليه تعاطي المخدّرات. بالإضافة إلى ذلك؛ تمكن ملاحظة الجهود التي تبذلها قوى الأمن الداخلي لتطوير خبراتها وزيادة مواردها.

بخصوص ملفات الفساد؛ تعمل الإدارة الذاتية على زيادة عدد الكادر المتخصّص في مجال الرقابة وإخضاعهم لدورات تدريبية تخصّصية في أعمال جهاز الرقابة، مع ملاحظة مؤشّرات عن وجود محاولات للقيام بإصلاحات إدارية؛ ما يعني أنّ حالة الضعف النسبية ستستمرّ إلى حين إنجاز تلك الأهداف.

رابعاً- بالنسبة للتدهور البيئي:

لقد أثر التغيّر المناخي على الوضع الاقتصادي في الإقليم، بالتوازي مع تداعيات العمليات العدوانية لأنظمة الحكم الإقليمية وداعش على المنشآت الخدمية والبنية التحتية والبيئة الاستثمارية (*) في الإقليم،

* البيئة الاستثمارية (Investment Environment): البيئة التي تتوافر فيها جميع مستلزمات الاستثمار والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمر... تؤدي البيئة الاستثمارية دوراً أساسياً في تحديد حجم الاستثمارات والمشروعات القائمة حالياً والقادمة مستقبلاً إلى السوق، فعندما يتخذ المستثمر قراراً بالإقدام على خطوة الاستثمار داخل بلد ما، فإنه يتخذ قراره في ضوء مدى توافر بيئة استثمارية مواتية، تكون فيها العلاقة بين تحقيق العائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار علاقة طردية...
قاموس «First».. ما هي البيئة الاستثمارية؟؛ الرابط: https://www.firstbankeg.com/16636

والتي تصاعدت وتيرتها منذ مطلع العام الجاري (**)، وبنفس الوقت أدّى إلى زيادة في معدلات التدهور البيئي (***) الذي فاقم من بعض الأزمات الداخلية كأزمة توفير المياه والطاقة والغلاء المعيشي والخدمات المدنية بشكل زاد من صعوبة إدارتها. ومنذ بداية العام 2024 وحتى الشهر الثامن (آب) ازدادت وطأة التغيير المناخي على شمال وشرق سوريا بشكل كبير، واستمرت حالة الطقس المتطرّفة(****) في هيمنتها على مناخ المنطقة، حيث أكّدت المنظّمة العالمية للأرصاد الجوية ([61]) أنّ شهر تموز الماضي سجل أعلى درجة حرارة على مستوى العالم في التاريخ الحديث، وكانت لها تداعيات على كل من: الأمن الاقتصادي؛ من خلال فقدان الكثيرين لمصادر دخلهم وانخفاض الوارد المالي من أنشطة القطاع الزراعي، فلا تزال المجتمعات المحلّية تعتمد على قطاع الزراعة كمصدر للدخل من عمالة وتجارة وزراعة، وبسبب صعوبة استيراد مواد هذا القطاع، انعكس تأثير هذه التداعيات أيضاً على المشاريع المتوسّطة والصغيرة التي تستند إلى المنتجات الزراعية كالأفران ومعامل البرغل والألبان والزيوت.

لقد أثّر التدهور البيئي بشكل نسبي على تراجع في الموارد الخاصة بتحقيق الأمن الإنساني في إقليم شمال وشرق سوريا، من خلال مؤشّرات الضعف التي برزت في كلّ ممّا يلي:

- الأمن الغذائي: حيث ظهرت صعوبات في تأمين مادة الخبز والخضروات المنتجة محلياً وصعوبة الحصول على أعلاف للحيوانات.

- الأمن المائي: عانت مدينة الحسكة وريفها ومقاطعة دير الزور من أزمة مياه كبيرة، نتيجة عدم انتظام الهطولات المطرية وارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض منسوب نهر الفرات والمياه الجوفية وقطع القوات التركية المحتلّة لمياه محطة علوك.

** من تداعيات القصف التركي التدمير الكلي لمحطة الأوكسجين المركزية المجاورة لمركز غسيل الكلى، والتي كانت تؤمن الأوكسجين لعشرات المشافي الخاصة والعامة والكثير من المراكز الصحية، بالإضافة إلى حصول أضرار كبيرة في مركز غسيل الكلى، الوحيد في المنطقة، والذي يقدم الخدمة لما يقارب الـ 100 مريض وبمعدل 250 جلسة أسبوعياً. وذلك بسبب تضرر أجزاء حيوية متممة لهذا المركز، كمحطة التحلية فيه، الأمر الذي أدى إلى توقف جميع أجهزة الغسيل عن العمل. أما في مدينة كوباني، فإن التدمير الكامل لأحد المراكز الصحية الرئيسية فيها قد أدى إلى توقف استمرار تقديم الخدمة الصحية لما يقارب الـ 400 مريض يومياً كانوا يستفيدون من خدمات ذلك المركز، إضافة إلى خروج سيارات الإسعاف الموجودة عن الخدمة...
هيئة الصحة؛ بيان للرأي العام؛ الناشر: موقع الإدارة الذاتية؛ تاريخ النشر: 2023.12.28؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=9555

*** التدهور البيئي environmental degradation "هو تدني جودة البيئة نتيجة طرح الملوثات فيها أو سوء استخدام مواردها من أحياء وماء وهواء وتربة، وهو وصف للتغير التراجعي في البيئة ومنظوماتها البيئية (الإيكولوجية) بسبب استنزاف مواردها وتدمير موائلها وانقراض أحيائها بفعل النشاطات البشرية. ويُعد التدهور البيئي واحداً من أهم التهديدات التي تواجهها البشرية في هذا القرن؛ حيث ازدادت وتيرته ومداه على نحو ملحوظ منذ الثورة الصناعية..."
موسوعة العلوم والتقانات؛ البيئة (تدهور-)؛ الناشر: الموسوعة العربية؛ الرابط:
https://arab-ency.com.sy/tech/details/773/6

**** الطقس المتطرّف هو أي طقس استثنائي من حيث القسوة والتكرار أو الفجائية مقارنةً بالطقس المحليّ. في عصر التغيّر المناخيّ، يستتبع الطقس المتطرّف المزيد من موجات الحر والجفاف والأمطار الغزيرة والعواصف وحتى طقس بارد غير مألوف البتّة؛ وفي شمال وشرق سوريا كانت موجات الحر والجفاف الأكثر بروزاً...

[61] World Meteorological Organization; July sets new temperature records; 13 August 2024; Link:
https://wmo.int/media/news/july-sets-new-temperature-records

- الأمن الصحّي: تمّت ملاحظتها بشكل واضح من خلال ازدياد أعداد المصابين بالتسمّمات ([62]) والأمراض الالتهابية وخاصة في شهرَي حزيران وتموز، بالإضافة إلى زيادة نسبية في معدّلات التلوّث والتي تم التطرّق إلى شواهد منها في الفقرات السابقة.

- الأمن الاجتماعي: تجلّت باستمرار ظاهرة الهجرة سواء من الريف إلى المدينة أو إلى الخارج، وضعف نسبي في التواصل الاجتماعي؛ حيث تمّت ملاحظة ذلك بشكل واضح في مدينة قامشلو بسبب الطقس الحار وتفضيل الكثيرين البقاء في المنزل، كما لوحظ تأثيره في وقوع بعض الحوادث والمشاحنات الفردية بسبب تأثّر النزعة العدوانية بالطقس الحار ([63]).

بشكل عام كان القطاع الزراعي الأكثرَ تضرّراً من تداعيات التغيّر المناخي؛ ففي شهر نيسان تعرّضت مقاطعة الجزيرة لمنخفض جوّي تميّز بهطولات مطرية غزيرة وعواصف مطرية مصحوبة بحبات بَرَد أدّى إلى تضرّر أكثر من 4500 دونم ([64]) من المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل، من حبوب وخضروات وبعض النباتات العطرية (كزبرة وحلبة) في ريف مدينة عامودا وحدها. من ناحية أخرى؛ أدّى عدم انتظام الهطول المطري وموجات الحر إلى تدهور نسبي في الموسم الزراعي، فمثلاً: لم تتجاوز المساحات المروية 6 ملايين دونم ([65])، وبلغت كميات القمح المستلمة من مزارعي إقليم شمال وشرق سوريا، بحسب ما أفاد به مسؤولو هيئة الزراعة والري لـ "NRLS"، 771 ألف طن، بينما استلمت الهيئة في عام 2023 "مليون و150 ألف طن من القمح".

وشكّل التلوّث البيئي مصدر تهديد كبير للأمن الصحي؛ فقد كان لتأخّر عمليات ترحيل القمامة المتراكمة من المدن إلى أماكنها المخصّصة تأثير بيئيّ خطير، وازدادت أعمال نبش القمامة والتي تحوّلت إلى ظاهرة لاستغلال الأطفال من قِبل بعض الأشخاص لتحقيق منافع مادية وترك أثر سلبيّ في المدن، واضطرّ مجلس الشعوب في مقاطعة الرقة من أجل الحدّ منها إلى إصدار قرارٍ ([66]) يقضي بالمساءلة القانونية لظاهرة نبش القمامة في الحاويات وبعثرتها في الشوارع العامة والحدائق بمدينة الرقة، وفي شهر حزيران قدّمت بلدية عامودا اعتذارها للأهالي ([67]) بعد تراكم النفايات في المدينة، نتيجة لتعطّل آليات نقل القمامة، والقيام بحملة نظافة داخل المدينة، وكذلك شهدت عدة أحياء في مدينة

---

[62] ANHA؛ أعداد مخيفة وأقسام لا تتسع لحالات التسمم بمشفى الشعب في الحسكة؛ تاريخ النشر: 2024.06.13؛ الرابط: https://hawarnews.com/ar/أعداد-مخيفة-وأقسام-لا-تتسع-لحالات-التسمم-بمشفى-الشعب-في-الحسكة

[63] Satbyul Estella Kim and Others; Positive Association of Aggression with Ambient Temperature; Published: National Library of Medicine; Published online 2023 Jun 30; Link: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10303254/

[64] موقع الإدارة الذاتية؛ نتيجة المنخفض الجوي.. الزراعة والري للجزيرة تكشف نسبة ضرر المساحات الزراعية بمدينة عامودا؛ تاريخ النشر: 2024.04.09؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=11385

[65] أحمد يونس (نائب الرئاسة المشتركة لهيئة الزراعة والري في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا)؛ أعمال هيئة الزراعة والري خلال النصف الأول من العام 2024؛ الناشر: موقع الإدارة الذاتية؛ تاريخ النشر: 2024.08.19؛ الرابط:

https://aanesgov.org/ar/?p=14674

[66] موقع الإدارة الذاتية؛ للحد من انتشار الظاهرة.. مجلس الشعوب للرقة يُصدر قرار يقضي بالمسائلة القانونية لظاهرة نبش القمامة؛ تاريخ النشر: 2024.06.27؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=13000#main

[67] ANHA؛ بلدية عامودا تترجم اعتذارها بخطوات ملموسة؛ تاريخ النشر: 2024.06.26؛ الرابط: https://hawarnews.com/ar/عقب-الاعتذار-عن-التقصير-بدء-أعمال-نظافة-واسعة-في-مدينة-عامودا

قامشلو والحسكة تراكمًا للقمامة، ولدى سؤال عدد من عمّال البلدية عن السبب أوضحوا أنّ المشكلة تكمن في صعوبة تأمين الوقود وقطع الغيار لمركبات نقل القمامة؛ وما يساهم في تفاقم هذه الظاهرة هو قلة عدد المشاريع الخاصة بإعادة تدوير النفايات في مدن الإقليم.

وفي شهر أيار ارتفعت أعداد الإصابات بمرض اللشمانيا في مقاطعة منبج، حيث سجّلت هيئة الصحة في المقاطعة نحو 9 آلاف إصابة منذ بداية العام 2024 في زيادة عن العام الماضي بلغت 50% ([68])؛ الأمر الذي دفع بمديرية البيئة ولجنة البلديات وهيئة الصحة في المقاطعة إلى إطلاق حملتَي توعية ومكافحة الذبابة التي تنقل المرض في المدينة وريفها للحدّ من انتشارها.

من ناحية أخرى يستمر التلوّث الهوائي في مدن الإقليم الرئيسية؛ بسبب العدد الكبير من المركبات على اختلاف أنواعها، واستمرار اعتماد المواطنين على محرّكات الاحتراق الداخلي لتأمين الكهرباء، بالإضافة إلى الأتربة والملوّثات التي تحملها الرياح باتجاه المناطق السكنية.

- **مقاربة الإدارة الذاتية تجاه التدهور البيئي:**

حاولت مؤسسات الإدارة الذاتية الاستجابة لتداعيات التدهور البيئي بشكل يتوازن مع الموارد المتاحة، وكان التركيز الأكبر على تدارك أزمة المياه في الإقليم من خلال تنفيذ سلسلة من المشاريع والحملات الإغاثية، فمثلاً في شهر أيار المنصرم انتهت هيئة الإدارة المحلّية في مقاطعة الجزيرة من تجهيز 5 آبار من أصل 20 بئراً ضمن مشروع جرّ مياه الشرب من مدينة عامودا إلى مدينة الحسكة المنكوبة ([69])، والذي كان قد توقّف بعد هجمات النظام التركي على البنية التحتية للمناطق الشمالية من الإقليم، فيما لا تزال عمليات الحفر مستمرّة لإتمام المشروع، وسط استمرار في أزمة المياه داخل المدينة وخارجها. في شهر حزيران المنصرم أطلقت هيئة الإدارة المحلّية في مقاطعة دير الزور، حملة لإيصال مياه الشرب لسكان بلدة الصور ([70])، عبر 11 صهريجاً بعد عدّة مناشدات من السكان بسبب قلّة مياه الشرب وارتفاع درجات الحرارة، وفي بداية شهر تموز تدفّقت المياه في مشروع قناة ري الخابور([71]) التي يبلغ طولها 50كم بعد إعادة تأهيل وصيانة القناة ضمن الخطة المُعَدَّة من قبل الإدارة الذاتية في مقاطعة دير الزور؛ حيث تم تأمين المياه لريّ مساحات زراعية تُقَدَّر بـ 220 ألف دونم وتوفير مياه الشرب لـ 270 ألف نسمة عبر 5 محطات مياه شرب رئيسة، وهي: محطة مياه حريزه،

---

[68] ANHA؛ جهود مكثفة للصحة في منبج لمكافحة اللشمانيا؛ تاريخ النشر: 2024.06.05؛ الرابط: https://hawarnews.com/ar/جهود-مكثفة-للصحة-في-منبج-لمكافحة-اللشمانيا

[69] للاطلاع على بعض المعلومات عن المشروع أنظر: موقع الإدارة الذاتية؛ الإدارات المحلّية للجزيرة تُطلق مشروع استجرار مياه الشرب بعد إعلان مدينة الحسكة كـ منطقة منكوبة؛ تاريخ النشر: 2023.08.03؛ الرابط: https://aanesgov.org/ar/?p=5918

[70] موقع الإدارة الذاتية؛ الإدارة المحلّية لدير الزور تُطلق حملة لإيصال مياه الشرب لسكان بلدة الصور؛ تاريخ النشر: 2024.06.12؛ الرابط:

https://aanesgov.org/ar/?p=12716

[71] ANHA؛ تدفق المياه في قناة الخابور ومحطات المياه تدخل الخدمة؛ تاريخ النشر: 2024.07.01؛ الرابط: https://hawarnews.com/ar/تدفق-المياه-في-قناة-الخابور-ومحطات-المياه-تدخل-الخدمة

ومحطة مياه الحريجية، ومحطتا مياه: خامية الصور، ومركدة. مع استمرار أعمال استكمال المرحلة الثانية من المشروع لإيصال المياه إلى مدينة الحسكة.

أمّا بالنسبة لأبرز المشاريع التنمية البيئية التي أعلنت عنها مؤسّسات الإدارة الذاتية خلال هذا العام فهي:

1- افتتاح مخبر تحليل التربة والمياه في مركز البحوث العلمية الزراعية للابتكار والتميّز، لاستقبال عيّنات التربة والمياه؛ وذلك لتشخيص مشاكل الموارد الرئيسية للنظم الزراعية من تربة ومياه ونبات ومعالجتها بهدف "زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للتعداد السكاني"([72]).

2- زراعة 15000 شجرة متنوّعة ([73])، تم توزيعها على مؤسسات الإدارة الذاتية والمحميات والغابات الموجودة.

3- أعلنت هيئة البيئة ([74]) في الإدارة الذاتية عن خططها في بداية العام 2024 والتي تتضمّن مشروع تحليل المياه في عموم شمال وشرق سوريا، وإنشاء غابات جديدة وحملات تشجير وتوعية للحفاظ على البيئة، وإعداد إحصائية عن تلوّث الهواء في مقاطعة الجزيرة.

4- تفعيل مختبر مختصّ بالتحاليل الدوائية ([75])، وإنشاء مختبر للتحاليل النوعية في قامشلو، واستكمال بناء المشافي العامة في كوباني ومشفى التوليد في قامشلو.

5- بالنسبة لاحتواء الحرائق التي اندلعت في المحاصيل الزراعية، فقد تم تشكيل لجنة الطوارئ الخاصة بحماية المحاصيل الزراعية في مقاطعات الإقليم بالتنسيق مع قوات حماية المجتمع والمزارعين، وتجهيز مفارز على الطرقات للتدخّل السريع مزوّدة بوسائل لإطفاء الحرائق، وتمكّنت من السيطرة على معظم الحرائق.

من ناحية أخرى؛ أدّى التدهور البيئي وتدمير محطة السويدية إلى زيادة إقبال المواطنين على تركيب ألواح الطاقة الشمسية وفلاتر المياه والزراعة في البيوت البلاستيكية، إلّا أنّها لم تكن كافية لتأمين الطلب المتزايد على الطاقة وكسر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وتقليل الاعتماد على محرّكات الاحتراق الداخلي في تأمين الطاقة، عدا عن اكتظاظ المدن بمختلف أنواع المركبات التي تعمل بوقودَي الديزل والبنزين.

---

[72] موقع الإدارة الذاتية؛ الزراعة والري تطلق خدمات مخبر تحليل التربة والمياه في مركز البحوث العلمية الزراعية؛ تاريخ النشر: 2024.07.03؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=13161

[73] هيئة البيئة؛ مشاريع هيئة البيئة في النصف الأول من العام 2024؛ الناشر: موقع الإدارة الذاتية؛ تاريخ النشر: 2024.08.10؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=14506

[74] موقع الإدارة الذاتية؛ مشروع تحليل مياه شمال وشرق سوريا.. أبرز مشاريع هيئة البيئة للعام 2024؛ تاريخ النشر: 2024.01.21؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=10098

[75] هيئة الصحة؛ الصحة لإقليم شمال وشرق سوريا تعقد اجتماعها النصف سنوي؛ الناشر: موقع الإدارة الذاتية؛ تاريخ النشر: 2024.07.11؛ الرابط:
https://aanesgov.org/ar/?p=13418

- **حروب الجيل الرابع والخامس كوسيلة لتقويض الإدارة الذاتية**

لقد احتكرت الدولة القوة، وتحولت إلى الجهة الوحيدة التي تشنّ الحروب أو مواجهتها وفقاً لما نصّت عليه معاهدة "وستفاليا 1648" ([76]) التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت، وتحوّل ذلك إلى عُرفٍ متّبعٍ في الدول القومية التي تشكّلت لاحقاً في آسيا وإفريقيا وأمريكا. ولكن مع التطوّر التكنولوجي الذي شهده المجال العسكري والإستخباراتي؛ ازدادت وطأة التحدّيات الأمنية العابرة للحدود السياسية بين الدول على المجتمعات والبيئة؛ وأصبحت عاملاً من عوامل الصراع، وبحسب خبراء عسكريين ([77]) فإنّ ميدان القتال الذي يشتبك فيه جيشان لم يعد دارجاً بسبب التغيّر الحاصل في ظروف المعركة المعاصرة، وعدم قدرة المعتقدات الموروثة في الحرب على الاستجابة للظروف الجديدة؛ وما يفسّر هذا الاعتقاد هو تفاقم التهديدات التي تشكّلها شبكات الجريمة المنظّمة والتنظيمات المتطرّفة وتداعيات براغماتية الدول القومية والطائفية في تطبيق أجنداتها، بالإضافة إلى آثار التغيّر المناخي وانتشار الأوبئة؛ والتي أفرزت جميعها أنماطاً جديدة من الحروب كحروب الجيل الرابع(*) والخامس(**)؛ وحوّلت الأنظمة الدولتية مصادر التهديد هذه كوحدة متكاملة لضرب الخصوم كمبدأ استراتيجي يوفّر أبرز المحدّدات في صياغة العقيدة الأمنية الخاصة بقضايا الأمن والدفاع؛ أي أنّها تحدّد المفاهيم والمبادئ والأسس التي يتم الاستناد إليها لوضع السياسات والاستراتيجيات الأمنية لمواجهة التهديدات والتحدّيات المختلفة بشكل منظّم في جميع المؤسسات وداخل المجتمع؛ حيث يرى الجنرال "روبرت سميث" في كتابه "جدوى القوة" إنّ "السعي للدفاع والأمن سعي

---

[76] زينب حسني عزالدين؛ أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي دراسة حالة: تنظيم "الدولة الاسلامية"؛ الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية؛ تاريخ النشر: 2016.07.24؛ الرابط: https://democraticac.de/?p=34525

[77] للمزيد انظر: الجنرال روبرت سميث؛ جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر؛ ترجمة: مازن جندلي؛ الطبعة الأولى 2008م؛ الناشر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت.

* حروب جيل الرابع 4GW ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1989 عُرف بالنزاع في منطقة غير واضحة المعالم بين دائرتي الحرب والعمل السياسي ويشغل هذه المنطقة مقاتلون أو/ وسياسيون... وعرف أيضاً على أنها "الحرب اللا متماثلة – Asymmetric War" أي الصراع الذي يتميز بعدم تكافؤ التسلح ولامركزية الإجراءات.. وقد طُور الجيل الرابع إلى 6GW، لتُستخدم فيه وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية والعمليات الاستخباراتية...
للمزيد انظر: معهد شؤون الأمن العالمي والدفاع (IGSDA)؛ "أجيال الحروب" كما وضعها الأمريكي كولونيل وليم إس. ليند؛ تاريخ النشر: 2020.11.21؛ الرابط: https://igsda.org/أجيال-الحروب-كما-وضعها-الأمريكي-كولو/?lang=ar

** الجيل الرابع من الحروب " هو ما يُعرف بالحروب اللامتماثلة، تحصل بين جهة عسكرية ومجموعات منظمة تمتلك مهارات قتالية عالية بالإضافة إلى امتلاكها قدرات غير عسكرية أخرى... وتلعب وسائل الاعلام على اختلافها والمنظمات غير الحكومية والشركات الأمنية دوراً محورياً في تحقق هذا الجيل من الحروب." أما حروب الجيل الخامس فهي " حرب يتم إجراؤها بشكل أساسي من خلال عمل عسكري غير حركي، مثل الهندسة الاجتماعية والمعلومات المضللة والهجمات السيبرانية إلى جانب التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة تماماً..." ويعتمد العنف غير المسلح من خلال إيجاد جماعات متطرّفة وعصابات منظمة تعمل بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع وتساهم في خلق توترات داخلية فيها...
د. علي الحاج حسن؛ حروب الجيل الخامس؛ الناشر: مركز المعارف للدراسات الثقافية؛ تاريخ النشر: 2022.06.09؛ الرابط:
https://almaarefcs.org/4749/339

صراعي منبثق من المواجهات الظاهرة والمستترة. فالمواجهات بين الناس ذوي المصالح والأولويات المختلفة مرض مستوطن في جميع المجتمعات..."([78]).

إنّ استخدام مصادر التهديد المختلفة كوحدة متكاملة لضرب الخصوم، يُعَدُّ شكلًا معقّدًا من الحروب أو يمكن وصفها بـ "الحرب المتشعّبة" أو حرباً مختلفة الجبهات وذلك استناداً إلى تعريف الجنرال "كارل فون كلاوزفيتز" للحرب حيث اعتبر أنّها ([79]) "عمل من أعمال القوة لإجبار العدو على تنفيذ مشيئتنا.. وفرض إرادتنا على العدو هو هدف الحرب"، ويُعبّر مصطلح "الجيل الرابع من الحروب" عن هذا النمط من الحروب.

وباعتبار أنّ التدهور البيئي في مجمله ناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي تعد مشكلة عالمية، يمكن عدّ التناغم بين كل من السياسة العدوانية للأنظمة الإقليمية وأنشطة تنظيم داعش والأعمال التي تندرج في إطار الجريمة المنظّمة، كحرب تُشَنُّ ضدّ إقليم شمال وشرق سوريا، وبما أنّ استراتيجية الدفاع لدى الإدارة الذاتية تستند إلى دعم المجتمعات المحلّية فإنّ نجاح عمليات تلك الجهات ضدّ الإقليم يكمن في تجريده من هذا الدعم ؛كون "غاية الحرب هي تجريد العدو من سلاحه لإجباره على الخضوع"، بحسب كلاوزفيتز([80])، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال البروبغندا الموجّهة ضد الإدارة الذاتية وعرقلة الخدمات عبر قصف البنية التحتية والمنشآت الخدمية وقطع المياه واستغلال العلاقات الدولية لفرض أوسع قدر ممكن من العزلة السياسية عليها؛ ويُعَدُّ إغلاق المعابر الدولية مع شمال وشرق سوريا، ومنع مشاركة الإدارة الذاتية في العلاقات الإقليمية، واستمرار داعش في حملته الأيديولوجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الأتباع المحليين، واستغلال الظروف الاقتصادية والنفسية الصعبة من قبل بعض الممارسين لأنشطة تُصنَّف كأعمال جريمة منظّمة؛ جميعها قد تؤدي أو تهدف إلى إحداث شرخ بين المجتمعات المحلّية والإدارة الذاتية التي بدورها تتخذ من كلّ من مفهوم الحماية الذاتية والمرونة في إدارة العلاقات الداخلية والخارجية أساسًا لاستراتيجيتها الدفاعية، خاصة أنّ العقيدة الأمنية للإدارة الذاتية تدرك أنماطاً أكثر تطوّراً من هذه الحروب والتي تُطلَق عليها اسم "الحرب الخاصة" ([81])، وهي: "الحرب التي تهدف إلى تحقيق أهدافها عبر استخدام كل الوسائل المادية والمعنوية لقتل إرادة المجتمع أو الجهة المستهدَفة بهدف استسلامها، وخلق اليأس والتشاؤم وانعدام الثقة في النفوس، إلى جانب التشويش وخلق الضبابية في الآراء والأفكار والمواقف، وتعميق التناقضات الثانوية والمصطنعة وتهميش التناقض الرئيسي وخلق الصراع الداخلي وتهميش المجتمعية..."؛ ويبدو أنّ هذه المقاربة كانت صائبة بدليل تمكّن الإدارة الذاتية من الحفاظ على كيانها وتأمين الاستقرار في منطقة تحيط بها قوى تحاول النيل منها، فالدفاع كما يقول كلاوزفيتز([82]) هو

---

[78] الجنرال روبرت سميث؛ جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر؛ ترجمة: مازن جندلي؛ الطبعة الأولى 2008م؛ الناشر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت؛ ص29.

[79] كارل فون كلاوزفيتز؛ عن الحرب؛ ترجمة: سليم شاكر الإمامي؛ الطبعة الأولى 1997؛ الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت؛ ص103.

[80] المرجع السابق؛ ص106.

[81] للمزيد عن الحرب الخاصة انظر: لجنة بحوث العلوم الاجتماعية في أكاديميات المجتمع الديمقراطي؛ الحرب الخاصة وتطبيقاتها؛ الطبعة الأولى- تشرين الثاني 2017؛ الناشر: لجنة بحوث العلوم الاجتماعية- قامشلو.

[82] كارل فون كلاوزفيتز؛ عن الحرب؛ ترجمة: سليم شاكر الإمامي؛ الطبعة الأولى 1997؛ الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت؛ ص528.

ببساطة "الشكل الأقوى للحرب، والذي يجعل اندحار العدو مؤكّداً بقوة أكثر...". من ناحية أخرى؛ يمكن إدراج مقاربة الإدارة الذاتية في مواجهة التهديدات في إطار مبدأ سن تزو "النيل من استراتيجية العدو" أي الحفاظ علي متانة الروابط بين الإدارة الذاتية والمجتمعات المحلّية؛ وما يشير إلى هذ الأمر هو فشل العملية التي شنّتها قوات النظام السوري ضدّ مقاطعة ديرالزور في بداية شهر آب، وفشل رهان النظام التركي على قيام احتجاجات واسعة ضدّ الإدارة الذاتية بسبب سوء الخدمات والغلاء المعيشي؛ بعد أن دمّرت البنية التحتية والمنشآت الحيوية في المناطق الشمالية من الإقليم، واستمرار إغلاق المعابر الدولية، وفشل تنظيم داعش في بناء حاضنة شعبية له، وفشل الاعلام الموجّه عقائدياً من قبل أنظمة الحكم الإقليمية وتنظيم داعش في بثّ الكراهية بين المجتمعات المحلّية وخلق فتن عرقية أو طائفية أو مناطقية.

إنّ ما تمّ ذكره في سياق هذه الفقرة يوضّح بشكل أكثر دقّة تعرّض الإقليم لحروب من الجيل الرابع والجيل الخامس([83]) والتي تماثل في الكثير من جوانبها مفهوم "الحرب الخاصة" التي يتداولها العاملون في المجال العسكري والأمني في الإقليم، حيث يرتكز هذا النمط من الحروب على استراتيجية "الهدم من الداخل" من خلال استغلال الثغرات الموجودة في النسيج المجتمعي التي لا يخلو أي مجتمع منها مهما بلغت درجة تقدّمه، بالإضافة إلى خلق توتّرات مجتمعية، عرقية أو دينية أو طائفية أو سياسية، وتوسيع الخلافات الموجودة، وإثارة السخط على الوضع القائم إلى الحدّ الذي تخرج فيه الأمور عن السيطرة، وهي حربٌ يخوضها وكلاء، وتُقاد من خلف الكواليس بغرض إسقاط الخصم دون الحاجة إلى التدخّل العسكري الخارجي المباشر، وذلك عبر انهيار المؤسّسات الحيوية وتفكيك وحدة الشعب بشكل يفسح المجال لبناء نظام حكم جديد يضمن مصالح الجهة التي تدير هذه الحرب. وما يميّز جاذبية هذا النمط من الحروب لدى الدول هي قلة تكاليفها، مع إمكانية تجنّب المشكلات التي تنشأ عادة بعد الحروب التقليدية، كما أنّها تمنح مرونة للقوة التي تديرها بشكل قد يمكّنها من كسب تعاطف المجتمعات المحلّية والظهور بمظهر المنقذ، وذلك بعد وصول البلاد إلى حالة من الفوضى أو الانهيار الداخلي وتصبح قاب قوسين أو أدنى من التفكّك والانقسام. هذا الأمر يوضّح سبب اعتماد هذا النمط من الحروب على وسائل الحرب النفسية أكثر من الوسائل العسكرية، لذلك يُعتبَر الإعلام أهم أسلحة حروب الجيل الرابع والخامس على الإطلاق.

تخوض أنظمة الحكم الإقليمية وتنظيم داعش هذه الحرب على إقليم شمال وشرق سوريا لأسباب تتعلّق بتوسيع نطاقها الجيوسياسي الحيوي، ولا تنطلق في ذلك من مبدأ دفاعي، وإنّما دافعها يستند إلى أيديولوجيا إقصائية متطرّفة، فالنظام التركي وبدعم قطري يدير خططاً لإقامة كارتلات اقتصادية في البلدان التي تهيمن عليها جماعة الإخوان المسلمين على شاكلة ولايات السلطنة العثمانية في بلاد الشام وشمال إفريقيا، حيث تم استغلال استيلاء جماعة الإخوان على السلطة في مصر والسودان وتونس وليبيا وغزة، والعمل من أجل سيطرتهم على السلطة في سوريا يندرج في هذا السياق، وأعلن مرتين على الأقل الجهاد بشكل علني ضدّ مجتمعات شمال وشرق سوريا؛ الأولى كانت أثناء عملية غزو

[83] د. شادي عبد الوهاب منصور؛ حروب الجيل الخامس: أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية؛ الطبعة الأولى 2019؛ الناشر: العربي للنشر والتوزيع- القاهرة.

عفرين ([84]) في شتاء عام 2018 والثانية كانت أثناء غزو سري كانييه (رأس العين) ([85]) وكري سبي (تل أبيض) في صيف عام 2019. وللنظام الإيراني مشروع مشابه ولكن بصبغة شيعية، رغم عدم وجود مؤشّرات على اهتمام إيراني من مبدأ أيديولوجي بإقليم شمال وشرق سوريا، إلّا أنّ السيطرة على الإقليم مهمّة من الناحية الاستراتيجية لتعزيز جبهة المواجهة مع الخصوم الإقليميين والدوليين، وسياسة "تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية" لا تستثني أية منطقة للانتشار فيها. وهو ما يتوافق مع الاستراتيجية الروسية الخاصة تجاه المنطقة في مواجهة خصومها الدوليين، فبحسب دراسة لمركز راند ([86]) تسعى روسيا إلى أن "تحول سوريا إلى مركز لقيادتها في الشرق الأوسط وإفريقيا على غرار مركز القيادة الأمريكية في الخليج". أمّا النظام السوري فهدفه واضح وهو استعادة السيطرة الكاملة على الإقليم. بينما تنظيم داعش له مشروع "الدولة الإسلامية" والفظائع التي ارتكبها باسم الدين توضّح كثيراً الحرب الراهنة التي يخوضها ([87]).

إنّ الهدف من عرض هذه الأمور هو توضيح الأهداف الكامنة وراء هذه الحرب وهوية الأطراف التي تديرها؛ كون الحروب كما يرى الجنرال "روبرت سميث" ([88]) "تُقاد على أربعة مستويات: سياسي واستراتيجي وميداني وتكتيكي يقع كل منها في سياق الآخر بالترتيب التنازلي بدءاً من المستوى السياسي وهو المستوى الذي يمنح السياق لجميع أنشطة المستويات الأخرى التي ترمي إلى بلوغ ذات الغايات ويؤمن الترابط بينها وهو مصدر السلطة والقرار..."، وهذا ما يقودنا إلى وجود أربعة حروب من الجيل الرابع تُدار بشكل مستقل ضدّ إقليم شمال وشرق سوريا رغم أنّ تقويض الإدارة الذاتية يُعَدُّ هدفاً مشتركاً لها، استناداً للخصائص التي حدّدها الكولونيل "وليم إس. ليند" صاحب نظرية "أجيال الحروب الأربعة" وهي القيام بأعمال العنف الجسدي والذهني من خلال عمليات الاغتيال ونشر خطاب الكراهية عبر مَن يوصفون كسياسيين ومثقفين وباحثين ومهاجمة الأعيان العسكرية، واعتماد تكتيكات

---

[84] كان بوزدوغان؛ المصلون الأتراك في 90 ألف مسجد يدعون لنصرة جيشهم في "غصن الزيتون"؛ الناشر: وكالة الأناضول؛ تاريخ النشر: 2018.01.21؛ الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/المصلون-الأتراك-في-90-ألف-مسجد-يدعون-لنصرة-جيشهم-في-غصن-الزيتون/1037339

ريشارد فوكس؛ تداعيات "غصن الزيتون" تصل لمساجد ألمانيا؛ الناشر: موقع DW؛ تاريخ النشر: 2018.01.26؛ الرابط:
https://www.dw.com/ar/تداعيات-غصن-الزيتون-تصل-لمساجد-ألمانيا/a-42326838

موقع العالم؛ جوامع تركيا تشارك في الهجوم على عفرين !؛ تاريخ النشر: 2018.01.22؛ الرابط:
https://www.alalam.ir/news/3307086/جوامع-تركيا-تشارك-في-الهجوم-على-عفرين

[85] وكالة الأناضول؛ مساجد تركيا وبلدان أخرى تصدح بالأدعية وتلاوة القرآن نصرة لقوات "نبع السلام"؛ تاريخ النشر: 2019.10.10؛ الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/السياسة/مساجد-تركيا-وبلدان-أخرى-تصدح-بالأدعية-وتلاوة-القرآن-نصرة-لقوات-نبع-السلام-/1608482

[86] جيمس سلادن وآخرون؛ الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط؛ الناشر: مؤسسة راند/ ٢٠١٧؛ الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE236/RAND_PE236z1.arabic.pdf

[87] د. شادي عبد الوهاب منصور؛ حروب الجيل الخامس: أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية؛ الطبعة الأولى ٢٠١٩؛ الناشر: العربي للنشر والتوزيع- القاهرة؛ ص١٩.

[88] الجنرال روبرت سميث؛ جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر؛ ترجمة: مازن جندلي؛ الطبعة الأولى 2008م؛ الناشر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت؛ ص30.

الإرهاب([89]) التي تستند إلى قاعدة "غير وطنية"، ويبرز هنا اسم تنظيم داعش والفصائل المرتزقة، وتُدار بشكل لامركزي وتشنّ هجوماً مباشراً على ثقافة وأيدولوجية العدوّ المفترَض، كما تقوم أيضاً بأعمال إبادة جماعية ضدّ المدنيين؛ وهذا ما يتم من خلال الإرهاب المائي، وتخريب البُنى التحتية والمنشآت الحيوية اللازمة لحياة السكان، وتهجير السكان وانتهاك حقوقهم في المناطق المحتلّة؛ الأمر الذي يوضّح مدى الضغط الكبير الذي تتعرّض له الإدارة الذاتية، ومدى مصداقية مقاربتها في مواجهة هذه التحدّيات.

تأثير التحدّيات على البيئة الأمنية للإقليم حتى نهاية العام 2025

إنّ إقليم شمال وشرق سوريا في الأساس جزء من إقليم أوسع كان خاضعاً للاحتلال العثماني عندما قسّمته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى إلى مجموعة من الدول القومية في سلسلة اتفاقيات بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو، وتسبّبت هذه الاتفاقيات بمشكلات أمنية مستعصية أُضيفَت إلى المشكلات التي تسبّب بها الاحتلال العثماني داخل الدول؛ نتيجة فشلها أو استحالة نجاحها في صهر الهويات القومية المختلفة في قومية الدولة التركية أو العربية، والتي فشلت بدورها في إنشاء هوية وطنية داخل دولها؛ بسبب الأنظمة الاستبدادية التي حكمتها، لذلك يبدو من المستحيل فصل قضايا الأمن والدفاع لدولة معينة عن مثيلاتها في الدول الأخرى، فمثلاً القضية الكردية لا تزال تؤرّق تلك الأنظمة، والأيديولوجيات المتناقضة العابرة للحدود والتي تحرّك هذه الأنظمة تجعلها في حالة نزاع دائم، وتبرز بشكل خاص كل من أيديولوجية إنشاء دولة ولاية الفقيه وأيديولوجية إحياء السلطنة العثمانية وأيديولوجية أحياء الدولة الإسلامية العربية السُنّية بالإضافة إلى أيديولوجيتَي القومية التركية والقومية العربية، وهناك في الجهة الأخرى براديغما الأمة الديمقراطية التي تناقض كل تلك الأيديولوجيات، وانفتحت عليها معظم مجتمعات إقليم شمال وشرق سوريا التي تنفر من تلك الأيديولوجيات؛ وما يلفت النظر هو تواجد جميع القوى التي تحرّكها هذه الأيديولوجيات في الجغرافيا السورية وباتت العامل الرئيسي في تحوّل الأزمة السورية إلى أزمة إقليمية، وهذا ما يعبّر بشكل واضح عن تداخل قضايا الأمن والدفاع بين دول المنطقة، ولكن؛ بدلاً من التعاون البنّاء، كما يلاحظ في التصريحات السياسية المتملّقة بين ساسة هذه الدول، هناك حروب خفية تجري بواسطة الوكلاء.

لا يمكن للإدارة الذاتية أن تعزل نفسها عن هذه الصراعات، على الرغم من النجاح النسبي لمبدأ الحياد أو كما أطلقت عليه "الخط الثالث" في سياق الأزمة السورية من تقليل الانخراط في هذه الحرب، إلّا أنها لم تستطع أن تنأى بنفسها عن الصراع، ويبدو أنّها لا تزال تحاول الحفاظ على مبدأ الحياد من خلال الحفاظ على قنوات اتصال مع كلّ من الدول الغربية وروسيا وحتى النظام السوري، والتي من المفروض أن تكون قوة لجم للتمدّد التركي والإيراني في إقليم شمال وشرق سوريا بحكم التحالفات فيما بينها. ويبدو أنّ هذه السياسة قد منحت للإدارة الذاتية هامشاً من الاستقرار القَلِق وتقديم حلول إسعافية

[89] زينب حسني عزالدين؛ أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي دراسة حالة: تنظيم "الدولة الاسلامية"؛ الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية؛ تاريخ النشر: ٢٠١٦.٠٧.٢٤؛ الرابط: https://democraticac.de/?p=34525

في معالجة تداعيات التحدّيات الأمنية التي تواجهها، وإذا ما سلّمنا بأنّ الأيدولوجيات المتناقضة لا يمكن لها أن تعيش في سلام دائم، فإنّ البراغماتية يمكن أن تلعب دورًا في إيجاد هدن بينها، وذلك من مبدأ تأجيل الخطة إلى حين توفّر الظروف التي تسمح بنجاحها.

هناك ثلاث عوامل تحدّد طبيعة التحدّيات الأمنية التي ستواجه الإقليم حتى العام 2025 وهي: الأوّل؛ افتقار الإدارة الذاتية إلى وسائل ردع مناسبة لمواجهة الاعتداءات التركية؛ كون مشاركتها للتحالف الدولي في محاربة تنظيم داعش لم تردع تلك الاعتداءات مقارنة بردعها لاعتداءات النظام السوري، ولا يمكن الوثوق بدول التحالف فهي دول تُسيّرها البراغماتية. والثاني؛ استمرار أنظمة الحكم الإقليمية في موقفها العدائي تجاه الإقليم، والثالث؛ استمرار تداعيات التغير المناخي. استناداً إلى هذه العوامل؛ يمكن التكهّن بالتحوّلات التي قد تطرأ في المسار الذي تتّخذه التحدّيات الأمنية منذ مطلع العام 2024 وذلك بالشكل التالي:

-بالنسبة لأجندات أنظمة الحكم الإقليمية:

لا يبدي النظام التركي أية مؤشّرات لإعادة النظر في سياسته العدوانية تجاه الإقليم، حتى أنّ التحوّلات التي شهدتها سياسته تجاه الأزمة السورية انصبّت لصالح التطبيع مع النظام السوري على أساس المبادئ التي استندت إليها اتفاقية أضنة 1998م وتقويض الإدارة الذاتية، ولا يزال يطلق التهديدات تجاه المنطقة وينفّذ عمليات قصف جوي واغتيالات سياسية تجاه النخب الاجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية في الإقليم، وتستمر الحملة الإعلامية المناهضة للإدارة الذاتية، كما لا يمكن التعويل على تغيّر نظام الحكم في تركيا؛ فمعظم الأحزاب التركية لا تبدي أية مؤشّرات لإيقاف حالة النزاع مع إقليم شمال وشرق سوريا. من ناحية أخرى؛ لم تحرّك الولايات المتحدة ساكناً لإزالة التوتّر بين تركيا والإقليم وتبدو استراتيجيتها غير واضحة ويبدو أنّها تتّبع مبدأ "الغموض البنّاء"(*) وسياسة "حافة الحرب"(**) في مقاربتها الخاصة تجاه المنطقة، وما يتّضح منها فقط هو التزام أولي بالحفاظ على ثبات الجبهات الحالية، ولكن لا يمكن الجزم بمدى استمرار هذه السياسة. استناداً إلى هذه الأمور؛ سيستمرّ النظام التركي بشنّ العمليات العدوانية ضدّ الإقليم، من الناحية السياسة من خلال التفاهمات التي قد تتم مع النظام السوري وبرعاية روسية، ومن الناحية العسكرية باستمرار شنّ عمليات القصف الجوّي والبرّي وحتى احتلال مناطق جديدة في حال سنحت له الفرصة بذلك، ومن الناحية

* مبدأ "الغموض البنّاء": يعد هذا المبدأ أحد خصائص السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمات الشرق الأوسط، وهو مبدأ تبنّاه هنري كسينجر في مفاوضات أمريكا مع الصين في عام 1973 وتبنّته معظم الدول التي تحاول محاكاة التجربة الأمريكية كقوة مهيمنة، والغموض البنّاء يمنح الطرف الأقوى فرض تفسيره لعلاقته بالطرف الآخر الأضعف وخاصة في سياق تفسير الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم بحسب ما تملي عليها براغماتيتها، مما يعني أن استراتيجية الطرف الأقوى غير واضحة ولا يمكن التنبّؤ بالتحولات التي قد تطرأ على مواقفها، كمثال خذلان الروس لإقليم عفرين في صفقتهم مع النظام التركي والتخاذل الأمريكي تجاه عملية محاربة داعش باحتلال النظام التركي لكل من سري كانييه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض)...

** وهي سياسة اشتهرت في المحافل الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وتنسب هذه السياسة إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دالاس الذي وصفها في لقاء صحفي بأن " أسلوبي في الحركة هو أن أدفع الحوادث إلى أزمة مستحكمة، ثم أدفع الأزمة المستحكمة إلى حافة الحرب، وحين يقترب الجميع من الحافة المرعبة، ويمسكون أنفاسهم هولاً ورهبة، ويبدؤون على الرغم منهم في التراجع حتى لا تكون النهاية، أحصل أنا على ما أريد وأحقق أغراضي كاملة"... للمزيد انظر": محمد حسنين هيكل؛ العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط؛ الطبعة الأولى- نيسان 1958؛ الناشر: الشركة العربية للطباعة والنشر- القاهرة؛ ص45.

الاستخباراتية من خلال عمليات الاغتيال والحرب النفسية والإعلامية، ومن الناحية الاقتصادية باستمرار الحصار الاقتصادي وقد تتطوّر الأمور إلى إغلاق معبر سيمالكا؛ على غرار محاولات السلطات العراقية إغلاق معبر شنكال الذي تم من خلاله إنقاذ عشرات الآلاف من الإيزديين من بطش تنظيم داعش من قبل وحدات حماية الشعب والمرأة بين عامي 2014-2015 وذلك بعد فرار قوات الجيش العراقي والقوات الرديفة له.

أمّا بالنسبة للتحوّلات الممكنة في هذا المسار، فهناك عدّة اعتبارات يمكن وصفها بالاستراتيجية ومن الممكن أن تبرز؛ وهي: عدم وجود مصلحة تركية في إعادة السيطرة الكاملة للنظام السوري وحلفائه على شمال وشرق سوريا؛ فمساعي تركيا لتقويض الإدارة الذاتية إنّما هي لإنشاء سلطة على غرار "الحكومة المؤقتة" و"حكومة الإنقاذ" الموالِيَتَين لها في شمال وشمال غرب سوريا، وليس تسليمها للنظام السوري، خاصة أنّ المنطقة غنية بالثروات، وما يمكن أن تنسّق بخصوصه مع النظام السوري هو استمرار إنهاك الإدارة الذاتية بالعمليات التآمرية المختلفة، أي أنّه لا يمكن التعويل على اتفاق نهائي بين النظامَين لاجتياح المنطقة وتسليم المنطقة للنظام السوري "على طبق من ذهب" كما يقول المثل. ولكن ما يمكن أن يتسبّب بتراجع الاهتمام التركي بشمال وشرق سوريا هو تصاعد التوتّرات الداخلية التركية؛ فسياسة النظام التركي تسبّبت بأزمة هوية داخل المجتمع التركي وبشكل خاص بين الكرد والأتراك من جهة وبين الأتراك الإسلاميين والأتراك القوميين من جهة أخرى؛ فالاعتداءات العنصرية للأتراك على اللاجئين السوريين في المدن ذات الغالبية التركية، وكذلك خسارة الإسلاميين للانتخابات البلدية في إسطنبول وأنقرة تشير إلى حقيقة هذه الأزمة، ومن الجدير بالذكر تخلّي الإسلاميين الأتراك عن تعاطفهم مع الإسلاميين السوريين لصالح جماعة الإخوان الفلسطينية؛ فبعد أن طلب زعيم حزب الرفاه الجديد "فاتح أربكان" (أحد أقطاب الإسلاميين في تركيا) من البرلمان التركي إرسال قوات تركية إلى غزة لنصرة الفلسطينيين([90]) طالب بالتنسيق مع النظام السوري لإعادة اللاجئين السوريين قائلاً: ([91]) "يجب تنفيذ ذلك عن طريق التواصل مع الدولة السورية إذا لزم الأمر، لأنّ الحرب هناك انتهت إلى حدّ كبير، والأسد أعاد سيطرته على 70% أو 80% من الأراضي"، ولطالما برّر النظام التركي ([92]) إصلاح علاقاته مع النظام السوري والسلطات المصرية بذريعة دعم القضية الفلسطينية في سياق الاستهلاك الإعلامي للتغطية على تحوّلات موقف النظام التركي تجاه القضايا الإقليمية، والذي كان سبباً لأزمات المنطقة، ناهيك عن تصاعد الأزمة الاقتصادية التركية وعجز الحكومة التركية عن مواجهة كارثة زلزال أكبر قد يضرب تركيا وفقاً للجيولوجيين

[90] سبوتنيك عربي؛ زعيم حزب في البرلمان التركي يدعو لإرسال قوات من بلاده إلى غزة؛ تاريخ النشر: 2023.11.02؛ الرابط:
https://sarabic.ae/20231102-زعيم-حزب-في-البرلمان-التركي-يدعو-لإرسال-قوات-من-بلاده-إلى-غزة/1082730189html.

[91] ترك برس؛ نجل أربكان يؤكد ضرورة عودة السوريين إلى بلدهم؛ تاريخ النشر: 2024.06.27؛ الرابط:
https://www.turkpress.co/node/101984

[92] Reuters; Turkey's Erdogan calls for Islamic alliance against Israel; Posted: 07.09.2024; Link: https://www.reuters.com/world/middle-east/turkeys-erdogan-calls-islamic-alliance-against-israel-2024-09-07/

الأتراك([93]). لذلك يمكن التعويل على انفجار الوضع الداخلي في تركيا أو تدارك المخطّطين الأتراك لهذه الحقيقة وتحويل اهتمامهم بدرجة أكبر نحو الداخل التركي، لحدوث انحسار في موجة العنف التركية تجاه الإقليم، رغم أنّ تحوّل الموقف التركي تجاه النظام السوري يحمل بين طياته بعضًا من هذه التكهّنات، أي تحييد النظام السوري عن أي صراع مستقبلي في داخل تركيا، خاصة مع تكرار تصريحات أردوغان المنزعجة حول تنامي نشاط مَن وصفهم ([94]) بـ "الفاشيين والعنصريين" وتجدّد مخاوفه من انقلاب عسكري جديد ([95]) بعد الموقف الذي أظهره الضباط المتعصّبون لأتاتورك في حفل تخرّج الاكاديمية العسكرية. أمّا بالنسبة لإصلاح تركيا لعلاقاتها مع الإدارة الذاتية فهو أمر يتعلّق بالدرجة بالأولى بالاستراتيجية الغربية تجاه الإقليم، فإمّا قبول الإدارة الذاتية ككيان سياسي وإداري على أساس فقدان النظام شرعيته في حكم البلاد وفقاً للقرارات الدولية، أي؛ استمرار الكيانات الحالية في إدارة مناطقها، أو الانسحاب من المنطقة، وهو أمر مستبعَد بعد تحوّل سوريا إلى منطقة عبور محتمَلة للطرق التجارية العالمية؛ فهناك توقّعات بأن يكون ثمن التطبيع بين دمشق وأنقرة هو فتح الطريق الدولي الذي يصل عنتاب بكل من حلب ودمشق وعمان وخليج العقبة والوصول إلى طريق الهند- أوروبا عبر شبه جزيرة العرب، وهذا الطريق (عنتاب- العقبة) يتقاطع مع طريق طهران- بغداد- دمشق- بيروت وهناك تكهّنات بشأن طريق البصرة- هولير- قامشلو- حلب- اللاذقية الذي يتقاطع أيضاً مع ذلك الطريق، وهذه الطرق حيوية وتُعَدّ جُزءاً من التنافس الاقتصادي العالمي في الشرق الأوسط، عدا عن محاولات روسيا وإيران، خصوم الغرب، تعزيز نفوذهما في سوريا على حساب النفوذ التركي. من ناحية أخرى قد تتغيّر استراتيجية النظام السوري من خلال إصلاح علاقاته مع الإدارة الذاتية، وهو أمر حيويّ للنظام بسبب الدور الذي يمكن أن يلعبه إقليم شمال وشرق سوريا في إعادة إعمار سوريا والاستفادة من القدرات العسكرية في توطيد الأمن في البلاد. تبدو الأمور التي تم ذكرها بعيدة المنال في النصف المتبقّي من عام 2024 إلّا أنّه في العام 2025 ستتّضح حقيقة الأمور بشكل أفضل.

بشكل عام؛ يمكن تلخيص الوضع خلال الأشهر القادمة بالشكل التالي: استمرار العمليات العدوانية للنظام التركي تجاه الإقليم بوتيرة غير منتظمة، أي؛ سيتمّ تصعيد التوتّر بشكل متقطّع في سياق محاولات النظامَين التركي والسوري بناء الثقة بينهما واتفاقهما على إنهاك الإدارة الذاتية من خلال نمط الجيل الرابع والخامس من الحروب؛ بالتوازي مع ذلك ستستمرّ القوات الأمريكية في تعزيز قواعدها في شمال وشرق سوريا بعد الاتفاق الأولي بين القوات الأمريكية والعراقية على الانسحاب من وسط العراق والتمركز في قاعدة حرير بإقليم كردستان، بالإضافة إلى تنامي قدرات داعش في البادية

[93]Ben Hubbard and Safak Timur; He Warned Turkey About Earthquakes. Now He Fears for Istanbul; Posted:06.10.2023; Link: https://www.nytimes.com/2023/10/06/world/europe/turkey-earthquakes-naci-gorur.html

[94] TRT عربي؛ أردوغان: هناك من يحاول خلق موجة كراهية... وتاريخنا لم يتلطخ بوصمة الاستعمار؛ تاريخ النشر: 2024.09.13؛ الرابط:
https://www.trtarabi.com/now-بوصمة-يتلطخ-لم-وتاريخنا-كراهية-موجة-خلق-خلال-يحاول-من-هناك-أردوغان/18207574-الاستعمار

[95] تركيا الآن؛ تفاصيل جديدة حول حادثة تخرج الأكاديمية العسكرية في تركيا؛ تاريخ النشر: 2024.09.12؛ الرابط:
https://www.turkeyalaan.net/2024/09/12/تفاصيل-جديدة-حول-حادثة-تخرج-الأكاديمي/

السورية، وقد يفضي فشل محاولاته إعادة حشد صفوفه في صحراء الأنبار - بعد مقتل كبار قادته - إلى تحويل البادية السورية إلى ساحة عمليات رئيسية لنشاطه، أي استمرار وجود السبب الذي أدّى إلى دخول القوات الأمريكية إلى شمال شرق سوريا وجنوبها، في سياق هذه التطوّرات ستترسّخ صورة الإدارة الذاتية كـ "كيان حكومي من غير الدول" بشكل أكبر، ويمكن أن تشهد المنطقة موجة لجوء جديدة من قبل الرافضين للخضوع للتسويات الأمنية مع النظام السوري في إدلب وريفها وريف حلب في سياق التطبيع بين النظامَين السوري والتركي إذا ما تم؛ وقد ألمح القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية خلال اجتماع ([96]) إلى استعداد شمال وشرق سوريا على استقبال المهجّرين من إدلب و مناطق شمال غربي سوريا.

بالنسبة للنظام السوري؛ لا يبدي بدوره أية مؤشّرات للتعايش مع الإدارة الذاتية وقبولها كحالة سياسية، وسيعمل على تهيئة الظروف التي تمكّنه من إعادة سيطرته على الإقليم، من خلال نمط الجيل الرابع من الحروب أو الحرب الخاصة وبالتوافق مع نظيره التركي، وحليفيه الروسي والإيراني، حيث سيعمل على حربه الدعائية المتمثّلة ببثّ اليأس والشكوك ومحاولة تشكيل الرأي العام حول مزاعم "المكتسبات المؤقّتة" وغيرها من الأساليب ([97])، وقد يعمل مجدّداً على إثارة القلاقل في مقاطعة دير الزور في الأشهر القادمة وتنشيط خلايا حزب البعث لخلق حالة من الاحتقان القومي العنصري داخل المجتمعات العربية، وما يشير إلى ذلك هو تنظيم تجمّع من الشخصيات العشائرية التابعة للنظام السوري تحت مسمّى "ملتقى العشائر العربية" ([98]) في مدينة حمص في منتصف شهر أيلول؛ والذي خرج بمجموعة من المواقف العنصرية وإنكار معاناة ملايين السوريين من السياسة الاستبدادية التي مارسها النظام. وقد يعمل على ضمّ منبج والرقة إلى عملياته التخريبية المحتمَلة، بالإضافة إلى احتمال تكرار تجربة دعمه للجماعات الإسلامية المتطرّفة التي حاربت القوات الأمريكية في العراق في العقد الأول من القرن الحالي، وإعادة توجيه تلك الخلايا لضرب القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا، وذلك من خلال جماعات تنظيم داعش التي خضعت للتسويات الأمنية مع النظام السوري والخلايا البعثية والفصائل الموالية لإيران، بالإضافة إلى عناصر تنظيم القاعدة في مناطق إدلب بعد التطبيع بين دمشق وأنقرة، ومن ثم تقديم معلومات عنهم للقيادة الأمريكية لإظهار حسن النوايا وإذابة الجليد مع الأمريكيين وبنفس الوقت التخلّص من المتطرّفين المتخالِفين معه أيديولوجياً.

بشكل عام؛ سيستمرّ عجز النظام عن شنّ عمليات عسكرية مباشرة ضدّ الإقليم. أمّا بالنسبة لانفتاح دمشق على إيجاد صيغة للتوافق مع الإدارة الذاتية فلا يُعَدُّ من الأمور المُستبعَدة؛ فالإدارة الذاتية أساساً لم تعلن استقلالها عن دمشق ولم تتّخذ موقفًا عدائيًا منها، وأعلنت أكثر من مرة استعدادها للحوار وحلّ المشاكل القائمة بين الطرفين، فكما أنّ دمشق بحاجة إلى إقليم شمال وشرق سوريا في إعادة الإعمار

---

[96] SDF PRESS؛ القيادة العامَّة لقوّاتنا تَعقِدُ اجتماعاً مع جيش الثوّار ولواء الشَّمال الدّيمقراطيّ؛ تاريخ النشر: 2024.09.18؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=43134

[97] للتعرف على المزيد من هذه الأساليب انظر: لجنة بحوث العلوم الاجتماعية في أكاديميات المجتمع الديمقراطي؛ الحرب الخاصة وتطبيقاتها؛ الطبعة الأولى- تشرين الثاني 2017؛ الناشر: لجنة بحوث العلوم الاجتماعية- قامشلو؛ ص 226.

[98] نبال إبراهيم؛ العشائر والقبائل العربية في سورية والوطن العربي تعقد ملتقىً عشائرياً بحمص: لن نقبل بوجود قوات احتلال على أرضنا؛ الناشر: جريدة البعث؛ تاريخ النشر: 2024.09.14؛ الرابط:

https://newspaper.albaathmedia.sy/2024/09/14/العشائر-والقبائل-العربية-في-سورية-وال/

وتحقيق التعافي الاقتصادي وإصلاح المنظومة العسكرية للبلاد، فإنّ الإدارة الذاتية أيضاً بحاجة إلى تحييد موقف دمشق لرفع الحصار عن الإقليم وإيقاف العمليات العدوانية التي تُشَنّ ضدّها، خاصة أنّ العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية يَعتبِر دمشق عاصمة لسوريا، لذا؛ فمصلحة دمشق تكمن في بناء العلاقات مع الإدارة الذاتية لا في زيادة العداوة. بالنسبة لما تبقى من العام 2024م سيستمر الموقف العدائي للنظام السوري تجاه الإقليم في سياق عمليات التقارب مع النظام التركي والتي من المتوقّع أن تستمرّ حتى العام القادم، وفي الوقت نفسه سيستمرّ النظام في استغلال عدم انخراطه في الصراع الإيراني- الإسرائيلي لتخفيف الموقف العدائي الغربي والعربي تجاهه، والذي سيعيقه نسبياً استمرار النظام السوري في الاعتماد على تجارة المخدّرات لمواجهة أزمته الاقتصادية. بشكل عام؛ قد تتحسّن العلاقات الاقتصادية للنظام السوري مع الإدارة الذاتية عبر التجار الوكلاء، ولكنّه سيصعّد من سياسته العدوانية وبشكل خاص تجاه كلٍّ من قطاع التعليم وقوات سوريا الديمقراطية والسلم الأهلي، مستفيداً من الموقف العدائي للنظام التركي تجاه الإقليم، لذا؛ لا يرجّح أن يغيّر النظام السوري من استراتيجيته بشكل كامل تجاه الإقليم خلال العام القادم. بالتوازي مع ذلك؛ ستستمرّ الأزمة الداخلية للنظام وقد يتطوّر الصراع بين أقطاب السلطة داخل النظام المنقسمة في ولاءاتها بين روسيا وإيران ([99])، وقد يظهر تيار يستقوي بالسعودية ومصر والأردن، من ناحية أخرى.

بالنسبة لروسيا وإيران؛ تتقاطع مصلحتهما مع مصلحة النظام السوري، وبنفس الوقت يهمّهما إلحاق الضرر بالقوات الأمريكية في شمال وشرق سوريا، ومن المُستبعَد اتّخاذهما قرارًا لتطوير علاقتهما مع الإدارة الذاتية؛ فالبراغماتية الروسية قد ألحقت ضرراً كبيراً بإقليم شمال وشرق سوريا منذ تواطُئِها في احتلال عفرين، وحالياً تعمل على إصلاح العلاقات بين النظامَين التركي والسوري على أرضية مناهضة الإدارة الذاتية، ولا يزال كسب ودّ النظام التركي في خضمّ الصراع الذي تخوضه ضدّ الغرب من الأمور الاستراتيجية في عقيدتها السياسية والعسكرية؛ وهذا ما يفسّر جهودها لجرّ تركيا إلى التصالح مع النظام السوري واستغلال التناقض الأيديولوجي التاريخي بين الدول (إيران وتركيا والسعودية)، لخلق أسباب يمكن من خلالها لروسيا ضمان هيمنتها على النظام السوري وإعادة سيطرته على باقي الجغرافية السورية تحت ظلال الطائرات الحربية الروسية ومن خلال زوابع عملياتها الاستخباراتية؛ وذلك كخيار للحفاظ على الاتفاقيات التي أبرمتها مع النظام السوري بخصوص قواعدها العسكرية في الساحل والقطاعات الاقتصادية التي هيمنت عليها شركاتها؛ لذا؛ لن يكون هناك تغيّر في الموقف الروسي تجاه الإقليم، وسيستمر في استغلال الموقف العدائي التركي للحفاظ على وجود عسكري لها فيه تحت مزاعم "الضامن لوقف إطلاق النار". أمّا النظام الإيراني فيعدّ المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري أكثر حيوية بالنسبة له من مناطق شمال وشرق سوريا، ولكن هذا لا يعني إسقاط هذه المنطقة من حسابات العقيدة العسكرية لإيران التي ترى سيطرة النظام السوري على الإقليم الغني بالثروات ضمانة لحماية مشاريعها السياسية والاقتصادية في سوريا؛ وتعدّ استراتيجية تصدير

[99] للاطلاع على تحليل في هذا السياق انظر:
The Economist; Is Syria’s drug-dealing dictator coming in from the cold?; Posted: 11.09.2024; Link:
https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2024/09/11/is-syrias-drug-dealing-dictator-coming-in-from-the-cold

"الثورة الإسلامية"، كما ترد في أدبيات أيديولوجية الخميني، إحدى مبادئ الأمن القومي التي وضعها النظام الإيراني لنفسه؛ الأمر الذي يضعها في موقف يفرض عليها أن تسيطر على سوريا والعراق والأردن ولبنان والخليج.

عموماً لا يحظى النظامان الروسي والإيراني بسُمعة جيّدة لدى معظم السوريين، لذا؛ فإنّ اعتمادهما ينصبّ على حماية النظام السوري من السقوط.

- بالنسبة لأنشطة تنظيم داعش:

إنّ غياب التعاون الإقليمي لمواجهة تنظيم داعش يمنحه فرصة لتنظيم أنشطته الأيديولوجية والتجنيد وتنفيذ العمليات؛ فالنظام التركي أنشأ ما يشبه مصرفاً للمقاتلين الإسلاميين في المناطق التي تحتلّها تركيا من روجآفا/ شمال سوريا، وتم اقتراضهم لجهات من أجل القتال في أذربيجان وجنوب كردستان وليبيا والنيجر وجبال قنديل، وسط توقّعات بقتالهم في أوكرانيا([100]) ولا يزال أبرز المتطرّفين ينشطون في تلك المناطق وخاصة في شمال غرب سوريا؛ بدليل اغتيال العشرات منهم من قبل قوات التحالف الدولي، وكان أبرزهم في هذا العام المدعو "أبو عبد الرحمن المكي"([101]) القيادي البارز في تنظيم "حرّاس الدين" الموالي للقاعدة، ممّا لاشكّ فيه أنّ التنظيم يستفيد من هذا المناخ. أمّا النظام السوري؛ فرغم خضوع العديد من عناصر التنظيم لتسويات أمنية في مناطق سيطرته، إلّا أنّه لا يزال عاجزاً عن القضاء عليه أو التخفيف من تصاعد هجماته، حيث يستفيد التنظيم من البادية المترامية الأطراف والتي يسهل الاختباء فيها والقيام بهجمات خاطفة على قوات النظام السوري وحلفائه، وبحسب ما يتم الإعلان عنه من عمليات التنظيم في البادية ودرعا؛ فإنّ التنظيم يبدو أنّه يعمل على إعادة تمكين سيطرته على تلك المناطق وتكرار تجربته بين أعوام 2011 و2014 والسيطرة على المدن عندما تسمح الظروف له بذلك، وأكثر المدن ترشيحاً لسيطرة التنظيم عليها هي تدمر ودرعا ودير الزور؛ استناداً إلى المظالم التي تتعرّض لها المجتمعات المحلّية وعدم التقبّل الأيديولوجي لوجود فصائل إيرانية أو قوات روسية في تلك المناطق.

ومن خلال متابعة مختلف المواقع الإخبارية التي تغطّي العمليات التي يقوم بها تنظيم داعش لوحظ أنّه يتحاشى الاشتباك العسكري المباشر مع قسد، ويركّز في هجماته على الأهداف السهلة، وينفّذ الاغتيالات في المناطق التي تنشط فيها الخلايا التابعة للنظامَين السوري والتركي؛ كما وتم ملاحظة أنّ معظم تكتيكاته المتّبعة تبدو مشابهة لتكتيكات الخلايا التابعة للنظام السوري؛ حيث يفتقد فيها المهاجمون الجسارة التي يُفترَض أنّها مُستمدّة من "طاقة الإيمان الأيديولوجي" حيث يتم إطلاق رشقات على أحد الحواجز و السيارات ومن ثم الفرار ويعقبها تضخيم العملية إعلامياً بشكل مبالَغ فيه؛ حتى أنّه لم

[100] روسيا اليوم؛ زاخاروفا تعلق على مفاوضات نظام كييف مع الإرهابيين في سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.09.10؛ الرابط:
-زاخاروفا-تعلق-على-مفاوضات-نظام-كييف-مع-الإرهابيين-في-سوريا/https://arabic.rt.com/world/1599280

[101] ضياء عودة؛ بعد ضربة المكي.. ماذا بقي لـ"حراس الدين" في سوريا؟؛ الناشر: موقع الحرة؛ تاريخ النشر: 2024.08.26؛ الرابط:
https://www.alhurra.com/syria/2024/08/26/ضربة-المكي-بقي-لحراس-الدين-في-سوريا؟

يستطيع شنّ عمليات ضدّ الإقليم كالتي يشنّها في البادية. من ناحية أخرى؛ تستغلّ خلايا التنظيم التعامل المرن للإدارة الذاتية مع المناطق التي تحرّرت من قبضته والتي يُفترَض أنّها تتطلّب تشديداً أمنياً أكبر؛ حيث تبدو الإدارة وكأنّها لا ترغب في إزعاج المنظّمات التي توصَف بأنّها مدافِعة عن حقوق الإنسان.

بشكل عام؛ يتّبع التنظيم ما يسمّيه باستراتيجية "التمكين وإنهاك العدو" من خلال إعادة ترسيخ أيديولوجيته في المنطقة وشنّ هجمات غير مفيدة من الناحية العملياتية ولكنها مطلوبة للدعاية التي تخدم هذا الترسيخ، وفي هذا السياق؛ أكّدت نائبة مساعد وزير الدفاع الأمريكي "دانا ستزول" ([102]) في لقاء سابق أنّ تنظيم داعش ما زال "يتمتّع بالأيديولوجية اللازمة لإلهام أفراد وتجنيدهم في صفوفه ويتمتع بنيّة إعادة تشكيل نفسه على الرغم من عدم استحواذه على أي أراض في الوقت الراهن، وهذا ما يجعلنا ملتزمين بالتحلّي بالصبر الاستراتيجي ودعم شركائنا لضمان عدم تمكّن هذا الجيش الإرهابي من إعادة تشكيل نفسه وترهيب الناس والسكان في العراق وسوريا وبقية أنحاء الشرق الأوسط...". وبالتالي؛ سيستمرّ التنظيم في اتباع التكتيك الذي يعتمده، وسيعمل على استغلال الثغرات الأمنية في الإقليم والتي تتسبّب بها أنظمة الحكم الإقليمية المناهضة للإدارة الذاتية وتداعيات التغيّر المناخي، ومحاولة تنفيذ عمليات داخل مخيّم الهول وإخراج عناصره المحتجَزين، وهو ما أكّده الجنرال "مايكل كوريلا" قائد القيادة المركزية الأمريكية الذي قال ([103]): "يظل الهدف الأساسي لداعش هو تحرير مقاتليه المحتجَزين حالياً لديمومة أنشطة التنظيم...". من ناحية أخرى؛ تنصبّ أنشطة التنظيم التخريبية في شمال وشرق سوريا لصالح سياسة أنظمة الحكم الإقليمية التي لن تمتنع عن تنفيذ عمليات ضدّ الإقليم حتى لو كانت تخدم أنشطة التنظيم، هذا إذا لم تكن متورّطة في تفاهمات مع التنظيم.

- **بالنسبة لأعمال الجريمة المنظّمة:**

سيبقى الأمن المجتمعي مُصاناً طالما استمرّ التعاون بين المجتمع والإدارة الذاتية في التصدّي لهذه الأعمال، ومن المتوقّع أن يزداد الضغط الأمني على تجارة المخدّرات كون أزمات سوريا تتّجه نحو التصعيد؛ وسيعمل تجّار المخدّرات على استغلال الثغرات الأمنية للتسلّل إلى الإقليم، وبنفس الوقت سيحاول التجّار المحلّيون تطوير أساليبهم لترويج بضاعتهم وزيادة أعداد المتعاطين، وخاصة بين أبناء حديثي النعمة (*) أو ممّن يعانون من مشاكل نفسية ومالية؛ وبالنسبة لملفات الفساد ستجد الإدارة الذاتية نفسها مضطرّة لزيادة وتيرة عمل أجهزة الرقابة ودعمها؛ لأنّ الفساد يقوّض الفكرة الأساسية التي تأسّست عليها الإدارة الذاتية، وهناك علاقة تناسب عكسي بينهما، فكلّما ازداد الفساد تضاءل جوهر

---

[102] للاطلاع على كامل الحوار انظر: سفارة الولايات المتحدة في سوريا؛ إيجاز خاص حول مهمة هزيمة داعش؛ تاريخ النشر: 2023.02.28؛ الرابط:
https://sy.usembassy.gov/ar/إيجاز-خاص-حول-مهمة-هزيمة-داعش/

[103]@ CENTCOMArabic; 03.09.2024; Link:
https://x.com/CENTCOMArabic/status/1830743843001582030?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Etweet

* "يشير المصطلح إلى رجل أو امرأة كان إلى فترة قريبة ينتمي لطبقة اجتماعية فقيرة، سمح له المال الجديد بصعود سلم الحراك الاجتماعي ووفرت له وسائل الاستهلاك شراء السلع والخدمات التي تميز الطبقة الثرية...". ويكيبيديا؛ الأثرياء الجدد.

الإدارة الذاتية، والعكس صحيح، وهو ما تدركه أنظمة الحكم الإقليمية وداعش بشكل جيد، ويتعيّن على الإدارة الذاتية إدراكها بجدّية أكبر.

- **بالنسبة للتدهور البيئي:**

على الرغم من التكهّنات التي تشير إلى أنّ الشتاء القادم سيكون جيّدًا نسبياً، إلّا أنّه لا يمكن الجزم بأنّ ذلك سيحدث؛ خاصة أنّ معظم الأبحاث التي سلّطت الضوء على ظاهرة الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ قد أشارت إلى أنّه لا يمكن التنبّؤ بشكل دقيق بحالة الطقس، عموماً؛ ستستمر حالة الجفاف التي تشهدها المنطقة، ويتعيّن على الإدارة الذاتية طرح خطط استراتيجية لمنع تمدّده بالاستفادة من التجارب العالمية. بالنسبة لأزمة المياه في المنطقة؛ ستستمر طالما استمر الموقف العدواني للنظام التركي تجاه الإقليم، وحتى الآن لم تُلاحَظ أية خطة استراتيجية للإدارة الذاتية في الاستجابة لأزمة المياه، كما أنّ المشاريع الإسعافية التي تم إقرارها لا تزال تنفّذ بوتيرة بطيئة. بالنسبة للتلوّث؛ هناك مشاريع طَموحة لهيئة البيئة في الإقليم من خلال حملات التشجير وحساب معدّلات التلوّث، أمّا مشكلة تكدّس القمامة في بعض المناطق فمن المتوقّع أن يضغط المجتمع على هيئة البلديات لإيجاد حلّ لها، وسيستمرّ التلوّث الهوائي والسمعي والبصري؛ بسبب الاعتماد الكبير على محرّكات الاحتراق الداخلي في توليد الطاقة الكهربائية، والعدد الكبير من المركبات على اختلاف أنواعها على مختلف طرق الإقليم، واستمرار عمل مصافي النفط (الحرّاقات) التقليدية وإحجام الكثير من الشركات عن الاستثمار في قطاع الطاقة بسبب التهديدات التركية للمنطقة؛ ومن المتوقّع أن تبذل الإدارة الذاتية جهوداً لمنع تزايد معدّل التدهور البيئي مع ضعف قدرتها على إنقاص هذا المعدل.

بالمحصلة؛ يواجه إقليم شمال وشرق سوريا شبكة من التحالفات المعادية وتداعيات التغير المناخي، والتي ستعدّ مصدراً لاستمرار قضايا الأمن والدفاع كهاجس للمجتمعات المحلّية والإدارة الذاتية على حدّ سواء، وسيتمّ تركيز معظم الإمكانيات المادية والموارد للاستجابة لهذه القضايا، وبعض الاستجابات ستظهر بأشكال سلبية مثل الهجرة أو الإحجام عن استثمار رؤوس الأموال وزيادة الإنفاق العسكري، وقد يزداد معدّل التسرّب المدرسي نتيجة الغلاء المعيشي وغير ذلك. بالتوازي مع ذلك ستستمرّ حالة القلق العارم من ضياع البلاد بتخاذل موقف المجتمع الدولي تجاه الأزمة السورية، أو بقاء النظام على عقليته السلطوية أو تحالفه مع تركيا أو إعادة السيطرة على البلاد بالقبضة الإيرانية أو الروسية، أو تعرّض البلاد للانقسام أو لاحتلال تركيّ جديد، إلّا أنّه من حيث المبدأ لا يزال يصرُّ على الحلّ العسكري والأمني لأزمة البلاد ويعتمدها كمبدأ استراتيجي؛ وستستمرّ الإدارة الذاتية في مقارباتها الدفاعية تجاه هذه التحدّيات الأمنية وستضطرّ إلى تطوير مقاربتها بحسب حجم وشكل التهديدات التي تواجهها، استناداً إلى هذا الأمر؛ فإنّ حالة التوازن القلق الذي يشهده الإقليم سيستمرّ في العام 2025، إلّا في حالة بروز تحوّلات مفاجئة في استراتيجيات القوى الفاعلة في الملف السوري، أو حتى تحوّلات في استراتيجية الإدارة الذاتية.

وسائل الاستجابة لقضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا:

مهما بلغت قوة التهديدات الأمنية وصعوبة الاستجابة لها، إلا أنّه دائماً ما تكون هناك وسائل يمكن الاستناد إليها لمواجهتها، وتكمن القيادة الاستراتيجية في مواءمة هذه الوسائل مع الموارد والقدرات المتاحة، ويبدو هذا واضحًا بشكل نسبي في مقاربة الإدارة الذاتية للتحديات التي تواجهها منذ أكثر من عقد من الزمن، رغم أنها لا تزال تعاني من وطأة هذه التحدّيات ولم تتمكّن من تحييدها بالشكل الذي يلغي تأثيرها، لذلك من المفروض أن تنتهج الإدارة الذاتية مقاربة تعالج مواضع الضعف التي تستفيد منها مصادر هذه التحدّيات، ويمكن اقتراح بعض الأمور التي يمكن أن تساعد في بناء تصوّر أوسع لهذه المقاربة، وذلك بالاستناد إلى ما تم ذكره من تحدّيات وأسلوب الاستجابة لها من قبل الإدارة وما تم من تقييمات عامة من قبل المهتمّين بهذا الشأن، وذلك بالشكل التالي:

a) تعزيز الحكم الرشيد:

لا يوجد تعريف محدّد للحكم الرشيد أو الحكم الراشد؛ إلّا أنّ معظم الباحثين قد أكّدوا عليه كشرط أساسي لتحقيق التنمية والأمن الإنساني، فمثلاً عرّفه تقرير التنمية الإنسانية العربية كالآتي ([104]): "الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزّز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"، ويتضمّن العقد الاجتماعي لإقليم شمال وشرق سوريا أسس ومبادئ الحكم الرشيد ([105]) كالمشاركة والمسؤولية والرقابة والعدالة الاجتماعية والشفافية والقانون والبناء المؤسساتي والرؤية الاستراتيجية. وتستند حروب الجيل الرابع والخامس أو "الحرب الخاصة" على تقويض قدرة الإدارة الذاتية في ممارسة سياسة الحكم الرشيد، ويتجلّى ذلك بوضوح في السياسة العدوانية التي تتّبعها أنظمة الحكم الإقليمية وتنظيم داعش ضدّها، والتي تمّت الإشارة إلى بعض من مظاهرها في الفقرات السابقة؛ أي كلّما ارتكزت الإدارة الذاتية على سياسة الحكم الرشيد كانت مقاربتها ناجحة في مواجهة مختلف التحدّيات الأمنية، وبالتالي؛ يتعيّن على الإدارة الذاتية اتخاذ الحكم الرشيد كقضية رئيسية من قضايا الأمن والدفاع كونها الوسيلة الأكثر فعالية في زيادة ثقة مواطني الإقليم بإدارتهم، واستهداف الحواضن الاجتماعية التي تعمل خلايا داعش على إنشائها؛ والحكومات الرشيدة فقط هي القادرة على التصدّي لها بهذا الأسلوب.

b) تطوير عمليات الرصد والمراقبة ومواجهة حروب المعلومات والحروب السيبرانية:

يتوجّب زيادة الإنفاق على هذه العمليات والعمل على تأمين التكنولوجيا اللازمة لها؛ وتشير معظم الأبحاث إلى أنّ تنظيم داعش يعتمد على وسائل التواصل والمواقع الإلكترونية بشكل كبير لنشر دعايته

---

[104] للمزيد انظر: منال جرود؛ مفهوم الحكم الراشد - The concept of good governance؛ الناشر: الموسوعة السياسية؛ تاريخ النشر: 2022.05.31؛ الرابط:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/مفهوم%20الحكم%20الراشد

[105] معهد شؤون الأمن العالمي والدفاع (IGSDA)؛ "أجيال الحروب" كما وضعها الأمريكي كولونيل وليم إس. ليند؛ تاريخ النشر: 2020.11.21؛ الرابط:
https://igsda.org?/lang=ar/أجيال-الحروب-كما-وضعها-الأمريكي-كولو

وشائعاته وتجنيد العناصر وإعطاء التعليمات لتنفيذ عملياته، كما أنّ أنظمة الحكم الإقليمية شكّلت جيوشاً من "الذباب الإلكتروني"(*) في حربه النفسية ضدّ الإقليم؛ في محاولة لإرباك الإدارة الذاتية بين النقد المستنِد إلى حرية التعبير والدعاية الموجّهة ضدّها وجرّها إلى وضع يتم فيه اتهامها بقمع حرية التعبير. من ناحية أخرى؛ يتوجّب تطوير التكتيكات المتعلّقة بمواجهة الخلايا النائمة (**)، خاصة أنّ كلّ نظام له أجندات في شمال وشرق سوريا يُشكّل خلايا نائمة خاصة به.

c) تطوير الدبلوماسية المتّبعة وعدم الاكتفاء بالدبلوماسية الحالية التي يتم اتباعها، ومن المفروض فتح قنوات التواصل مع المجتمعات الأوروبية والعربية والأمريكية وكذلك مع الجامعات والبلديات، خاصة أنّ لكلّ هيئة قسم للعلاقات الدبلوماسية، وإلى حدّ ما قامت بتفعيل علاقاتها وفقاً لحاجتها، وهناك علاقات صداقة مع عدد من البلديات الألمانية والإيطالية وغيرها ومن الضروري تطويرها وإقامة علاقات مع بلديات أخرى. ومن المهمّ التركيز على البيئة في العلاقات الدبلوماسية خاصة أنّها دعامة أساسية في الإدارة الذاتية، وهناك نشاط بيئي في العديد من البلدان؛ حيث باتت البيئة من القضايا التي تمسّ الأمن الإنساني حول العالم، لذا؛ من المفروض إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الحركات والناشطين في المجال البيئي ووضع اتفاقيات معهم؛ كون بيئتنا فقيرة وبحاجة إلى التنمية، والعمل الذي يتم في هذا السياق لا يزال دون المستوى المطلوب، ويتأطّر فقط في المحاضرات النظرية.

d) التوعية ومواجهة خطاب الكراهية:

ويلعب الإعلام دوراً بارزاً في ذلك بالإضافة إلى التواصل المستمرّ بين المسؤولين في الإدارة الذاتية والنخب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وإحاطة الرأي العام بحقيقة الأزمات التي تعيشها المنطقة، وتقديم النقد الذاتي بشكل موضوعي؛ وأن يكون للشعب مساهمة في صنع القرار من خلال مجالسه المنتخّبة واستطلاعات الرأي المختلفة عبر الإعلام ومراكز الأبحاث والدراسات، بالإضافة إلى تطوير آلية التعامل والتعاون بين الكومين والمؤسسات، والاهتمام بدراسة الشكاوى المقدّمة من قبل الكومينات والمقترحات المقدّمة من قبل "قوات حماية المجتمع" وخاصة في المناطق الريفية كونها خط الدفاع الأوّل ضدّ حروب الجيل الرابع والخامس نسبياً. من ناحية أخرى؛ يتعيّن على الإدارة الذاتية التشدّد في مواجهة خطاب الكراهية (***) وإصدار قوانين خاصة به.

---

* يقصد بالذباب الإلكتروني الحسابات الافتراضية على وسال التواصل الاجتماعي يتم تشغيلها بواسطة برامج متخصصة تعمل على تكثيف نشر منشورات معينة أو تغريدات وبأعداد هائلة والتي تتضمن معلومات غير كاملة أو كاذبة بهدف تزييف الحقائق وتضليل الرأي العام... للمزيد انظر: علي سعدي عبد الزهرة جبير؛ أثر الذباب الالكتروني على توجهات الرأي العام؛ الناشر: الموسوعة السياسية نقلاً عن مجلة قضايا الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين؛ الرابط:
https://political-encyclopedia.org/library/1487/download

** الخلايا النائمة: مجموعة محدودة من الأفراد، يتم تشكيلها بطريقة سرية، تذوب في المجتمع، وتعمل بسكون، بعد أن تؤهل فكراً وسلوكاً لتنفيذ العديد من المهام، بحسب التخطيط المرسوم لها من القيادة التنظيمية، مثل جمع المعلومات وتنفيذ أعمال القتل والاغتيال... للمزيد انظر: د. منصور بن سعيد القرني؛ الخلايا النائمة أسلحة مرعبة؛ الناشر: التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب/ العدد 6 من إصدار قضايا الإرهاب- كانون الثاني 2024؛ ص6؛ الرابط:
https://www.imctc.org/ar/eLibrary/TerrorismIssues/Pages/TerrorismIssues05.2.2024.aspx

*** تُعرّف استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية خطاب الكراهية بأنه ... " أي نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس

وفي هذا السياق؛ يرى الخبراء في إدارة الدفاع في المجتمع الديمقراطي ([106]) أنّ أخطر تهديد قد يواجه أي بلد هو "اضطراب وتدهور الوعي الجَمعي لشعبه بمختلف التوجّهات، والذي يؤدّي، نتيجة للبُعد عن سبل العلم والمعرفة الحقيقية والتفكير، لانهيار القدرات على الابتكار والإبداع من جانب، وإلى كثرة الجدل والخلاف الأجوف والانقسام المجتمعي من جانب آخر. ومن أهم سبل انهيار الوعي الجَمعي: تحرّك المنصّات الإعلامية للحكومات غير الرشيدة، والإعلام الفاسد، وأدوات طرح الرأي كمواقع التواصل الاجتماعي؛ لحشد الرأي العام في اتجاه الخلاف والكراهية والتناحر، وفي اتجاه تمييز مؤسسات بعينها والاستهانة بالمؤسسات الأخرى. وفي اتجاه تعظيم أشخاص بعينهم، بل وشخصنة كلّ الأمور مع تجاهل شديد للمواقف والحقائق والمناهج العلمية...".

e) حلّ الأزمات بشكل تكنوقراطي:

من المفيد تكليف أصحاب الخبرة والاختصاص لمعالجة الأزمات المختلفة من تلوّث، وشحّ المياه والوقود والطاقة، والغلاء المعيشي وغير ذلك؛ وفقاً للإمكانيات والموارد المتاحة عبر لجان أو مراكز أبحاث أو ورش عمل، ودراسة التأجير المؤقّت بعقود لبعض المنشآت الخدمية إلى القطاع الخاص مثل قطاع النظافة والمياه.

f) التشديد في قوانين منع الاحتكار ومراقبة الأسعار، وضرورة التنسيق بين الهيئات المعنية والمجتمع من خلال الكومينات والإعلام.

g) مماثلة خطر تجارة المخدّرات بخطر تنظيم داعش، وربط ملفَّي مكافحة الإرهاب والمخدّرات معاً؛ أي اعتبار ظاهرة المخدّرات كأنشطة منظّمة لأهداف سياسية وليست تجارة غير شرعية عابرة، وإحاطة الرأي العام بحقيقة الأمر.

h) يمكن لإقليم شمال وشرق سوريا أن يكون منطقة آمنة لجميع السوريين، وتشكّل الإدارة الذاتية سداً أمام المجموعات المتطرّفة، وكلّما تم دعمها كانت ضمانة لعدم سيطرتها (تلك المجموعات) على المنطقة، وهذا سبب لتقبّل الحالة السياسية في شمال وشرق سوريا، وعلى الإدارة الذاتية القيام بتغيّرات تلائم حالة الحلّ للأزمة السورية؛ فمثلاً النظام التركي مستعدّ لتقديم تنازلات للنظام السوري لمنع الحلّ بين الإدارة ودمشق، وتُعَدّ تركيا حاجزًا أمام أي عملية تواصل بين المعارضة في شمال غرب سوريا والإدارة الذاتية. تؤكّد تجربة الإدارة الذاتية على أنّ الدبلوماسية الاجتماعية لشمال وشرق سوريا قادرة على إزالة الحواجز التي فرضتها الأيديولوجيات المتطرّفة بين المجتمعات السورية في عموم الجغرافيا السورية مع مجتمعات شمال وشرق سوريا، مثلاً إفساح المجال لفئة معينة بالدراسة في جامعات شمال وشرق سوريا، وتداوي نسبة معيّنة في مشافي الإدارة الذاتية، وإرسال مساعدات إغاثية أو فرق تطوّعية طبّية أو مياه أو وقود أو أطراف صناعية أو غير ذلك إلى بعض المناطق المنكوبة.. إلخ، وهي

الهوية، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو النسب أو النوع الاجتماعي أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية ...". للمزيد انظر: موقع الأمم المتحدة؛ خطاب الكراهية؛ الرابط:
https://www.un.org/ar/hate-speech/understanding-hate-speech/what-is-hate-speech

[106] معهد شؤون الأمن العالمي والدفاع (IGSDA)؛ "أجيال الحروب" كما وضعها الأمريكي كولونيل وليم إس. ليند؛ تاريخ النشر: 2020.11.21؛ الرابط:
https://igsda.org?/lang=ar/أجيال-الحروب-كما-وضعها-الأمريكي-كولو

أمور قابلة للتحقيق؛ حيث أكّدت رئيسة دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية السيدة "إلهام أحمد" على أنّ أبواب المنطقة مفتوحة لجميع السوريين بالتنسيق مع الهيئات المعنية بهذه المواضيع، وفي نفس السياق؛ أكّد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، على "استعدادهم لتقديم كُلِّ أشكال الدَّعم والمساندة، والترحيب بالمهجّرين من إدلب ومناطق شمال غربي سوريا.." ([107]) وانفتاحهم على الحوار مع "جميع الأطراف الوطنيَّة في إدلب وجميع القوى الوطنيَّة السُّوريَّة، والحريصة على وحدة الأراضي السُّوريَّة..".

i)حسم ملف التعليم:

هناك انقسام في المجتمع بين المنهاج التابع للنظام السوري استناداً إلى استمرار الاعتراف به من قبل المنظمات الأممية، ومنهاج الإدارة الذاتية الذي يستند إلى مبدأ "الديمقراطية في التعليم" ولكن لا يحظى بذلك الاعتراف الواسع، رغم أنّ منهاج النظام السوري يحتلّ المراتب النهائية في التقييمات العالمية للمناهج التعليمية؛ ولحل هذه الإشكالية من المفيد أن تطوّر الإدارة الذاتية استراتيجيتها في التعليم بالاستناد إلى فكرة "ديمقراطية التعليم" الذي يبدو أنّه يلاقي رواجاً في المجتمعات المتقدّمة علمياً ([108])، كوسيلة لاكتساب المناهج التعليمية في الإقليم قبولاً في النظام التعليمي العالمي، وبشكل لا يتعارَض مع العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية. بالإضافة إلى ضرورة بذل جهود أكبر لمواجهة الحرب النفسية التي تُشَنّ ضدّ قطاع التعليم من قبل أنظمة الحُكم الإقليمية وتنظيم داعش، وجعل العلوم التطبيقية مبدأً أساسيًا في استراتيجية التعليم الجامعي.

إنَّ خطورة التحدّيات الأمنية تكمن في التفاعل بين الخلايا النائمة والمظالم الاجتماعية وانخفاض الوعي المعرفي، وطالما لا توجد إرادة دولية أو إقليمية تبيح اجتياح الإقليم بشكل مباشر فسيتم الاستفادة من هذا التفاعل من خلال النمط الرابع والخامس من الحروب أو الحرب الخاصة لتقويض الإدارة الذاتية، لذا؛ فإنّ أسهل طريقة لمواجهة هذا الأمر هو كسر هذا النسق، وما تم ذكره من مقترحات من شأنها تحقيق ذلك؛ فالحكم الرشيد من شأنه حلّ المشكلات الاجتماعية النابعة من غياب العدالة والتمييز العنصري والاضطهاد والفقر، تلك المشكلات التي توفّر بيئة جاذبة للدعاية المتطرّفة، بالإضافة إلى دوره في زيادة الوعي تجاه الخطاب الديماغوجي والشعبوي الذي يستغلّ الدين أو العرقية في السياسية، كل هذه الأمور من شأنها أن تضعف من تأثير تلك التحدّيات. والقصد من هذا السرد هو أنّ الحكم الرشيد من شأنه أن يضمن الوسائل الأخرى التي تم ذكرها؛ من تعزيز عمليات الرصد والمراقبة، وتطوير الدبلوماسية، وزيادة الوعي ومواجهة خطاب الكراهية، ومعالجة أسباب الأزمات الداخلية وغير ذلك.

---

[107] SDF PRESS؛ القيادة العامَّة لقوّاتنا تَعقِدُ اجتماعاً مع جيش الثوّار ولواء الشَّمال الدّيمقراطيّ؛ تاريخ النشر: 2024.09.18؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=43134

[108] للاطلاع على مفهوم التعليم الديمقراطي وديمقراطية التعليم لدى الغرب انظر:

The European Democratic Education Community (EUDEC); Link: https://wiki.eudec.org/Aims
IDEC 2005 Resolution; Link: http://en.idec2005.org/data.dl/resolution_en.pdf
Julia Collins and Others; Democracy education; Link:
https://democracyeducationjournal.org/cgi/viewcontent.cgi?article=1432&context=home

- **الخاتمة:**

في عام 2024م تغيّرت طبيعة الحرب في سوريا؛ نتيجة تغيير الجهات الفاعلة في الأزمة السورية لتكتيكاتها في إدارة صراعاتها؛ وتعرّضت مناطق شمال وشرق سوريا لأساليب حرب غير تقليدية في مسعى لإجبارها على الخضوع، وهذا ما يشير إلى أنّ لها مكانة خاصة في استراتيجيات قوى الهيمنة العالمية والإقليمية بالشرق الأوسط، في الوقت الذي لا تمتلك فيه الإدارة الذاتية استراتيجية هجومية تجاه القوى التي تحاول النيل منها، تعمل على الحفاظ على قوة موقفها الدفاعي الذي يحتاج إلى تطوير وسائله وأساليبه بما ينسجم مع مواجهة التحدّيات النابعة من التحوّل الاستراتيجي في مواقف بعض الدول، ومحاولات تنظيم داعش الاستمرار في نشاطاته، وتفاقم مشكلة تنامي قدرات شبكات الجريمة المنظّمة في الشرق الأوسط، واستمرار تداعيات التغير المناخي؛ وذلك عبر صياغة مقاربة جديدة أو متطوّرة في العمليات الوقائية العسكرية والأمنية والسياسية والتنموية، بشكل يُمكّن مسؤولي الإدارة الذاتية من العمل بمسؤولية أكبر ووضع استراتيجية واضحة لمواجهة عِداء أنظمة الحُكم الإقليمية، وخاصة النظام التركي، وباقي التحدّيات الأخرى.

لقد تحوّلت التحدّيات الأمنية التي تواجهها الإدارة الذاتية إلى عوامل لإعاقة تحقيق إستراتيجيتها، مع احتمال أن تستمرّ في مواجهة تلك التحدّيات، وقد تحتاج إلى إعادة النظر في مقاربتها السياسة والأمنية والاقتصادية تجاه قضايا الأمن والدفاع التي تخصّها على الرغم من نجاحها في إثبات نفسها كقوة معتدلة في سوريا والمنطقة، وتحوّلها إلى عامل استقرار للأمن الإقليمي والدولي، بعكس أنظمة الحُكم الإقليمية التي تحوّلت إلى مصدر لأزمات المنطقة. لقد تأسست الإدارة الذاتية في سياق لم يكن في حسبان قوى الهيمنة العالمية والإقليمية وتمكّنت من البقاء في بيئة أمنية معقّدة ومليئة بالمخاطر، وشكّل المجتمع الكردي والعربي والسرياني وباقي المكوّنات عمادها الرئيسي، وستسمرّ هذه الإدارة طالما حافظت على ثقة تلك المجتمعات، لذلك يُعَدُّ من الضروريات ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، ومماثلة خطر الفساد والإهمال الوظيفي بخطرَي تنظيم داعش والجريمة المنظّمة وأجندات أنظمة الحُكم الإقليمية المتطرّفة، وإيلاء الاهتمام لمختلف المقترحات، ومن المتوقّع أن تتّجه الأمور نحو هذا المسار؛ كون قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال شورق سوريا تُعَدّ قضية وجودية لمنظومة الإدارة الذاتية بكافّة مؤسّساتها وهيئاتها السياسية والإدارية والعسكرية والثقافية والاجتماعية.

المصادر والمراجع:

a) دراسات وتحليلات.

1. د. أيمن إبراهيم السوقي؛ التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط؛ الناشر: مجلة السياسة الدولية- العدد 215- كانون الثاني 2019- المجلد 54.

2. جيمس سلادن وآخرون؛ الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط؛ الناشر: مؤسسة راند/ 2017؛ الرابط:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE236/RAND_PE236z1.arabic.pdf

3. الجنرال روبرت سميث؛ جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر؛ ترجمة: مازن جندلي؛ الطبعة الأولى 2008م؛ الناشر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت.

4. زينب حسني عزالدين؛ أثر حروب الجيل الرابع على الأمن القومي العربي دراسة حالة: تنظيم "الدولة الاسلامية"؛ الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية؛ تاريخ النشر: 2016.07.24؛ الرابط:

https://democraticac.de/?p=34525

5. سليم قسوم؛ الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)؛ الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي/ دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بلا رقم طبعة وتاريخ نشر.

6. د. شادي عبد الوهاب منصور؛ حروب الجيل الخامس: أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية؛ الطبعة الأولى 2019؛ الناشر: العربي للنشر والتوزيع- القاهرة.

7. د. شهرزاد أدمام؛ الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية؛ الناشر: مجلة سياسات عربية- العدد 8- نيسان 2014؛ الرابط:

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue008/Pages/Siyassat08-2014_Edmame.pdf

8. عبد الله أوجالان؛ مانيفستو الحضارة الديمقراطية- المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية)؛ ترجمة: زاخو شيار؛ الطبعة الثانية 2014؛ بلا ناشر.

9. د. علي الحاج حسن؛ حروب الجيل الخامس؛ الناشر: مركز المعارف للدراسات الثقافية؛ تاريخ النشر: 2022.06.09؛ الرابط:

https://almaarefcs.org/4749/339

10. محمد حسنين هيكل؛ العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط؛ الطبعة الأولى- نيسان 1958؛ الناشر: الشركة العربية للطباعة والنشر- القاهرة.

11. كارل فون كلاوزفيتز؛ عن الحرب؛ ترجمة: سليم شاكر الإمامي؛ الطبعة الأولى 1997؛ الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت.

12. لجنة بحوث العلوم الاجتماعية في أكاديميات المجتمع الديمقراطي؛ الحرب الخاصة وتطبيقاتها؛ الطبعة الأولى- تشرين الثاني 2017؛ الناشر: لجنة بحوث العلوم الاجتماعية- قامشلو.

13. معهد شؤون الأمن العالمي والدفاع (IGSDA)؛ "أجيال الحروب" كما وضعها الأمريكي كولونيل وليم إس. ليند؛ تاريخ النشر: 2020.11.21؛ الرابط: https://igsda.org/أجيال-الحروب-كما-وضعها-الأمريكي-كولو/?lang=ar

14. د. منصور بن سعيد القرني؛ الخلايا النائمة أسلحة مرعبة؛ الناشر: التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب/ العدد 6 من إصدار قضايا الإرهاب- كانون الثاني 2024؛ الرابط:

https://www.imctc.org/ar/eLibrary/TerrorismIssues/Pages/TerrorismIssues05.2.2024.aspx

b) المقابلات:

1. مركز روجآفا للدراسات الاستراتيجية/ NRLS: مقابلة مع السيدة إلهام أحمد؛ الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا. تاريخ المقابلة: 2024.09.13

2. براء صبري؛ رحلة شمال شرق سوريا: حوار خاص مع قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي؛ الناشر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى؛ تاريخ النشر: 2022.01.06؛ الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/rhlt-shmal-shrq-swrya-hwar-khas-m-qayd-qwat-swrya-aldymqratyt-aljnral-mzlwm-bdy

3. المكتب الإعلامي الإقليمي في دبي/وزارة الخارجية الأمريكية؛ إيجاز خاص حول مهمة هزيمة داعش؛ الناشر: سفارة الولايات المتحدة في سوريا؛ تاريخ النشر: 2023.02.28؛ الرابط:

https://sy.usembassy.gov/ar/إيجاز-خاص-حول-مهمة-هزيمة-داعش/

4. الحدث؛ مقابلة خاصة مع قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي؛ الناشر: موقع العربية الحدث؛ تاريخ النشر: 2023.12.28؛ الرابط: https://youtu.be/2vd3hVA_aXU

c) القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. بول روبنسون؛ قاموس الأمن الدولي؛ الطبعة الأولى 2009؛ ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي.

2. قاموس «First».. ما هي البيئة الاستثمارية؟؛ الرابط: https://www.firstbankeg.com/16636

3. معجم المعاني الجامع؛ دفاع؛ الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/دفاع/?

4. منال جرود؛ مفهوم الحكم الراشد - The concept of good governance؛ الناشر: الموسوعة السياسية؛ تاريخ النشر: 2022.05.31؛ الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/مفهوم%20الحكم%20الراشد

5. موسوعة العلوم والتقانات؛ البيئة (تدهور-)؛ الناشر: الموسوعة العربية؛ الرابط:

https://arab-ency.com.sy/tech/details/773/6

6. الموسوعة السياسية نقلاً عن مجلة قضايا الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين؛ الرابط:

https://political-encyclopedia.org/library/1487/download

7. ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة.

d) مواقع منظمات لحقوق الإنسان:

1. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة؛ 158 منظمة سورية تدين الاستهداف التركي للمنشآت المدنية في شمال وشرق سوريا؛ تاريخ النشر: 2023.12.28؛ الرابط: https://stj-sy.org/ar/158-منظمة-سورية-تدين-الاستهداف-التركي-لل/

2. منظمة العفو الدولية؛ سوريا: موت جماعي وتعذيب وانتهاكات أخرى ضد مُحتجزين في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية – تقرير جديد؛ تاريخ النشر: 2024.04.17؛ الرابط:

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/04/syria-mass-death-torture-and-other-violations-against-people-detained-in-aftermath-of-islamic-state-defeat-new-report/

3. المرصد السوري لحقوق الإنسان؛ بتهمة محاولة دخول الأراضي التركية.. فصيل موالي لتركيا يعتقل 5 مدنيين ضمن منطقة "نبع السلام"؛ تاريخ النشر: 2024.05.16؛ الرابط:

https://www.syriahr.com/714161/بتهمة-محاولة-دخول-الأراضي-التركية-فصي/

4. مركز توثيق الانتهاكات:

ملف خاص: معلومات وأسماء قيادات ومقاتلي داعش الذين يقاتلون الآن ضمن صفوف الفصائل التابعة لتركيا في شمال سوريا؛ تاريخ النشر: https://vdc-nsy.com/archives/27336؛ الرابط: 2024.08.19؛

الجندرما التركية تواصل قتل والتنكيل باللاجئين السوريين الباحثين عن ملاذ آمن؛ تاريخ النشر: 2024.08.04؛ الرابط:

https://vdc-nsy.com/archives/68266

5. هبة زيادين؛ القصف التركي يعيث خرابا في شمال شرق سوريا؛ الناشر: Human Rights Watch؛ تاريخ النشر: 2024.02.09؛ الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2024/02/09/turkiyes-strikes-wreak-havoc-northeast-syria

e) مواقع مؤسسات:

1. مجموعة التقارير التي نشرتها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا على موقعها الرسمي منذ كانون الأول ٢٠٢٣ وحتى شهر أيلول عام ٢٠٢٤

2. موقع الأمم المتحدة:

لجنة الأمم المتحدة تُحذر من تصاعد حدة الحرب السورية، في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية واستمرار أنماط جرائم الحرب والمخاوف من نزاع إقليمي واسع النطاق؛ تاريخ النشر: 2024.09.10؛ الرابط:

https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/09/un-commission-warns-syrian-war-intensifying-amid-continuing-patterns-war

خطاب الكراهية؛ الرابط:

https://www.un.org/ar/hate-speech/understanding-hate-speech/what-is-hate-speech

3. سفارة الولايات المتحدة في سوريا؛ إيجاز خاص حول مهمة هزيمة داعش؛ تاريخ النشر: 2023.02.28؛ الرابط:

https://sy.usembassy.gov/ar/إيجاز-خاص-حول-مهمة-هزيمة-داعش/

4. الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي- شمال وشرق سوريا:

بيان المؤتمر الخاص بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدّرات؛ الناشر: الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي- شمال وشرق سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.06.26؛ الرابط: https://asayish.com/?p=12342

إلقاء القبض على عناصر لخلايا داعش ضمن مخيّم الهول وإيقاف عمليات خطيرة كانت على وشك التنفيذ؛ تاريخ النشر: 2024.04.24؛ الرابط: https://asayish.com/?p=11662

إلقاء القبض على 7 أشخاص متورطين بعمليات سطو مسلح وتشليح بريف الحسكة؛ تاريخ النشر: 2024.06.14؛ الرابط:

https://asayish.com/?p=12307

إلقاء القبض على عناصر لداعش، ينشطون بجمع الأتاوات من المواطنين بريف دير الزور؛ تاريخ النشر: 2024.09.21؛ الرابط:

https://asayish.com/?p=13176

عملية نوعية لجهاز الأمن العام تنجح في القبض على أمير بارز لداعش بريف دير الزور؛ تاريخ النشر: 2024.07.14؛ الرابط:

https://asayish.com/?p=12566

5. مجلس الشعوب الديمقراطي؛ قانون الموازنة العامة للسنة المالية لعام 2024م رقم: (7)؛ تاريخ النشر: 2024.06.09؛ الرابط:

https://smne-syria.com/gc/archives/3098

6. @CENTCOMArabic; 03.09.2024; Link:

https://x.com/CENTCOMArabic/status/1830743843001582030?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Etweet

f) مواقع إخبارية:

1. المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية/ SDF PRESS:

حصيلة مجازر قوات النظام في قريتي الدحلة وجديدة بكارة؛ تاريخ النشر: 2024.08.09؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=42808

قوات مجلس دير الزور العسكري تنتقم لشهداء مجزرة الدحلة وجديدة بكارة؛ تاريخ النشر: 2024.08.12؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=42853

حَصيلَةُ العمليّاتِ الأمنيَّةِ ضُدَّ "داعش" خلال النِّصف الأوَّلِ من عام 2024؛ تاريخ النشر: 2024.07.04؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=42544

قوّاتنا تُفكّكُ خليَّة لـ"داعش" في الرَّقَّة كانت تستهدف صهاريج تأمين المحروقات؛ تاريخ النشر: 2024.08.17؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=42864

البيانُ الختاميُّ للمرحلة الثّالثة من عمليَّة "الإنسانيَّة والأمن" في مخيّم الهول؛ تاريخ النشر: 2024.02.06؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=41602

حَصيلَةُ العمليّاتِ الأمنيَّةِ ضُدَّ "داعش" خلال النِّصف الأوَّلِ من عام 2024؛ تاريخ النشر: 2024.07.04؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=42544

القيادة العامَّة لقوّاتنا تَعقِدُ اجتماعاً مع جيش الثوّار ولواء الشَّمال الدّيمقراطيّ؛ تاريخ النشر: 2024.09.18؛ الرابط:

https://sdf-press.com/?p=43134

2. وكالة أنباء هاوار/ ANHA:

بالأرقام... خسائر مزارعي إقليم شمال وشرق سوريا جرّاء القصف التركي ومرتزقته؛ تاريخ النشر: 2024.06.13؛ الرابط:

https://hawarnews.com/ar/بالأرقام-خسائر-مزارعي-إقليم-شمال-وشرق-سوريا-جرّاء-القصف-التركي-ومرتزقته

أعداد مخيفة وأقسام لا تتسع لحالات التسمم بمشفى الشعب في الحسكة؛ تاريخ النشر: 2024.06.13؛ الرابط:

https://hawarnews.com/ar/أعداد-مخيفة-وأقسام-لا-تتسع-لحالات-التسمم-بمشفى-الشعب-في-الحسكة

جهود مكثفة للصحة في منبج لمكافحة اللشمانيا؛ تاريخ النشر: 2024.06.05؛ الرابط:

https://hawarnews.com/ar/جهود-مكثفة-للصحة-في-منبج-لمكافحة-اللشمانيا

تدفق المياه في قناة الخابور ومحطات المياه تدخل الخدمة؛ تاريخ النشر: 2024.07.01؛ الرابط:

https://hawarnews.com/ar/تدفق-المياه-في-قناة-الخابور-ومحطات-المياه-تدخل-الخدمة

بلدية عامودا تترجم اعتذارها بخطوات ملموسة؛ تاريخ النشر: 2024.06.26؛ الرابط:

https://hawarnews.com/ar/عقب-الاعتذار-عن-التقصير-بدء-أعمال-نظافة-واسعة-في-مدينة-عامودا

3. نورس برس:

تيسير محمد؛ مظلوم عبدي: مستعدون للحوار مع كافة القوى من بينها تركيا؛ الناشر: نورث برس؛ تاريخ النشر: 2024.07.20؛ الرابط:

https://npasyria.com/189672/

تيسير محمد؛ عجز تراكمي ولا خطط لمعالجته.. إعلان متأخر لموازنة 2024 للإدارة الذاتية؛ الناشر: نورث برس؛ تاريخ النشر: 2024.06.13؛ الرابط: https://npasyria.com/187769/

روبين عمر؛ الإدارة الذاتية تعلن الحسكة منطقة منكوبة بسبب قطع تركيا لمياهها؛ الناشر: نورث برس؛ تاريخ النشر: 2023.07.03؛ الرابط: https://npasyria.com/158014/

محمد القاضي؛ الإدارة الذاتية تسلم 50 شخصاً من عائلات "داعش" لوفد جمهورية طاجيكستان؛ الناشر: نورس برس؛ تاريخ النشر: 2024.04.25؛ الرابط: https://npasyria.com/184871/

4. وكالة الأناضول:

كان بوزدوغان؛ المصلون الأتراك في 90 ألف مسجد يدعون لنصرة جيشهم في "غصن الزيتون"؛ الناشر: وكالة الأناضول؛ تاريخ النشر: 2018.01.21؛ الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/المصلون-الأتراك-في-90-ألف-مسجد-يدعون-لنصرة-جيشهم-في-غصن-الزيتون/1037339

مساجد تركيا وبلدان أخرى تصدح بالأدعية وتلاوة القرآن نصرة لقوات "نبع السلام"؛ تاريخ النشر: 2019.10.10؛ الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/السياسة/مساجد-تركيا-وبلدان-أخرى-تصدح-بالأدعية-وتلاوة-القرآن-نصرة-لقوات-نبع-السلام-/1608482

5. تركيا الآن؛ تفاصيل جديدة حول حادثة تخرج الأكاديمية العسكرية في تركيا؛ تاريخ النشر: 2024.09.12؛ الرابط:

https://www.turkeyalaan.net/2024/09/12/تفاصيل-جديدة-حول-حادثة-تخرج-الأكاديمي/

6. ترك برس؛ نجل أربكان يؤكد ضرورة عودة السوريين إلى بلدهم؛ تاريخ النشر: 2024.06.27؛ الرابط:

https://www.turkpress.co/node/101984

7. TRT عربي؛ أردوغان: هناك من يحاول خلق موجة كراهية... وتاريخنا لم يتلطخ بوصمة الاستعمار؛ تاريخ النشر: 2024.09.13؛ الرابط:

https://www.trtarabi.com/now-أردوغان-هناك-من-يحاول-خلق-موجة-كراهية-وتاريخنا-لم-يتلطخ-بوصمة-الاستعمار-18207574

8. موقع الحرة:

"وثبة الأسود" تطيح قيادات داعشية بارزة.. تفاصيل عملية الأنبار؛ تاريخ النشر: 2024.09.13؛ الرابط:

https://www.alhurra.com/iraq/2024/09/13/وثبة-الأسود-تطيح-قيادات-داعشية-بارزة-تفاصيل-عملية-الأنبار

أحمد منعم ومحمود الواقع؛ سوريا.. عاصمة الكبتاغون؛ بلا تاريخ نشر؛ الرابط:

https://www.alhurra.com/shorthand-story/161/سوريا-عاصمة-الكبتاغون

ضياء عودة؛ بعد ضربة المكي.. ماذا بقي لـ"حراس الدين" في سوريا؟؛ الناشر: موقع الحرة؛ تاريخ النشر: 2024.08.26؛ الرابط:

https://www.alhurra.com/syria/2024/08/26/ضربة-المكي-بقي-لحراس-الدين-في-سوريا؟

9. ريشارد فوكس؛ تداعيات "غصن الزيتون" تصل لمساجد ألمانيا؛ الناشر: موقع DW؛ تاريخ النشر: 2018.01.26؛ الرابط:

https://www.dw.com/ar/تداعيات-غصن-الزيتون-تصل-لمساجد-ألمانيا/a-42326838

10. روسيا اليوم؛ زاخاروفا تعلق على مفاوضات نظام كييف مع الإرهابيين في سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.09.10؛ الرابط:

https://arabic.rt.com/world/1599280-زاخاروفا-تعلق-على-مفاوضات-نظام-كييف-مع-الإرهابيين-في-سوريا/

11. سامر أبو وردة؛ حقول النفط في سوريا.. احتياطيات واعدة وإنتاج هزيل؛ الناشر: موقع الطاقة؛ تاريخ النشر: 2024.01.20؛ الرابط: https://attaqa.net/2024/01/20/حقول-النفط-في-سوريا-احتياطيات-واعدة-وإ/

12. سبوتنيك عربي؛ زعيم حزب في البرلمان التركي يدعو لإرسال قوات من بلاده إلى غزة؛ تاريخ النشر: 2023.11.02؛ الرابط:

https://sarabic.ae/20231102/زعيم-حزب-في-البرلمان-التركي-يدعو-لإرسال-قوات-من-بلاده-إلى-غزة-1082730189.html

موقع العالم؛ جوامع تركيا تشارك في الهجوم على عفرين !؛ تاريخ النشر: 2018.01.22؛ الرابط:

https://www.alalam.ir/news/3307086/جوامع-تركيا-تشارك-في-الهجوم-على-عفرين

13. نبال إبراهيم؛ العشائر والقبائل العربية في سورية والوطن العربي تعقد ملتقىً عشائرياً بحمص: لن نقبل بوجود قوات احتلال على أرضنا؛ الناشر: جريدة البعث؛ تاريخ النشر: 2024.09.14؛ الرابط:

https://newspaper.albaathmedia.sy/2024/09/14/العشائر-والقبائل-العربية-في-سورية-وال/

14. هشام الغنام؛ كسر قبضة الكبتاغون: كيف تستخدم سورية هذا المخدّر لغرض الضغط السياسي؛ الناشر: مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط؛ تاريخ النشر: 2024.08.07؛ الرابط:

https://carnegieendowment.org/research/2024/07/border-traffic-how-syria-uses-captagon-to-gain-leverage-over-saudi-arabia?lang=ar&center=middle-east

15. منبر الدفاع الإفريقي؛ غالبية هجمات داعش تستهدف البلدان الإفريقية؛ الناشر: Africa Defense Forum؛ تاريخ النشر: 2024.07.16؛ الرابط: https://adf-magazine.com/ar/2024/07/غالبية-هجمات-داعش-تستهدف-البلدان-الإف/

g) المواقع والدراسات والتقارير الإنكليزية:

1. Ben Hubbard and Safak Timur; He Warned Turkey About Earthquakes. Now He Fears for Istanbul; Posted:06.10.2023; Link:

https://www.nytimes.com/2023/10/06/world/europe/turkey-earthquakes-naci-gorur.html

2. Cambridge; defense; Link:

https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/defense

3. The Economist; Is Syria's drug-dealing dictator coming in from the cold?; Posted: 11.09.2024; Link:

https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2024/09/11/is-syrias-drug-dealing-dictator-coming-in-from-the-cold

4. The European Democratic Education Community (EUDEC); Link: https://wiki.eudec.org/Aims

IDEC 2005 Resolution; Link: http://en.idec2005.org/data.dl/resolution_en.pdf

5. Julia Collins and Others; Democracy education; Link:

https://democracyeducationjournal.org/cgi/viewcontent.cgi?article=1432&context=home

6. Reuters; Turkey's Erdogan calls for Islamic alliance against Israel; Posted: 07.09.2024; Link:

https://www.reuters.com/world/middle-east/turkeys-erdogan-calls-islamic-alliance-against-israel-2024-09-07/

7. Satbyul Estella Kim and Others; Positive Association of Aggression with Ambient Temperature; Published: National Library of Medicine; Published online 2023 Jun 30; Link:

https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10303254/

8. Syria INGO Regional Forum; Escalation of Hostilities in Northeast Syria, January 16th 2024; Posted: 17 Jan 2024; Link: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/escalation-hostilities-northeast-syria-january-16th-2024

9. World Meteorological Organization; July sets new temperature records; 13 August 2024; Link:

https://wmo.int/media/news/july-sets-new-temperature-records

اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية أمام محاكم الإدارة الذاتية

ومعايير المحكمة العادلة

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

مقدّمة

تفاقم حجم الهجمات والجرائم التي تم انتهاجها ضدّ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال شرق سوريا من نواحٍ عدة؛ ولخطورة وقسوة هذه الجرائم التي تمسّ القيم والمبادئ الإنسانية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي ومصنّفة إيّاها كجرائم دولية، كان لِزاماً من الناحية القانونية ردعها بآليات قضائية على المستوى الداخلي للإدارة الذاتية، كونها إحدى الكيانات الفاعلة من غير الدول بموجب القانون الدولي التعاهدي لحقوق الإنسان وموقف الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، بوصفها "الإدارة الذاتية الديمقراطية" الجهة الوحيدة في ظل الظروف السائدة التي بمقدورها توفير ضمانات حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لولايتها " إقليم شمال شرق سوريا"؛ وبخلاف ذلك، يكتسي وضع حقوق الإنسان فيها غموض وخشية من عدم وجود جهة تتحمّل التزامات حقوق الإنسان، ويمكن مساءلتها في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما يضعف بلا شك قيمة المعايير والضمانات ذات الصلة، وخاصة بعد تقاعس القضاء الجنائي الدولي وأدائه في التقاضي عن الجرائم الدولية، ليكون السبيل الوحيد للقضاء والعدالة للإدارة الذاتية في المحاسبة عن هذه الجرائم، خصوصاً أنّ العديد من الأمارات القانونية تؤكّد على هذا الأمر، ابتداءً بالاختصاص التكاملي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يعني ضمناً أولوية التقاضي المحلّي، مروراً بقاعدة قانونية دولية وعرفية مفادها "الواجب في المقاضاة عن الجرائم الدولية"، وانتهاءً بواقع الإجرام الذي تركته الهجمات المتعدّدة والمتنوّعة (الدولة التركية وداعش)، حيث يؤدّي الفراغ التشريعي المتّصل بتلك الجرائم إلى الانحراف والخطأ في تكييف الأفعال على أنّها جرائم إرهابية؛ وعليه فمن المهم تحديد الأسس العلمية التي يمكن الاستناد عليها في تعريف الجرائم الدولية.

حيث استقّر العرُف الدولي الجنائي على أنّ المحاكم الداخلية ذات اختصاص عام بالنسبة لجميع الجرائم، ما كان منها ضدّ قانون الشعوب (مثل إبادة الأجناس وغيرها)، أو ما كان منها ضدّ القانون الداخلي، وأنّ اختصاص المحاكم المحلّية أصيل في تتبّع الجرائم الدولية.

أكّدت توصية اللجنة الأوربية للمشكلات الجنائية، التابعة للجمعية الاستشارية لمجلس أوربا EPCC في تقريرها المُعَدّ بمناسبة إعداد مشروع الاتفاقية الخاصة بالإجراءات القمعية المبرمة في 15مايو 1972، على أولوية القضاء المحلّي في المقاضاة عن الجرم المرتكَب على أرضها، وهذا ما اعتنقه التشريع في الإدارة الذاتية الديمقراطية على غرار باقي التشريعات، وعلى هذا الأساس تسري

أحكام قانون العقوبات داخل إقليم الإدارة الذاتية على مرتكب الجرم، سواء كان وطنيا أو أجنبياً، إذ تنصّ المادة / 15 / من قانون العقوبات على أنّه يُطبّق قانون العقوبات على جميع الجرائم المقترَفة في إقليم شمال وشرق سوريا، وتنصّ مواد ميثاق العقد الاجتماعي على مبدأ السيادة على إقليمها طبقًا لقانون الإجراءات الجزائية للإدارة الذاتية " تختصّ الجهات القضائية بالنظر في الجرائم المرتكبة في الخارج من طرف مواطن سوري".

غير أنّ كل نظام قانوني يظلّ دون قيمة عملية ما لم يدخل حيّز التنفيذ، لهذا على الإدارة الذاتية القيام بتفعيل جملة من الآليات القضائية في إطار هدف واحد، محاربة الجرائم الدولية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، خاصة أنّ حقوق الإنسان لم تعد مسألة داخلية، بل تم تدويلها من خلال قمّة مجلس الأمن المنعقدة في 31/1/1992 وأصبح المساس بحقوق الإنسان مساسًا بالأمن والسلم الدوليين.

كما سيكون مفيداً الوقوف على بعض المبادئ الأساسية في التجريم والعقاب التي يمكن أن تكون عقبة أمام محاكم الإدارة الذاتية الديمقراطية للمقاضاة عن الجرائم الدولية الخطيرة:

1- مبدأ الشرعية الجزائية: "لا جريمة ولا عقوبة إلّا بنصّ قانوني مكتوب" كأحد مبادئ العدالة من أجل حماية المواطنين من تعسّف المحاكم، ومن تعسّف المشرّعين" منصوص عليه في الأنظمة القانونية المحلّية، ومنصوص في ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية، في الباب الأول، المبادئ الأساسية، المادة / 33 / ، إلّا أنّه، وعطفاً على التقاضي عن الجرائم الدولية، يُثار التساؤل المرتبط بالشرعية الجزائية حول الإفلات من العقاب؛ كون هذا المبدأ مفترضًا مهمّا من مفترضات الدفاع عن المتّهم، متناقضاً مع مبدأ العدالة الموضوعيّة التي تعاقب على الأفعال التي تلحق أضرارًا جسيمة بالمجتمع والتي يبغضها أفراده كافة، حتى لو لم تُعتبَر هذه الأفعال جُرمًا لحظة القيام بها.

2- عدم رجعية القوانين الجزائية على الماضي: تترافق قاعدة "عدم سريان القوانين على الماضي" مع مبدأ الشرعية ما لم يتبيّن أنّ هذه القاعدة تصبّ في مصلحة المتّهم، وإلّا تمكّنت السلطة التنفيذية، أو القضائية أو حتى التشريعية من معاقبة الأشخاص تعسّفياً على أفعال كانت مُباحة وقت القيام بها، ولكن في المقابل؛ يستند مبدأ "العدالة الموضوعية" على ضرورة حماية المجتمع من أنواع الجرائم الجديدة وغير المتوقّعة التي تتطلّب أحيانًا الذهاب بعيداً إلى حدّ المعاقبة على سلوك كان يُعتبَر شرعيًا وقت القيام به، ولهاتين المقاربتين نتائج متناقضة؛ فيُطرح السؤال التالي: ما هي المقاربة التي يجب اتّباعها بخصوص الجرائم المرتكبة قبل صدور تشريعات ذات صلة؟

3- القواعد التي تقضي بمنح العفو عن فئات واسعة من الجرائم: حيث أنّ قوانين العفو تتعارض مع أحكام المعاهدات المتعلّقة بحقوق الإنسان، وذلك فيما يتعلّق بالجرائم الدولية الخطيرة.

4- منع المحاكمة عن الجرم نفسه مرتين: سواء أكان داخلياً أو سبق أن تمّت إجراءات المحاكمة خارجياً.

5- غياب التعاون على المستويين الموضوعي والإجرائي.

كل هذه الأمور تحتّم البحث والتأصيل لبناء آلية تشريعية متكاملة بخصوص التعاطي مع هذه الجرائم وفق الضوابط القانونية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسفية الأخلاقية لقيم مجتمعات وشعوب شمال شرق سوريا، وهنا تبرز فكرة المواءمة التشريعية والتكامل للنظام القانوني للإدارة الذاتية مع اتفاقية أو نظام روما، والتي تُعتبَر ذات أهمية لا تقلّ عن تلك الخاصة بمسألة التوقيع أو التصديق على اتفاقية روما.

وتحتّم أيضاً البحث عن العدالة الجنائية في الجرائم الدولية " مبدأ مارتينيز " والالتزام بما يخصّ بمحاكم الإرهاب ((محاكم الدفاع عن الشعب)) بمعايير المحاكمة العادلة "وفق الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان" ومن المهمّ في ميدان القانون رؤية البُعد الأخلاقي ومعرفة كيفية الدفاع عن المجتمع بالأخلاق المُضمنة في تلك القوانين، بمعنى آخر؛ يجب أن تكون كل الترتيبات القانونية عاكسة لقوة الحق والعدل، بعيداً عن الاستغلال والمصالح البيرقراطية المركزية.

إشكالية البحث:

تبلورت الإشكالية الرئيسية للأطروحة في:

- مدى القصور حالياً في النظام القانوني والقضائي للإدارة الذاتية كمتابعة أولية للجرائم الدولية.

ويندرج تحت هذه الإشكالية سؤال فرعي:

- ما مدى نجاعة الآليات المعتمدة لزجر الجرائم الدولية؟

*** لمحة عن الإدارة الذاتية الديمقراطية (التشريع – القضاء"العدالة " – التنفيذ)**

تمكّنت "الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا" من بناء منظومتها القضائية، وقامت بتطوير مؤسسات العدالة فيها على مَرّ السنوات، وكانت قادرة دوماً على الفصل في المنازعات المدنية والجزائية، وتحمّلت التزاماتها بموجب أحكام حقوق الإنسان، في الوقت الذي فقدت فيه الدولة السورية دورها؛ بسبب ضعف وترهّل منظومتها واتّخاذها من المصالح البيرقراطية المركزية أحادية الجانب أساساً لها، والتجائها إلى القانون لتحصين السلطة بالقوة القصوى كسلاح فتّاك بيدها في وجه النظام الأخلاقي والسياسي القديم للمجتمعات السورية، وانتهاكها لحقوق الإنسان في الاتفاقيات ذات الصلة فيما يخصّ الافراد الخاضعين.

الإدارة الذاتية حقّقت السيادة الداخلية على إقليم شمال شرق سوريا، وحافظت على هذه السيادة لفترة ممتدّة زمنياً، وتمتّعت بدرجة ما من الشرعية الداخلية، وقامت بتوفير الخدمات وحماية المواطنين؛ لكنّها لم تترجَم لمستوى اعتراف دولي ككيان رسمي.

وبفضل تمتّع الإدارة الذاتية باستقلال واستقرار فعليَّين، واتّسام ممارسة سلطات أجهزتها بالفعالية، وبالتالي؛ فإنّ الالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كان ينبغي أن تفرض على الإدارة الذاتية وألّا تقف قضية عدم الاعتراف أو محدودية هذا الاعتراف حائلاً دون ذلك، لا سيّما إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الإدارة الذاتية قد أنشأت مؤسسات، وأعلنت عن رغبتها في التقيّد بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان في العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا،

الباب الثاني منه، المادة / 37/ "الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا تلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع لوائح حقوق الإنسان ذات الصلة"، وبخلاف ذلك ينشأ فراغ قانوني.

تتمتّع الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بخصائص امتلاكها للعناصر الخاصة بحقوق وواجبات الدول وفقاً لاتفاقية مونتفيديو لسنة 1933، إضافة إلى ممارستها سيطرة فعلية - نسبياً - على معظم أقاليمها وسكانها، ومباشرتها لمعظم وظائفها من خلال تأسيسها مؤسسات قادرة على تقديم الخدمات العامة وتوفير الحماية والأمن للسكان؛ وبذلك يتبيّن أنها أكثر من مجرّد أوضاع إقليمية غير مشروعة أو أوضاع إقليمية مؤقّتة وعرضية؛ فما تمتلكه من مقوّمات ومؤهّلات يجعل منها كيانات لها خصائص معينة وتتمتّع بموقع جيوسياسي للبقاء.

مع إعلان "مجلس غرب كردستان" في العام 2012 الذي تطوّر لاحقاً إلى "الإدارة الذاتية" في 21 كانون الثاني/يناير 2014، ثم إلى "الفيدرالية الديمقراطية لروج آفا- شمال سوريا 2015 " لتتطوّر بعدها إلى "فيدرالية شمال شرق سوريا 2016 " لتنتقل بعد توسّعها جغرافيا إلى "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، والتي أعلن عنها في 6 أيلول 2018 وبعدها لتشكّل لجنة من المجلس العام الإدارة الذاتية لإقليم شمال شرق سوريا.

خلال تلك المراحل اتّخذت الإدارة الذاتية إنشاء قوات عسكرية وأمنية وقوات الأمن الداخلي وقوات سوريا الديمقراطية، كمظلّة جامعة، وتم الإعلان عن العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وبناء على ذلك خطت خطوات بوصفها نموذج حوكمة منافس، ساهمت في فرض الاستقرار وإدارة الشعوب؛ باعتبارها أحد أبرز المؤشّرات لقياس مستوى الأمن والاستقرار.

مثّل النظام القضائي في الإدارة الذاتية إحدى التجلّيات القانونية لفكر وفلسفة خاصة ترى أنّ السبيل الأساسي لصون المجتمع وتأمين سيرورته يمرّ من الموقف الأخلاقي، هذا النظام الذي تطوّر بدءاً بمحاكم الشعب إلى مجلس العدالة لحل المنازعات في المجتمع وتحكيم القانون، وقد مثّل هذا النظام مجموعة مؤسسات أطلقت عليها تسمية "دواوين وهيئات العدالة الاجتماعية" والتي تُعَدُّ بمثابة محاكم باختصاصات ودرجات مختلفة، وتوضّحت معالمه بعد مصادقة المجلس العام على نظامه في عام 2019 م.

مبادئ العدالة في ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا 12/12/2023

1- يتشكّل نظام العدالة الاجتماعية وفق تنظيم المجتمع، ويقوم بحلّ القضايا الاجتماعية في الكومينات، والقرى، والأحياء، والبلدات، والمدن، والمقاطعات والإقليم وفق المبادئ الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والصلح والوفاق أساساً في حلّ المشاكل.

2- تُعَدُّ الأفعال التي تُلحق الضرر بالأفراد والحياة الاجتماعية والبيئية جُرماً، وفي حال ارتكاب الجُرم، للأطراف المتضرّرة فرصة الدفاع عن حقوقها، ويهيّئ للمجتمع إمكانية تقييم الأمر وانتقاده.

3- يهدف في عقوباته إلى توعية المذنبين وتأهيلهم لإعادة إشراكهم في الحياة الاجتماعية بشكل سليم.

4- للمرأة مجلس عدالة خاص يبتّ بالقرارت المعنية بها.

كيفية التنظيم، وأسس العمل لأجهزة نظام العدالة:

يتكوّن نظام العدالة من: لجان الصلح، دُور المرأة، ديوان العدالة، مجلس العدالة، مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية، وهي مؤسسات تنشط لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكريسها.

1- لجان الصلح: تشكّل الركيزة الأساسية لنظام العدالة والسلم الاجتماعي، تعمل على حل الخلافات وفضّ النزاعات وتحقيق السلم والوفاق الاجتماعي.

2- دواوين العدالة: هي أجهزة العدالة (النيابة العامة، هيئة العدالة، هيئة التمييز، هيئة التنفيذ) التي تنظّم نفسها في المقاطعات وفي كل الأماكن اللازمة؛ بهدف إزالة حالات الظلم تجاه المجتمعات والأفراد وتحقيق العدالة.

3- مجلس العدالة في المقاطعة: ينظّم مؤسسات العدالة في المقاطعة ويشرف عليها.

4- مجلس العدالة الاجتماعية لإقليم شمال وشرق سوريا: مسؤول عن الإشراف والرقابة على تطبيق نظام العدالة.

المرجعيات: (القانونية والوظيفية)

نصّت المادة /88/ من "ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة في الجلسة رقم /1/ تاريخ 6/1/2014 على "شرعية العمل بالقوانين السورية (الجزائية والمدنية) بما لا يتعارض مع أحكام ميثاق العقد الاجتماعي" وفي حال التنازع بين قوانين الإدارة الذاتية وقوانين الإدارة المركزية تنظر في ذلك المحكمة الدستورية العليا للمقاطعة، ويُطبَّق القانون الأصلح للإدارة الذاتية، وفيما يخصّ المرجعية الناظمة لعمل مؤسسات الجهاز القضائي في الإدارة الذاتية والعاملين فيها، فإنّه يستند إلى مرجعيات متعدّدة (قانونية ووظيفية) تتوزّع على الشكل التالي:

- ميثاق العقد الاجتماعي: "التقاضي حقّ مصون ومكفول للناس كافة" ولكل مواطن حق الالتجاء إلى القضاء، وعلى ذلك يمنح القانون للمتضرّرين من انتهاك حقوقهم، المكفولة لهم بموجب القوانين المحلّية، التوجّه إلى المحاكم لإنصافهم؛ حيث تمّت المصادقة على ميثاق العقد الاجتماعي في الإدارة الذاتية في إقليم شمال شرق سوريا في 12/12/2023 مكوّناً من أربعة أبواب، ضمت 134 مادة تبعته ملحقات تعديلية عدّة شملت هيكلية المجلس القضائي ومهامه، ويُعَدُّ العقد الاجتماعي بمثابة الدستور الخاص بالإدارة الذاتية، وقد خصّص الباب الرابع بوصفه باباً تفصيلياً للمجلس القضائي؛ إذ تمّ التطرّق فيه لأهمية استقلال القضاء، ومهامه، وآلية تعيين القضاة وعزلهم إضافة إلى أمور تتعلّق بحقوق المواطنين في حال مثولهم أمام القضاء.

- القوانين والتشريعات:

أ- قانون الإجراءات لنظام العدالة الاجتماعية : يتضمّن قانون الإجراءات مجموعة مواد تتعلّق بأصول المحاكمات المدنية والجزائية والأحكام العامة ورفع الدعاوى وقيودها، إضافة إلى مواضيع الدفوع واختصام الغير وإدخال ضامن والطلبات العارضة، كذلك تفاصيل تتعلّق بالمواطنين والآلية التي يجب اتباعها أثناء التقدّم بالدعاوى القضائية، وكذلك عرضًا تفصيليًا لآلية إصدار مذكّرات

الإخطار والإحضار والتوقيف، ومعلومات عن آلية إجراء الجلسات القضائية ونظامها، كما تتيح المطالبة بالمسؤولية المدنية التقصيرية والمتعلّقة بجبر الضرر والتعويض بالشق المدني، المادة /28/ " كما تختصّ بنظر الدعاوى التي تُقام على الأجنبي حتى لو لم يكن له محل إقامة في إقليم شمال شرق سورياً إذا كانت الدعوى متعلّقة بمال موجود في الإقليم" فالأصل في ولاية القضاء أنّها عامة لردع جميع الانتهاكات والجرائم، بما فيها الدولية، غير أنّ هذه الولاية يمكن أن تصطدم بعراقيل يمكن أن تحدّ عملها وتتمثّل في الحدود الموضوعية (العفو- نقص في التكوين والهيكلية القضائية - غياب التعاون على المستوى الإجرائي) وأخرى شكلية (التقادم – الحصانة - مبدأ الرجعية).

ب- قواعد قانون العقوبات: تتيح محاكمة المجرمين على الجرائم التي تُرتكَب في أراضي إقليم شمال شرق سوريا؛ فوفق قانون الإجراءات الجزائية "يتعيّن الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة، أو الذي يقيم فيه المتّهم، أو الذي يقبض عليه فيه".

ولكن يُعاب على الإدارة الذاتية أنّها لم تقم بملاءمة قوانينها مع القانون الدولي ونظام روما، من خلال تعديل قانون العقوبات ليشتمل على الجرائم الأشدّ خطورة والمعاقبة عليها، وهو ما يتطلّب بالتالي من الإدارة الذاتية أن تقوم بهذا التعديل، أو أن تقوم بوضع قانون خاص بالمعاقبة على الجرائم الأشدّ خطورة كجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، وإلى حين توفّر هكذا تعديل تبقى المحاكم مختصّة في حال ارتكاب شخص لجريمة من الجرائم العادية التي يعاقب عليها قانون العقوبات المطبّق في الإقليم (كجرائم القتل والإيذاء مثلا).

محكمة الدفاع عن الشعب:

تُعَدُّ محكمة الدفاع عن الشعب أو" محكمة الإرهاب" إحدى مؤسسات العدالة الاجتماعية، وقد تأسست المحكمة بداية العام 2014 بدعوى النظر في الجنايات المرتكبة بحق أبناء مناطق شمال شرق سوريا والانتهاكات التي طالتهم، وبموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي أُصدر استناداً لأحكام العقد الاجتماعي وبناءً على المقترح المقدّم من المجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية في الجزيرة برقم /244/ تاريخ 31/7/2014 والمصادقة من قبل المجلس التشريعي في جلسته رقم / 25 / التي عُقدت بتاريخ 27/9/2014 ليصادق بعدها المجلس العام في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على توحيد قانون محاكمة سوريين متّهمين بقضايا الإرهاب في كافة الإدارات والأقاليم التابعة للإدارة الذاتية وفق القانون رقم /7/ لعام 2021 (قانون مكافحة الإرهاب مؤلّفاً من عشرين مادة)[1].

[1] https://www.skynewsarabia.com/video/1480089-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8

وأيضاً:

https://npasyria.com/86009 /

تعتمد المحكمة في مرجعتيها على القوانين الخاصة بقضايا الإرهاب، بما فيها القانون السوري، إضافة إلى دراسة نماذج الدول المتقدّمة التي أقرّت محاكم الإرهاب، إلّا أنّه كان يُعاب عليها أنّها لا تقبل المرافعة والدفاع عن المتّهم؛ إذ أكّدت منظّمات دولية عدة، على رأسها منظمة العفو الدولية، الانتهاكات بهذا الصدد، وهو ما تجاوزته في تعميمها الخاص بالمرافعة والدفاع، إلّا أنّ الإدارة الذاتية أمام انعطافة للالتزام بالمحاكمة العادلة كما هو منصوص عليه في المادة /56/ من ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية 12/12/2023

***الإدارة الذاتية أحد "الكيانات الفاعلة من غير الدول "**

إنّ الكيانات من غير الدول غير المعترَف بها، والتي لا يزال مركزها القانوني الدولي يشوبها الوضوح التام، قد تبقى خارج إطار مخاطبة قواعد القانون الدولي، الأمر الذي يؤدّي إلى حدوث فراغ قانوني ناشئ عن عدم ممارسة الدولة الأم للسيطرة على الإقليم المعني الخاضع لسيادتها من الناحية الرسمية، وعدم مخاطبة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان للكيانات من غير الدول وغير المعترف بها، والتي تمارس السيطرة الفعلية على الأرض والسكان، ما يقتضي الضرورة والحاجة لتأمين التمتّع بحقوق الإنسان، والبحث عن حلول لسدّ ذلك الفراغ القانوني.

شهد المجتمع الدولي وجود "كيانات من غير دول" بحكم الأمر الواقع، تمارس على مجموعة من السكان وضمن حيّز جغرافي معيّن، معظم مظاهر السيادة الداخلية التي تمارسها الدولة العضو في المجتمع الدولي، إلّا أنّه لا يُنظَر إليها بوصفها "عضواً" في المجتمع الدولي يحقّ لها ما يحقّ لبقية أعضاء هذا المجتمع، وبعض هذه الكيانات يستمرّ في الوجود بوصفها هذا لفترة لا توصف بالقصيرة.

وبما أنّ القانون الدولي لحقوق الإنسان يهدف إلى توفير الضمانات الأساسية للأفراد تجاه تعسّف سلطات " الدول المركزية" التي يخضعون لولايتها، ففي حالة الكيانات غير المعترَف بها تبقى الدولة الأمّ الطرف الرسميّ في اتفاقيات هذا القانون، على الرغم من عدم ممارستها أية سيطرة فعلية على الإقليم الذي يحكم نفسه بنفسه، بحكم الأمر الواقع، الأمر الذي يبرز عدم جدوى استمرار فرض التزامات حقوق الإنسان على الدولة الأم بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان فيما يخصّ الأفراد الخاضعين لسلطة الكيان القائم؛ وبذلك تكتسب مسألة التزام الكيان الناشئ بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان أهمية كبيرة، بوصفه الجهة الوحيدة في ظل الظروف السائدة التي بمقدورها توفير ضمانات حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لولايتها، وبخلاف ذلك؛ يكتسي وضع حقوق الإنسان في "الكيان غير المعترف به" غموض وخشية من عدم وجود جهة تتحمّل التزامات حقوق الإنسان، ويمكن مساءلتها في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما يضعف - بلا شك - قيمة المعايير والضمانات المتعلّقة بحقوق الإنسان؛ يمكن القول أنّ "الكيانات من غير دول" تتحمّل التزامات بحكم الأمر الواقع بموجب القانون الدولي التعاهدي لحقوق الإنسان.

أمّا بشأن موقف الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان:

يذهب (scott peg) في دراسته عن أريتيريا وصوماليلاند وقبرص الشمالية سنة 1988 إلى أنّ مصطلح "الدولة بحكم الواقع" ينطبق على كل كيان لديه قيادة منظّمة ويتلقّى دعماً شعبياً، ولديه القدرة على تقديم ما يكفي من الخدمات الحكومية لسكان معيّنين في منطقة إقليمية محدّدة، ويحافظ هذا الكيان

على سيطرته الفعالة على هذه المنطقة لفترة ممتدّة من الزمن "بعض الكتّاب اشترط مرور سنتين على الأقل"؛ فالاستمرار الزمني ضروري من أجل بناء المؤسسات والهياكل اللازمة لإدارة شؤون الكيان الذي يحتاج بطبيعة الحال إلى زمن، وهذا الزمن قد يزيد أو يقلّ عن السنتين، بحسب الظروف ووفقاً لعوامل عدة على وجود الكيانات التي تمتلك معايير اتفاقية "مونتيفيديو" 1933 " المادة /1/ وهو أن يمتلك الكيان "حكومة فعّالة"؛ على هذه الخلفية لا يمكن إغفال تأثير الاحتلال العسكري التركي على قدرة الإدارة الذاتية على امتلاك حكومة فعّالة، وبالتالي؛ الوفاء بمعايير مونتفيديو، ومع ذلك ومن الناحية القانونية لا ينبغي تفسير متطلّبات الحكومة الفعّالة بشكل صارم؛ حيث لا تتطلّب عتبة ثابتة من الفعالية، بل تم تفسير المعيار وتطبيقه بمرونة في الممارسة العملية، وبينما يُضعف الاحتلال قدرةَ الكيان المحتل على ممارسة وظائف الحكومة فإنّه لا يؤثّر على دورها في الإدارة، وهو ما جاء في إطار نظام روما الأساسي" عند تقييم ما إذا كان الكيان المحتل يستوفي المعايير فلابد من الموازنة بين أوجه القصور في الفعالية ومبدأ تقرير المصير والاعتراف الدولي ".

تتمتع الإدارة الذاتية كأحد "الكيانات من غير الدول" بالأركان التقليدية لمونتيفيديو" 1933 من شعب دائم وإقليم وإدارة ذاتية مستقلّة فعلياً، وتمارس معظم الوظائف الأساسية وتطمح إلى الدخول في علاقات مع الدول (هذا الشرط يتعلّق بالقدرات التنظيمية والإدارية، ووجود هياكل لدى الكيانات تمكّنها من إدارة علاقات مع الدول الأخرى).

أكّدت بعض لجان الأمم المتحدة المختصّة برصد تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان على أنّ الجهات الفاعلة من غير الدول تمارس وظيفة شبيهة بوظائف الحكومة، وتسيطر فعلياً على إقليم معيّن، وهي ملزَمة باحترام قواعد حقوق الإنسان تجاه الأفراد الذين يخضعون لسلطتها.

ومن هذه اللجان "لجنة مناهضة التعذيب" المنشأة بموجب المادة /17/ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهيبة لسنة 1984 حيث ذهبت هذه اللجنة في البلاغ رقم 1998/120 (قضية صادق شيخ علمي ضدّ استراليا) لاحظت اللجنة "أنّ الفاعلين من غير الدول الذين يمارسون سيطرة فعّالة على بعض المناطق وسكّانها لديهم القدرة على انتهاك الحقوق المضمونة في الاتفاقية وأنّهم يندرجون تحت صفة موظّف" وبذلك لاحظت اللجنة أنّ الجهات الفاعلة من غير الدول والتي تؤدي وظائف عامة، بنتيجة سيطرتها على الإقليم، قادرة على التقيّد بالتزامات حقوق الإنسان بما في ذلك حظر التعذيب، وذلك عندما تتصرّف بحكم الأمر الواقع "بصفة رسمية".

ومن اللجان الأخرى التي أكّدت التزام الجهات الفاعلة، ما ذهبت إليه اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولجنة حقوق الطفل، في تعليقهما المشترك رقم 2 /2017/ ورقم 2017/22/ بشأن المبادئ المتعلّقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية؛ حيث أكّدت هاتان اللجنتان على التزامات عدم الإعادة القسرية الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعرفي، وتنطبق بغضّ النظر عما إذا كانت الانتهاكات للحقوق المكفولة في الاتفاقيات المعنية صادرة عن جهات فاعلة من غير الدول أو صادرة من دول أطراف؛ وبذلك فانّ "الكيانات غير المعترف بها" ملزمة بعدم الإعادة القسرية لأي أفراد إلى دول يُخشى أن يتعرّضوا فيها

للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية. كما أفادت تقارير الأمم المتحدة بأنّ "الكيانات غير المعترف بها" ملزمة بمراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للخاضعين لسلطتها.

بناءً على ما تقدم؛ فإنّ الكيانات غير المعترف بها ورغم كونها مؤهّلة لإبرام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أو المشاركة فيها؛ كونها تلبّي المعايير، وإن كان عدم حصولها على اعتراف بها لا يمنع من تمتّعها بهذه الأهلية، استناداً إلى النظرية الكاشفة لطبيعة الاعتراف.

ففي حكمها الصادر في قضية Cyprus v. turkey ذكرت المحكمة الأوربية أنّ " الحياة على أراضي الكيانات بحكم الامر الواقع تستمرّ بالنسبة لسكانها، إنّ الحياة يجب أن تكون مقبولة ومحمية من قبل سلطات الأمر الواقع، بما في ذلك محاكمها، ومن أجل صالح السكان لا يمكن ببساطة تجاهل أعمال هذه السلطات ذات الصلة من قبل البلدان "الثالثة" أمن قبل المؤسسات الدولية ولا سيما المحاكم بما في ذلك هذه المحكمة " المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان" إنّ التمسّك بغير ذلك يرقى إلى تجريد سكان الإقليم من جميع حقوقهم كلما كانت محل نقاش في سياق دولي، الأمر الذي يؤدّي إلى حرمانهم حتى من الحدّ الأدنى من معايير الحقوق التي يحقّ لهم التمتّع بها "2

وفي أحكام أخرى لها، أقرّت المحكمة الأوربية بفائدة استخدام النظام القانوني المنشأة بموجب دساتير "الكيانات من غير الدول"؛ ففي قضية Forka v turkey (2008 التي زعم فيها مقدّم الطلب أنّه نظراً إلى أنّ الجمهورية التركية لشمال قبرص ليست دولة معترَف بها فلا يمكن اعتبار الحرمان من الحرية من قبل سلطات هذه الجمهورية بالمعنى المقصود في المادة /5/ من الاتفاقية التي تنصّ على عدم حرمان أي شخص من حريته إلّا في الحالات التي ينصّ عليها القانون، وأنّ فكرة القانون تُفهم بكونها تعبيراً عن الإرادة السيادية، ما يعني اعتبار الأحكام الصادرة من الدولة فقط قانونية، لم تتّفق المحكمة مع هذا الادّعاء، وخلصت إلى أنّ أفعال "الجمهورية التركية لشمال قبرص" ينبغي اعتبارها، من حيث المبدأ، أنّ لها أساس قانوني في إطار النظام القانوني المحلّي لأغراض الاتفاقية الأوربية، وأعادت المحكمة في أحكام أخرى التأكيد على صلاحية النظام القانوني للكيانات غير المعترفة، بما في ذلك اللجوء إلى وسائل الانتصاف المحلّية لأغراض تطبيق الاتفاقية الأوربية.

طرأ تحوّل على موقف المحكمة الأوربية إزاء الأنظمة للكيانات غير المعترف بها؛ حيث لم تعد المحكمة تعتبر أنّ الطبيعة غير القانونية لنظام الأمر الواقع، ووضعه غير المعترَف به بموجب القانون الدولي في حدّ ذاته يجعل محاكمه غير قانونية، وما يهم هو ضرورة تجنّب الفراغ القانوني، وما إذا كان النظام القضائي، من حيث الجوهر، يمكن اعتباره متوافقاً مع مبادئ الاتفاقية.

واستناداً إلى هذا الموقف؛ يذهب بعضهم إلى إخضاع الكيانات غير المعترفة بها إلى السلطة المعيارية لنظام الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، على الرغم من أن الدعاوى لا ترفع إلّا ضدّ دولٍ

[2] European Court of Human Rights, Cyprus v. Turkey, op. cit., para.96

أطراف في الاتفاقية، ويستنتج بعضهم أنّ النظام المعياري وليس الرقابي يُعتبَر قابلاً للاحتجاج به إزاء الكيانات غير المعترف بها 3.

إنّ المحكمة الأوربية كانت مهتمة بسلوك الجهات الفاعلة من غير الدول في قضية أرض الصومال وبونتلاند، ولم تعتبر مثل هذا الاهتمام مجرّد عامل في تقييم السلوك، بل أولت هذا السلوك بعض الأهمية المعيارية؛ لوجود عنصر السيطرة الفعلية، حيث لابدّ من أن تتمتّع حكومة الأمر الواقع بالهيكل التنظيمي القادر على ممارسة هذه السيطرة، وهناك العديد من العوامل الدالة على توافر هذا الهيكل؛ منها: وجود جهاز تشريعي لدى الحكومة يختصّ بسنّ القوانين التي تنظّم علاقات الأفراد الذين سيخضعون لسيطرته الفعلية، ووجود جهاز قضائي يختصّ في الفصل في المنازعات التي تنشأ بين أعضاء الحكومة وبين أولئك الأفراد أو بين الأفراد أنفسهم، ووجود جهاز عسكري يختصّ بشنّ عمليات عسكرية بطريقة منظّمة والدفاع عن الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة فعلياً، ووجود جهاز رقابي يختصّ بفرض الانضباط على أعضاء الحكومة وعلى القوة العسكرية التي تتمتّع بها، ووجود جهاز تنفيذي يختصّ بتنفيذ ما يصدر عن الأجهزة السابقة من قرارات وأحكام.

إنّ عنصر السيطرة الفعلية لا يتطلّب لتوافره فقط وجود هيكل تنظيمي ذي قدرة على ممارسة هذه السيطرة؛ وإنّما ممارسة السيطرة فعلاً على أرض الواقع أيضاً، أمّا عن أسانيد متطلبات السيطرة الفعلية فتتجلّى أهمها في:

1- الهيكل التنظيمي هو شرط لإلزام كيان الأمر الواقع بالقانون الدولي الإنساني بصورة مستقلّة: وهذا قياساً على شرط تنظيم الجماعات المسلحة الذي نصّ عليه القانون الدولي الإنساني، والذي بموجبه يجب أن تكون الجماعة المسلّحة منظّمة بما فيه الكفاية، لتكون ملزمة بالمادة (3) المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة عام 1949 التي تعترف بأنّ تطبيق هذه القواعد لا يؤثّر في الوضع القانوني لأطراف النزاع، فهذا الشرط يُطبّق من باب أولى على حكومة الأمر الواقع كي تلتزم بهذه المادة أثناء نزاعها المسلّح الداخلي.

2- الهيكل التنظيمي هو شرط لإلزام كيان الأمر الواقع بالقانون الدولي لحقوق الإنسان: الكيانات الفاعلة بحكم الأمر الواقع ملزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ ما يعني أنّها يجب أن تكون قادرة على وضع نظام قانوني كامل وقادر على ضمان تلك الحقوق، ويتحتّم عليها أن تكون قادرة على إنشاء محاكمها ووضع القوانين وضمان إنفاذها، وأن تضع غير ذلك من الوسائل اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان"، وهو ما جاء في العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، في الباب الثاني منه، المادة / 37/: "الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا تلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع لوائح حقوق الإنسان ذات الصلة".

3- الهيكل التنظيمي الذي يمارس السيطرة الفعلية هو شرط لكي يتم الاعتراف بأفعال حكومة الأمر الواقع: زعم أحد الأفراد (هـ . م. هـ . ي) في شكواه رقم 177/2001 المقدّمة إلى لجنة مناهضة التعذيب بموجب المادة /22/ أنّ ترحيله إلى الصومال من سيدني استراليا ينتهك المادة /3 / من اتفاقية

[3] Anthnoy Cullen and Steven Wheatley, op. cit., p. 711-712.

مناهضة التعذيب؛ حيث توجد مخاطر تعذيب كبيرة من قبل الميليشيات الصومالية هناك، ودفعت أستراليا بأنه لما كانت هذه الجماعات جهات فاعلة من غير الدول فإنّ المادة /3/ لا تنطبق في هذه الحالة، وجادل صاحب المطالبة بأنّ الجماعات تؤدّي في الواقع دور سلطة مماثلة لسلطة حكومية؛ لأنّها نفّذت قوانينها وآليات الإنفاذ الخاصة بها.

وكان لدى لجنة مناهضة التعذيب وجهة النظر التالية:

لا تشاطر اللجنة رأي استراليا بأن الاتفاقية لا تنطبق في هذه القضية؛ لأنّه وفقاً للدولة الطرف، فإنّ أعمال التعذيب التي يخشى صاحب البلاغ أن يتعرّض لها في الصومال لن تندرج تحت تعريف التعذيب الوارد في المادة /1 / (أي الألم أو المعاناة التي يسبّبها أو يحرّض عليها أو بموافقة موظّف عمومي أو شخص آخر يتصرّف بصفته الرسمية في هذه الحالة لأغراض تمييزية)، وتلاحظ اللجنة أنّ الصومال ظل لسنوات عديدة بدون حكومة مركزية، وأنّ المجتمع الدولي يتفاوض مع الفصائل المتحاربة، وأنّ بعض الفصائل العاملة في مقديشو أنشأت مؤسسات شبه حكومية وتتفاوض على إنشاء نظام مشترك للإدارة. ويترتّب على ذلك أنّ تلك الفصائل، بحكم الواقع، تمارس بعض الامتيازات التي يمكن مقارنتها بتلك التي تمارسها عادة الحكومات الشرعية؛ وبناء على ذلك يمكن أن يقع أعضاء تلك الفصائل، لأغراض تطبيق الاتفاقية، ضمن عبارة "الموظفون العموميون أو الأشخاص الآخرون الذين يتصرّفون بصفتهم الرسمية" الواردة في المادة /1 /. 4

من خلال ردّ اللجنة هذا؛ نلاحظ أنّها فسّرت إنشاء الجماعة المسلّحة لتنظيم ذاتي يمارس فعلاً السيطرة الفعلية في إقليم دولة معينة، في ظل غياب الحكومة الرسمية لهذه الدولة، يجعل منهم موظّفين عموميين في الإقليم الذي يسيطرون عليه كموظّفي الحكومة الرسمية لهذه الدولة؛ ممّا يمكن معه الاعتراف بأفعالهم، وهذا التفسير يطبّق من باب أولى على حكومة الأمر الواقع، وعليه؛ فإنّ جميع الأفراد في سلطة الأمر الواقع ينطبق عليهم "موظّفين عموميين" كموظّفي الحكومة الرسمية السابقة وتصرفاته يؤخذ بها حسب اتفاقية جنيف.

يمكن النظر أيضاً في رأي اللجنة بقضية (ج. ر. ب. ضدّ السويد) أنّ ادعاءات خطر التعذيب على أيدي سندرو لومينوزو، وهو كيان غير حكومي يسيطر على أجزاء هامة من بيرو، يدخل في نطاق المادة /3/ من الاتفاقية. وفي قضية (إيلمي ضدّ أستراليا) رأت اللجنة أنّه في الظروف الاستثنائية لسلطة الدولة التي كانت غائبة تماماً، فإنّ الأعمال التي تمارسها الجماعات بسلطة شبه رسمية تدخل في نطاق تعريف المادة /1/ ومن ثم تستدعي تطبيق المادة /3/.

- شرعية الكيانات الفاعلة من غير الدول ذوات الأمر الواقع كضابط لشرعية الاعتراف:

يُقصَد بشرعية الكيانات الفاعلة من غير الدول ذوات الأمر الواقع بأن تحظى بتأييد أغلبية شعبها؛ والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الشعب هو مصدر السلطة، كما نص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان

[4] https://www.unodc.org/e4j/ar/terrorism/module-9/exercises.html
مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات

(أولاً)، ومن أجل التأكّد من وجود تأييد أغلبية مجتمع الإقليم فعلاً، فإنّه يُفضَّل اكتساب كيان الأمر الواقع الصفة الدستورية عن طريق الانتخاب (ثانياً).

1-اكتساب التأييد الشعبي:

وهو ما أكّدته الفقرة (3) من المادة /21/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام /1948/ إذ نصّت الفقرة المذكورة على أنّ إرادة الشعب هي مناطة بسلطة الحكم، ويجب أن تتجلّى هذه الإرادة من خلال انتخابات حرّة نزيهة، تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري وبإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

لابدّ من التمييز بين شرعية النشأة لحكومة الأمر الواقع وشرعية ممارستها لسلطتها؛ فشرعية النشأة تعني أنّ الحكومة تكون شرعية فيما إذا استندت في وجودها إلى إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة نزيهة، الأمر الذي يتماشى مع احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، أمّا شرعية الممارسة فتكون شرعية إذا ما التزمت بشرعة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي لحقوق الإنسان بوصفها قيود الحكم، ويأتي هذا الاحترام بعدم ممارسة الكيانات الفاعلة من غير الدول لتصرّفات تنتهك حقوق الأفراد وحرياتهم؛ فلا يجوز إخضاع أحد للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

وعليه؛ يكون لزاماً على الكيانات الفاعلة من غير الدول، كونها البديلة عن النظام المركزي للدولة، احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ كي تقوم بتثبيت سلطتها الفعلية وتولّي شؤون الحكم، وبالتالي؛ فإنّ سعي الكيانات الفاعلة من غير الدول وراء الشرعية قد يكون سبباً ودافعاً لالتزامها بالقوانين الدولية ذات الغاية الإنسانية.

حيث أنّ بعض الدول تعتبر مسألة الاعتراف بالكيانات الفاعلة من غير الدول تدخّلاً في الشؤون الداخلية في الدول الأخرى، وهو ما يتوجّب عدم القيام به، وعليه؛ فإنّ عدم الاعتراف بالكيان لا يسلب منه شرعيته، فالاعتراف أو عدم الاعتراف لا يؤثّر على شرعية كيان معيّن؛ وما يدلّ على ذلك هو أنّ المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان قد أكّدت في قضية قبرص ضدّ تركيا أنّ الاعتراف بالجمهورية التركية لشمال قبرص، التي نشأت بفعل الاحتلال التركي، لا يضفي الشرعية عليها؛ فالشرعية مصدرها إرادة الشعب في الحكومة المحلّية، وليست إرادة الدول الأخرى التي تتأثّر بالمصالح السياسية.

أمّا بالنسبة للجانب القانوني للاعتراف فهو تعبير انفرادي عن الإرادة، تصوغه دولة منفردة أو دول مجتمعة، ومن آثار الاعتراف بالكيانات الفاعلة من غير الدول فتح العلاقات الخارجية والدبلوماسية، والحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية.

انظر في علاقات الإدارة الذاتية الخارجية وكأحد الشركاء مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب في قوة المهام المشتركة – العزم الصلب [5]

[5]- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D

لا يُعتبَر "تدخّلاً في الشؤون الداخلية" قيام الدول بمنح الاعتراف بالحكومة الشرعية التي تتمتع بالسيطرة الفعلية، ورفضها الاعتراف بالحكومة غير الشرعية التي تتمتّع بهذه السيطرة أيضاً، بل يُعتبَر من أوجه المحافظة على القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤيّد ذلك:

1- ما نصّت عليه المادة /56/ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ نصّت على أنّه: يتعهّد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة، لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة /55 / ومن بين المقاصد التي جاءت فيها: رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريّين لقيام علاقات سليمة ودّية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها، وتعمل الأمم المتحدة على: أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز.

2- تأكيد قمة مجلس الأمن لعام /1992/ على أنّه لا يمكن أن تبقى قضية حقوق الإنسان حبيسة حدود معينة.

3- الاعتراف بحكومة الأمر الواقع ينبع من إرادة الشعب وليست إرادة الدول الأخرى.

وأخيراً؛ إن لم تقم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوضع اتفاقية أو نظام قانوني شامل للاعتراف بالكيانات الفاعلة من غير الدول، تبيّن فيه صراحة ماهية هذا الاعتراف وجوانبه السياسية والقانونية، إلى جانب التبيان الصريح للضوابط اللازم مراعاتها كي يكون الاعتراف مشروعًا، لذا؛ يبقى الاعتراف باعتباره عملًا سياسيًا تتّخذه الدول، وعليه؛ يُشترَط أن يكون مقروناً بوجود السيطرة الفعلية لحكومة الأمر الواقع، إلى جانب شرعية الحكومة، كما أنّ شرعية ممارسة الاعتراف مقرونة، بشكل عام، بعدم مخالفة الدولة المعترفة لالتزاماتها الدولية، لا سيّما المنصوص عليها في القواعد الآمرة للقانون الدولي.

العقبات والإشكالات أمام المقاضاة عن الجرائم الدولية:

بالرغم من الإجراءات التي نصّت عليها القوانين الجنائية المحلّية للمقاضاة عن الجرائم الدولية، إلّا أنّه في الوقت نفسه هناك العديد من المعوّقات التي تقف أمام هكذا نوع من المقاضاة وتهددها، ومن قبيل هذه العقبات هي: الإشكالات المرتبطة بالشرعية، وعدم رجعية القوانين الجنائية على الماضي، ومبدأ التقادم والاشكالية المرتبطة بالعفو.

المبحث الأول : مبدأ الشرعية الجزائية (إشكالية "التعسّف -وضمان العدالة")

لابدّ من معرفة أنّ القانون الجنائي وفي معرض ممارسته الاختصاص القضائي في المقاضاة عن الجرائم الدولية وإن كان المشرّع في(الإدارة الذاتية الديمقراطية) مدعوًّا إلى الاقتباس من القانون الجنائي الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الخصوصيات المتعلّقة بالثقافة والذاكرة المجتمعية والإرث والأعراف السائدة، فالقانون الجنائي مؤسّس على مبدأ الشرعية الجزائية؛ "فلا جريمة ولا

8%AA%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D9%88%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9#cite_note-67

عقوبة إلّا بناءً على نصّ قانوني مكتوب" بمعنى أنّ السلطة التشريعية وحدها هي التي تحدّد صور التجريم والعقوبات التي توقعها على مرتكبيها، وأنّ سلطة القاضي تنحصر في تطبيق ما يضعه المشرّع من قوانين؛ فهو لا يستطيع أن يعتبر سلوكاً ما جريمة إلّا إذا وجد نصًّا يقضي بذلك، فإن لم يجد مثل هذا النص فلا سبيل إلى اعتباره جريمة، ولو اقتنع بأنّه منافٍ للعدالة أو ضارٌ بالمجتمع، بمعنى آخر؛ إنّ القاضي ليس له الحق في أن يعتبر الفعل من قبيل الجرائم، مهما كان هذا الفعل منافيًا للآداب أو المصلحة العامة، إذا لم يكن منصوصا عليه في قانون العقوبات أو القانون العقابي المكمّل أو النصوص الجزائية في التشريعات غير الجزائية.

وقد نصّ على هذا المبدأ في المادة /5/ و/8/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الفرنسي، الصادر في 26 آب 1789 وذلك في أعقاب الثورة الفرنسية، كما نصّت عليه الدساتير الفرنسية التالية للثورة [6].

كما أنّ مبدأ الشرعية الجزائية يتطلّب أن تكون القواعد التجريمية محدّدة جنائياً الفعل لكي يُعدّ جُرما وواضحاً؛ فالغرض من الشرعية الجزائية هو حماية الأشخاص من تعسّف السلطة وضمان العدالة في الإجراءات الجنائية، حيث (يضع للأفراد الحدود الواضحة لتجريم الأفعال قبل ارتكابها).

ولكن التساؤل المهمّ حول هذا المبدأ سيبرز في إشكالية الالتزام بالمبدأ المذكور في معرض التقاضي عن الجرائم الدولية، من ناحية إذا ما كانت الأفعال في وقت سابق تفتقد إلى قانون منصوص لتجريمها؛ فالدفاع قد يدفع بهذا المبدأ لرد التهم الموجّهة إليه، هذا القصور ناتج عن غياب السلطة التشريعية في القانون الجنائي الدولي، واعتماد العُرف الدولي في تحديد الجرم والعقاب؛ الأمر الذي يسبّب إحراجاً للعدالة والنظام القضائي في الإدارة الذاتية.

من أجل استيعاب شامل لمعنى مبدأ الشرعية (المعروف عادة باللاتينية بـ nullum crimen nulla poena sine legeأي: لا جريمة ولا عقوبة إلّا بنصّ قانوني) لا بدّ من الاستهلال بمقدّمة موجزة:

تميل الأنظمة القانونية إلى اعتناق إمّا مبدأ "العدالة الموضوعية" أو مبدأ "الشرعية الصارمة" من أجل تأسيس قانونها الجنائي، وعملاً بمبدأ العدالة الموضوعية، حيث تهدف الأنظمة القانونية إلى ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة أي سلوك قد يسيء إلى المجتمع أو يعرّضه للخطر، بغضّ النظر عمّا إذا كان هذا السلوك قد جُرِّم قانونيًا لحظة ارتكابه؛ فالمصلحة العليا تكمن هنا إذًا في حماية المجتمع من أي تصرّف منحرف من شأنه أن يضرّ هذا المجتمع والنظام القانوني أو يعرضهما للخطر، تأتي هذه العقيدة لتفضّل المجتمع على الفرد favor societies وهو ما قام به النظام القانوني السوفيتي والنازي /45-1933/ بشكل متطرّف وناقد للعدالة الوضعية، وأيضاً شوهد في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الحديثة؛ حيث جاءت العدالة الموضوعية كردّة فعل على انتهاكات الحكومات القمعية والظالمة، حيث لجأت المحاكم إلى" فورمول رادبروخ" /1946/ المبدأ الذي ينصّ على " وجوب النظر إلى القانون الوضعي على أنّه متعارض مع العدالة، فلا يجوز تطبيقه في الحالات التي تشهد

[6] علي عبدالقادر القهوجي ، شرح العقوبات – القسم العام دراسة مقارنة

تناقضاً بين القانون الأساسي والعدالة إلى درجة غير مقبولة؛ ففي هذه الحالة عليه تنحية القانون لصالح العدالة" حازت هذه الصيغة قبولاً واسعاً على صعيد الدراسات القانونية، وهو على هذا النحو تعرّض لنقد مناصري القانون الوضعي.

في المقابل يفترض مبدأ "الشرعية الصارمة" أنّه لا يمكن تحميل الفرد المسؤولية الجنائية ولا يمكن معاقبته إلّا إذا اعتُبر الفعل لحظة ارتكابه جرمًا بموجب القانون المطبّق، أمّا الجذور التاريخية لهذا المبدأ فتتبع من معارضة طبقة البارونات والفرسان لسلطة الملوك التعسّفية، هذه المعارضة التي تم تجسيدها في المادة/ 39 /من "الميثاق العظيم للحريات " (magna charta libertatum) عام / 1215/ متضمّنة أنّ الشخص لن يُعاقَب إلّا وفقاً لأحكام القانون وضمن الحدود التي يرسمها هذا القانون.

مبدأ الشرعية في البلدان الخاضعة للنظـام الرومانو -جرماني والنظام الأنغلو- ساكسوني:

تميل البلدان الخاضعة للنظام الرومانو -جرماني إلى التمسّك بمبدأ "الشرعية الصارمة" باعتباره المبدأ الشامل؛ حيث يتم اللجوء إلى هذا المبدأ للتعبير عن أربعة مفاهيم أساسية:

أولاً: لا يمكن النصّ على الجرائم الجنائية إلّا بنصّ قانوني مكتوب، وتحديدًا عن طريق التشريعات التي يسنّها المجلس التشريعي العام، وليس عبر الأعراف (التي هي أقل دقّة ووضوحاً من الأحكام المكتوبة) أو عبر تشريعات ثانوية (التي تصدرها الحكومـة وليس البرلمان الذي يعبّر عن إرادة الشعب).

ثانياً: يجب أن تلتزم التشريعات الجنائية بمبدأ التحديد، أي؛ أنّه من الضروري أن تكون الأحكام التي تجرم السلوك الإنساني دقيقة وواضحة قدر الإمكان، مـن أجـل توجيه تصرّفات المواطن.

ثالثاً: لا يجوز أن تكون القواعد الجنائية رجعية المفعول، أي أنّه لا تجوز معاقبة شخص على تصرّف إلّا إذا اعتبره القانون إجرامياً وقت القيام به، وبالتالي؛ لا تجوز معاقبة الفرد بموجب قوة قانون تم إقراره في وقت لاحق، أي؛ لا جريمة إلّا بـالقوانين المُسَنّة مسبقاً.

رابعاً: لا يجوز اللجوء إلى القياس في تطبيق القواعد الجنائية (فالقياس يـؤدّي إلى فرض عقوبة على تصرّف معيّن من دون عودة المحكمة إلى النصوص القانونية؛ وذلك لمجرد تشابه هذا التصرّف أو تقاربه من تصرّف آخر سبق أن حكم عليه، ما يؤدّي إلى توسيع نطاق الأحكام الجنائية السائدة على نحو غير ملائم). من الواضح إذًا أنّ هذه المبادئ تهدف كما، ذكر أعلاه، إلى حماية المواطن قدر الإمكان من سلطة الحكومات التعسّفية. باختصار: إنّ الدعامة الأساسية التي يقوم عليها مبدأ "الشرعية الـصارمة" تتمثّل في فرضية مصلحة المتّهم (rei favor) التـي تتنـاقض مـع فرضـية (favor societies) أي مصلحة المجتمع.

غير أنّ البلدان الخاضعة للنظام الأنغلو-ساكسوني (حيث تـسود الاجتهـادات المبنية على سوابق قانونية، أو بالأحرى حيث تشكّل هذه الاجتهادات جزءاً لا يتجزّأ من النظام القانوني) تميل إلى اعتماد منهج مقيّد لهذه المبادئ، لأسباب عدّة:

السبب الأول: أنّ الجرائم بحسب الأعراف والعادة المعتمدة في النظام الأنغلو - ساكسوني (بعكس الجرائم المنصوص عليها في القوانين المكتوبة) تخضع في الحكم عليها للاجتهادات المبنية على سوابق قانونية، فتفتقر بالتالي إلى خاصتين، وهما الصرامة والطابع اليقيني، اللتَين تتّسم بهما التشريعات المكتوبة.

أمّا السبب الثاني: فهو عدم خضوع الجرائم المُدانة، بحسب الأعراف والعادة المعتمدة في النظام الأنغلو -ساكسوني، بالضرورة لمبدأ عدم الرجعية، كما هي الحال عليه في القضايا الإنكليزية الحديثة التي تصدّت فيها المحاكم إلى فئة جديدة من الجرائم، أو في جميع الأحوال أصبحت المحاكم تستبعد أسباب الدفاع التقليدية بكل أشكالها، ومن الملاحَظ أنّ المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان لم تضع مثل هذه الحلول الاجتهادية في دائرة المناقشة، ولم تعتبرها مخالفة للأحكام الأساسية للاتفاقية الأوربية بأي شكل من الأشكال. [7]

فمن الواضح، وفيما يتعلّق بالجرائم الدولية، أنّه يهيمن مبدأ العدالة الموضوعية على المجتمع الدولي، أمّا المبرّرات الكامنة وراء عدم تطبيقه فهو عدم تطوّر القواعد العرفية الدولية التي تغطي هذا المجال تحديداً؛ حيث كان التطبيق الفعلي قائمًا على قواعد عرفية دولية تحظر جرائم الحرب وتعاقب عليها حتى لو بشكل بدائي وبسيط؛ ومن هنا ظهرت حاجة المجتمع الدولي إلى اتباع مبدأ "العدالة الموضوعية" لاسيما مع الظهور المفاجئ لأشكال جديدة وخطيرة جداً من الجرائم (كالجرائم ضدّ السلم والإنسانية)، كما اعتبرت محكمة نورمبورغ أنّ العدالة الموضوعية تعاقب على الأفعال التي تلحق أضرارًا جسيمة بالمجتمع والتي يبغضها أفراده كافة، حتى لو لم تُعتبَر هذه الأفعال جُرما لحظة القيام بها.

ينطبق مفهوم الجريمة في القانون الدولي على مفاهيم متعدّدة المعاني؛ فإلى جانب المعنى المُشار إليه آنفا (جرائم الحرب) يمكن للجريمة أن تشير إلى الأفعال المشابهة للجرائم السياسية في القانون المحلّي، حيث أنّ العنصر الحاسم هو الخطر بدلًا من الذنب، وحيث أنّ المجرم هو العدو وليس الشرير، وحيث تعزّز العقوبة التدبير السياسي لا القرار القضائي، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية جرت محاولات استبدال مبدأ "العدالة الموضوعية" بمبدأ "الشرعية الصارمة" بشكل تدريجي، واقتصر هذا الاستبدال على عاملين اثنين:

أولهما: موافقة ومصادقة الدول على عدد من المعاهدات المهمة حول حقوق الإنسان، والتي جعلت من مبدأ الشرعية ركيزة قانونية في المحاكم المحلّية، كما ورد هذا المبدأ في معاهدات مهمة أخرى كاتفاقيتَي جنيف الثالثة والرابعة لعام 1949 اللتين تتناولان على التوالي قضايا مساجين الحرب والمدنيين، ونظرًا لما تمتّعت به هاتان الاتفاقيتان من قوة في التوسّع وقدرة على التأثير، كان لا بدّ من أنّ تؤثّرا على الإجراءات الجنائية تأثيراً يحتضن المفهوم القائل بأنّه "ينبغي احترام مبدأ الشرعية في هذه الإجراءات باعتباره جزءا لا يتجزّأ من مجموعة حقوق الإنسان". وبعبارة أخرى؛ تم النظر إلى هذا المبدأ من ناحية الحقوق الإنسانية الخاصة بالمتّهم، وليس على أنّه يحصر مبادئ سياسية توجّه الاستراتيجية الجزائية على الصعيد الدولي.

[7] للمزيد (مراجعة قضايا S.Wو/R.C.المملكة المتحدة 1995) احكام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان

أمّا العامل الثاني: فهو توسّع شبكة القانون الجنائي الدولي تدريجياً، عن طريق عدد من المعاهدات التي تجرم سلوك الفرد (كاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1984 ،واتفاقيات جنيف لعام 1949 ،واتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 ، والاتفاقيات المتعدّدة بشأن الإرهاب)؛ فهذه السوابق أدّت إلى بلورة القواعد العرفية الدولية المتعلّقة بالقانون الجنائي أو حتى إلى توضيح عناصر الجريمة أو تحديدها، والدفاع وغيرها من جوانب القانون الجنائي الدولي، ونتيجة لذلك؛ تم وضع مبدأ "الشرعية الصارمة" ولو ضمنيًا في الأنظمة الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ICTYوالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ICTR اللتين أشارتا إلى هذا المبدأ في اجتهاداتهما.

يبرز عيب في القانون الجنائي الدولي، يستلزم عدم غضّ النظر عنه، وهو أنّ القانون الجنائي الدولي يفتقر إلى محكمة جنائية مركزية تتمتّع بصلاحية توضيح القواعد الجنائية المبهمة للمجتمع الدولي، وبعبارة أخرى؛ إنّ مساهمة المحاكم في توضيح القواعد القانونية وتحديدها، كما سبق وذكر، تعاني من أوجه قصور رئيسة أبرزها: إنّ القضاء ليس مركزيا، بل هو مجزّأ وغير موحّد. بالإضافة إلى ذلك حتى لو نفّذت المحاكم الجنائية المحلّية عملية التوضيح المذكورة، ستظل هذه العملية تعاني من عيب آخر وهو أنّ كل محكمة تميل إلى تطبيق المفاهيم العامة الخاصة بالنظام القضائي الذي تخضع له، ما يؤدّي إلى تفسير أو تطبيق متناقض أو متنافر للقواعد الجنائية الدولية.

وفي الوقت الحالي، لا تزال القواعد الجنائية الدولية تشكّل مجموعة من القوانين التي تحتاج إلى الدقة القانونية، وإلى مزيد من التوضيح والتنقية على صعيد التعريفات والمبادئ العامة، مراعاة لهذه الخصائص وحفاظًا على حق المتّهم، وفي الوقت ذاته تلعب بعض المفاهيم دورًا يفوق دورها في أكثرية الأنظمة الوطنية: كالدفع بوجود خطأ في الوقائع أو في الصفة أو في القصد (أو كمبدأ التفسير الضيّق للقوانين الجنائية، أو كالمبدأ القائل بأنّ الشكّ يفيد المتّهم الذي يفرض في حال الشكّ تفسير القاعدة لصالح المتّهم (فتلعب هذه المفاهيم إذًا دور الإجراءات المعادلة التي تهدف إلى تصحيح العيوب وسد الثغرات التي يعاني منها القانون الجنائي الدولي).

المبحث الثاني- مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية على الماضي:

يترافق مبدأ "الشرعية الصارمة" مع قاعدة منطقية وضرورية تنصّ على أنّه لا يمكن تطبيق القواعد الجنائية على الأفعال التي تم ارتكابها قبل سَنّها، ولا يسري ولا يطبّق ولا ينتج آثاراً إلّا على الأفعال التي ارتكبت في ظلّه، أي؛ لا يجب تطبيقه بأثر رجعي، ما لم يتبيّن أنّ هذه القواعد تصبّ في مصلحة المتّهم، وإلّا تمكّنت السلطة التنفيذية أو القضائية أو حتى التشريعية من معاقبة الأشخاص تعسّفيًا على أفعال كانت مباحة وقت القيام بها، وهو ما نصّ عليه قانون العقوبات في إقليم شمال شرق سوريا أيضاً.

ولكن في المقابل؛ يستند مبدأ "العدالة الموضوعية" على ضرورة حماية المجتمع من أنواع الجرائم الجديدة وغير المتوقّعة، والتي تتطلّب أحياناً الذهاب بعيداً إلى حدّ المعاقبة على سلوك كان يُعتبَر شرعيًا وقت القيام به؛ ولهاتين المقاربتَين نتائج متناقضة، وعليه؛ يُطرح السؤال التالي: ما هي المقاربة المتّبعة في الجرائم الخطيرة المرتكبة؟ الطبيعة الخطيرة لبعض الجرائم وشناعة آثارها، تتحتّم الخروج عن هذا المبدأ.

ممّا لا جدل فيه أنّ اتفاقية لندن الصادرة عام 1945 بشأن إنشاء محكمة نورمبرغ، نصّت على نوعين جديدين من الجرائم؛ وهما: الجرائم ضدّ السلم، والجرائم ضدّ الإنسانية، وذات المحكمة "نورمبرغ "عالجت هذين النوعين وفق ما نصّت عليه أحكام الميثاق؛ وبهذا تكون هذه المحكمة قد طبّقت مفهوم القانون بمفعول رجعي، أي؛ أنّها طبقت القانون الدولي بأثر رجعي، وهوما شدّد عليه محامو الدفاع في هذه المحكمة (على الأقل في الشقّ المتعلّق بالجرائم ضدّ السلم).

كما أنّ محكمة ألمانيا العليا في المنطقة البريطانية المحتلّة والمحاكم التي تولّت محاكمة الألمان في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد أيّدت النهج القانوني الذي اعتمدته محكمة "نورمبرغ"، بالرغم من كافة عيوبه، مع أنّ هذا الموقف تمتّع بقوة إقناع ضئيلة في ما يتعلّق بالماضي.

نتيجة بروز مبدأ الشرعية تطوّرت تدريجيًا قاعدة عامة للحد من تطبيق القانون الجنائي بمفعول رجعي في المجتمع الدولي، ما أدّى إلى تجذّر مبدأ عدم رجعية القواعد الجنائية في القانون الجنائي الدولي، وأدّت كذلك إلى حتمية لجوء المحاكم إلى القواعد الجنائية الموضوعية التي كانت سارية وقت ارتكاب الجرم المزعوم. ولكن هذا لا يعني طبعا أنّه لا يجوز للمحاكم تحسين وتوسيع نطاق القواعد الحالية عن طريق التفسير القانوني، وهذا ما وضّحته تحديدًا غرفة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (ICTY).

وباختصار، لطالما طبّقت محكمة نورمبرغ قانوناً جديداً بمعظمه كلّما وجدت أنّ بعض المدّعى عليهم ارتكبوا جرائم ضدّ الإنسانية دون سواها، أو بالإضافة إلى غيرها، لم يكن ذلك خرقًا للقاعدة التي تحظّر على نحو صارم تطبيق القانون بمفعول رجعي، كما لوحظ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أنّه أصبح يُنظَر إلى مبدأ الشرعية على أنّه مبدأ أخلاقي من شأنه أن يخضع للمقتضيات العُليا كلّما تبيّن أنّه لا يصبّ في مصلحة العدالة، أي؛ عندما لا يحاسَب الأشخاص على ارتكاب الفظائع المروّعة.
وتجدر الإشارة إلى أنّ الحظر القانوني الصارم لتطبيق المفعول الرجعي للقانون لم ينصع له حتى الآن القانون الدولي، كما أنّه لا يشكّل مبدأً عامًا للقانون ليكون مقبولًا من جميع الدول، فكيف لجرائم تشكّل فظاعات ألّا يُطبّق عليها القانون ولو بأثر رجعي، خصوصا أنّ الجرائم الدولية تعرف تطوّراً كبيراً يصعب معه مواكبة التشريعات له؟! لذا؛ وجب إلغاء هذا المبدأ على الجرائم الدولية بالذات، وفي هذا الإطار أعربت محكمة نورمبرغ أنّ " مبدأ الشرعية يحقّق بشكل عام مبدأ العدالة، إذ يجيز المعاقبة على الأفعال التي لا ينصّ عليها القانون وقت ارتكابها، في الحالات التي يكون من (غير العدل) السماح بأن "تفلت هذه الأفعال من العقاب"".

بالنسبة إلى هذه المحكمة؛ " فأي شخص يتمتّع بتوجهات أخلاقية قد يلحظ الظلم المرافق لهذه الجرائم، ويرى ضرورة المعاقبة عليها كأحد الواجبات القانونية، وبالتالي؛ يشكّل تطبيق المعاقبة ذات المفعول الرجعي لمعالجة هذا التقصير في تنفيذ الواجبات انسجامًا مع العدالة، وهذا لا يخلّ بالأمن القانوني، بل على العكس يعيد إرساء أسسه وافتراضاته.

وعليه؛ يجب النظر إلى طبيعة القانون الجنائي المتعلّق بالجرائم الدولية على اعتبار أنّه يتألّف، إلى حد كبير، من مجموعة قواعد عرفية تحدّدها المحاكم أو توضّحها أو تنصّ عليها، باختصار: تتكوّن

مجموعة القوانين هذه، إلى حد كبير، من قواعد منبثقة عن الاجتهادات، وبالتالي؛ يجب التوفيق بين مبدأ عدم الرجعية وخصائص القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم الدولية الجوهرية هذه.

المبحث الثالث: إشكالية حظر الحكم عن طريق القياس و الحكم عن طريق تفسير القواعد الواسع النطاق:

يقضي مبدأ الشرعية الصارمة عادةً بعدم توسيع نطاق القواعد الجنائية ومضمونها من قبل المحاكم الجنائية المحلّية (لاسيما في البلدان الخاضعة للقانون الرومانو-جرماني) لتغطية مسألة لا يرعاها القانون (قانون القياسanalogia legis).

إجراءات تقييد حظر اللجوء إلى القياس:

أولاً: يمنع القانون الجنائي ما يُعرف بقانون القياس، وهو توسيع نطاق القاعدة لتغطية إحدى المسائل التي لا يرعاها القانون شكليًا، إلّا أنّه لا يحظر معالجة المسائل التي لا يرعاها حكم أو قاعدة محدّدة عن طريق اللجوء إلى المبادئ العامة للقانون الجنائي أو للعدالة الجنائية أو إلى المبادئ المشتركة للأنظمة القانونية الأساسية في العالم (القياس القانوني) لقد أكّدت المحاكم الجنائية المحلّية والدولية مرارًا وتكرارًا على إجازة اللجوء إلى هذه المبادئ؛ لتحديد ما إذا كانت قاعدة دولية تغطّي مسألة معينة في النزاع، حيث طرحت هذه الإشكالية ضمن إطار "التفسير" وليس التطبيق القائم على "القياس" ولكن مهما اختلفت المصطلحات المستعملة، فقد ساهم اللجوء إلى المبادئ المذكورة في سدّ الثغرات القائمة، وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يجوز الاستناد إلى تلك المبادئ العامة لتجريم سلوك لم تحظّره أي قاعدة جنائية في السابق، إنّما يساعد ذلك فقط على توضيح المحظورات المنصوص عليها في القانون العرفي أو المعاهدات ووضعها ضمن إطار قانوني، بعبارة أخرى؛ لا يكون هذا اللجوء إلى المبادئ من أجل ابتكار فئات جديدة من السلوك الإجرامي، بل من أجل تفسير قواعد قائمة، حيث أنّ التمسّك بخلاف ذلك يعني انحرافًا جدّيا عن مسار مبدأ الشرعية، ممّا يتناقض ومتطلّبات القانون الجنائي الدولي.

ثانيا: استلزمت القواعد الدولية بحدّ ذاتها، في عدد لا يستهان به من القضايا، استخدام القياس عن طريق قاعدة "النوع ذاته "للتفسير القانوني، التي يجب بموجبها تفسير البند العام من منطلق تطبيقه على أشخاص أو أشياء من النوع أو الفئة ذاتها من الأشخاص أو الأشياء، إذا كان هذا البند ضمن القواعد القانونية تابعًا لتعداد فئات معيّنة من الأشخاص أو الأشياء، نذكر على سبيل المثال: القواعد العرفية والمعاهدات التي تحظر الجرائم ضدّ الإنسانية وتعاقب عليها باعتبار أنّها تقع ضمن فئة "الأفعال غير الإنسانية الأخرى" وأحكام اتفاقيات جنيف للعام 1949 التي تجرم "الأفعال غير الإنسانية " باعتبارها مخالفات جسيمة لها؛ فهي تفرض على مَن يتولّى عملية التفسير أن ينظر في الأفعال والتصرّفات الشبيهة لتلك المحظورة من حيث جسامتها.

ثالثًا: يسمح القانون الجنائي الدولي في بعض الحالات باتّباع مقاربة منطقية توحي للوهلة الأولى بأنّها تتعارض وحظر اللجوء إلى القياس، إلّا أنّ العكس صحيح بما أنّها لا تتنافى والمبادئ العامة.

المبحث الرابع- مبدأ شرعية العقوبات:

من المعروف أنّ العديد من الكيانات، لاسيما تلك الخاضعة للتقليد الرومانو- جرماني، تعتبر النصّ في القوانين على عقوبة معيّنة لكل جريمة ضروريًا للغاية؛ من أجل ضمان تطبيق القانون الجنائي بشكل موحّد من قبل كافة المحاكم، وكذلك من أجل التأكّد من أنّ الأشخاص المستهدَفين يدركون العقوبة المحتمَلة التي قد تفرض عليهم في حال خالفوا حكمًا جنائيًا معيّنًا.

المبحث الخامس: إشكالية مبدأ التقادم:

تأخذ العديد من التشريعات المحلّية بمبدأ "التقادم" حيث لديها قوانين تتعلّق بالتقادم في بعض الجرائم أو كلّها، وقد تتراوح فترة التقادم بين عام وثلاثين عامًا، اعتمادًا على خطورة الجريمة، ويسوق الفقه الجنائي عدّة نظريات لتبرير الأخذ بالتقادم بنوعَيه "تقادم الجريمة وتقادم الحكم" ومع ذلك نجد أنّ بعض التشريعات لم تأخذ بمبدأ التقادم، مثل التشريع الإنجليزي، وفيما يتعلّق ببعض الجرائم كجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب فإنها لا تسقط بالتقادم وهذا يعني أنه مهما طال الزمن المنقضي، فإنّه يجوز رفع الدعاوى القضائية على مرتكبي هذه الجرائم، وأصبح عدم سريان التقادم على مثل هذه الجرائم إحدى قواعد القانون العرفي (القاعدة 16 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي) إنّ عدم سريان التقادم يحول دون مرور أخطر الجرائم وتلك الأكثر صعوبة في المقاضاة بدون عقاب.

تُعَدّ اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية التي تم تبنّيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 نوفمبر1968 (قرار الجمعية العامة رقم 2391/23 ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في 11 نوفمبر 1970 من بين الاتفاقيات التي أشارت إلى مسألة غاية في الأهمية، ألا وهي عدم تقادم جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية والعقاب عليهما؛ فالتقادم بموجب هذه الاتفاقية لا يسري على هاتين الجريمتين ولا على العقاب مهما طال الزمن أو قصر، وهي مسألة تحول دون إفلات المجرمين من قبضة العدالة،

كما أشارت في ديباجتها إلى أهمية العقوبة ودورها في تحقيق الردع العام، وعدم تكرار الجرائم التي تعدّ من جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية مستقبلاً بقولها: (إنّ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ ترى أن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية هي من أخطر الجرائم في القانون الدولي واقتناعاً منها بأن المعاقبة الفعالة لجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية عنصر هام في تفادي وقوع تلك الجرائم وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع الثقة، وتوطيد التعاون بين الشعوب وتعزيز السلم والأمن الدوليين وإذ تلاحظ أن إخضاع جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية لقواعد القانون الداخلي المتصلة بتقادم الجرائم العادية يثير قلقا عالمياً لدى الرأي العام العالمي لحيلولته دون ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن تلك الجرائم)

وعليه لا يسري التقادم على الجرائم التالية بصرف النظر عن تاريخ ارتكابها:

(أ) جرائم الحرب كما ورد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية الدولية الصادر في 8 أغسطس 1945، والوارد تأكيدها في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 3 (د -1) المؤرخ

في 13 فبراير 1946 -95 (د -1) المؤرخ في 11 ديسمبر 1946، ولا سيما "الجرائم الخطيرة" المعدودة في اتفاقية جنيف المعقودة في 12 أغسطس 1949 لحماية ضحايا الحرب

(ب) الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم، كما ورد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية الدولية الصادر في 8 أغسطس 1945، والوارد تأكيدها في قراري الجمعية العامة 3 (د-1) المؤرخ في 13 فبراير 1946 و95(د-1) المؤرخ في 11 ديسمبر 1946، والطرد بالاعتداء المسلح أو الاحتلال، والأفعال المنافية للإنسانية والناجمة عن سياسة الفصل العنصري، وجريمة الإبادة الجماعية الوارد تعريفها في اتفاقية عام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، حتى لو كانت الأفعال المذكورة لا تشكل إخلالا بالقانون الداخلي للبلد الذي ارتكبت فيه (المادة 1 من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية).[8]

فالتقادم من أهم الدفوع المؤسسة قانونًا لرفض الدعوى قبل الخوض في موضوعها، ومن حق المتّهم التمسّك بهذا الدفع ما لم تقم التشريعات المحلّية بإدراجها ضمن تشريعاتها الداخلية.

فيما يخصّ الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال شرق سوريا، وحيث أنّ معظم الملاحقات القضائية تتم أمام محاكم محلّية باستخدام التشريعات الجنائية المحلّية (تحديداً جرائم الإرهاب)، فإنّه من الضروري أن تجعل قوانينها المحلّية متوافقة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأن تمتنع عن إعاقة أية إجراءات قانونية تتّخذها المحاكم بخصوص هذه الجرائم، وتتعهّد أيضا بتكييف قوانينها بحيث تضمن عدم تطبيق مبدأ التقادم أو أية قيود أخرى على المقاضاة والعقاب على هذه الجرائم، وفي حالة وجود هذه القيود، يتعين إلغاؤها.

سبل تذليل العوائق، والحلول الممكنة:

أولاً: المواءمة التشريعية للقوانين الجنائية المتعلّقة بالجرائم الدولية وإنفاذها في التشريعات المحلّية:

تختلف القواعد القانونية التي تخصّ الجرائم الدولية عن القواعد المحلّية الداخلية؛ حيث أنّ القواعد القانونية الدولية جزء منها منظّم في الاتفاقيات الدولية، ويشكّل عدم تجريم الأفعال المجرمة دولياً في القوانين المحلّية عقبة حقيقية أمام القضاء في المقاضاة عن الجرائم الدولية، كما أنّ عدم وجود قواعد إجرائية خاصة بالجرائم الدولية يُعتبَر أيضاً عائقاً آخر أمام القضاء للمقاضاة عن تلك الجرائم، حيث لم يعد بالإمكان إجراء المقاضاة عن الجرائم الدولية وفق قواعد إجرائية وُضِعت، بالأساس، للمقاضاة عن الجرائم العادية، كما أنّه من غير العملي لجوء القاضي الوطني إلى التطبيق المباشر للقانون الجنائي الدولي؛ لأنّ ذلك يعني أنّ تحديد أركان الجريمة يكون وفقاً للقانون الدولي، وعيب ذلك يكمن في غياب الوضوح والتحديد بخصوص عناصر التجريم والعقاب، وكذلك إشكالية تطبيق القواعد العامة في قانون العقوبات، ومن أجل إيجاد الحلول للإشكالات المرتبطة بالشرعية الجزائية ينبغي تضمين الجرائم

[8] القاموس العملي للقانون الإنساني
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/dm-sryn-ltqdm/

الدولية في التشريعات العقابية الوطنية، موضّحة فيها جميع عناصرها، وعليه؛ لابدّ للإدارة الذاتية الديمقراطية إدماج تلك القواعد ضمن المنظومة القانونية لها، لتكون قادرة، أقلّها، لإتمامها مهمّة تحقيق العدالة، لذلك ستكون الحاجة لتحقيق هذا الاندماج عن طريق التوافق بين النظام القانوني مع الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص كمواءمة تشريعية، والتي تُعتبَر ذات أهمية لا تقلّ عن تلك الأهمية الخاصة بمسألة التوقيع أو التصديق على اتفاقية دولية خاصة بالجرائم الدولية (اتفاقية روما) مثالاً، وتُعتبَر المواءمة التشريعية بين القانون الجنائي المحلّي خصوصًا ونظام روما مثالاً عمليًا لتلك العلاقة الموجودة بين القانون الجنائي المحلّي والاتفاقيات الدولية.

كما وتأتي مسألة المواءمة التشريعية كأحد أهم الالتزامات المترتّبة على مصادقة الدول على نظام روما، فهدف إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليس فقط وجود هيئة أو كيان دولي لغرض محاكمة المجرمين الدوليين عن انتهاكاتهم الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بل هو كذلك بعث فكرة القضاء على الافلات من العقاب، والذي لا يتسنّى إلّا بوجود قواعد قانونية محلّية متوافقة مع تلك الموجودة في نظام روما، وغير متعارضة مع قواعد أهم اتفاقيات القانون الدولي.

كما أنّ مبدأ "التكامل" الذي يقضي بأولوية اختصاص القضاء المحلّي على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن الحديث عنه إلّا إذا كانت هناك قواعد قانونية محلّية تجرم تلك الجرائم الدولية التي اهتم بها نظام روما؛ فالاختصاص القضائي في جريمة مثل جريمة الإبادة الجماعية لا ينعقد للقضاء المحلّي إلّا إذا كان هذا الأخير يستند إلى نصوص قانونية محلّية تتضمّن تجريم مثل هذه الجرائم الدولية، و إلّا وفي هذه الحالة فإنّ القضاء المحلّي سيكون عاجزا نظرياً عن ذلك (إنّ عجز القضاء المحلّي في نظر قضايا جرائم دولية نظرياً لعدم وجود قواعد قانونية محلّية مجرمة لمثل هذه الجرائم، أمرٌ يمكن تجاوزه إذا قام القضاء المحلّي بتكييف تلك الجرائم على أنّها جرائم عادية تنتمي إلى ما جرّمه القانون المحلّي؛ لكن رغم هذا، سيبقى إشكال مدى توافق العقاب مع جسامة الجرم المرتكب)

ففي ديباجة "نظام روما" إشارة لفكرة المواءمة التشريعية؛ حيث نصّت الفقرة الرابعة منها على: "أنّ أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألّا تمر دون عقاب، وأنّه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعّال من خلال تدابير على الصعيد المحلّي وتعزيز التعاون".

وبالإضافة إلى كون مثل هذه المواءمات التشريعية بمثابة تدابير محلّية تجد إلزاميتها، نوعًا ما، في الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والمتمثلة هنا بنظام روما واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 باعتبارها، كذلك، أرضية وسابقة لنظام روما، فقد نصّت على وجوب معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية في التشريعات المحلّية، لذلك؛ تسعى الكثير من الأطراف إلى تجريم الانتهاكات الدولية في صلب تشريعاتها المحلّية، و قد اختلفت الأساليب المتّبعة في ذلك؛ حيث تلجأ بعض الدول إلى أسلوب الإحالة، كما تلجأ دول أخرى إلى الاندماج أو الاستقبال حسب الفلسفة القانونية لها.

وعن أسلوب الإحالة: كطريقة لتجريم الأفعال الواردة في نظام روما، وكشكل من أشكال المواءمات التشريعية لهذا النظام، فإنّه الأسلوب الذي يعرف كذلك بتسمية التنفيذ غير المباشر أو التجريم العام، فالجرائم الجسيمة والتي تدخل فيها تلك المنصوص عليها في نظام المحكمة الجنائية الدولية، يمكن تجريمها في القانون المحلّي عن طريق إدراج مادة تحيل إلى الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي

الإنساني ونظام روما وغيرها من الاتفاقيات الإنسانية والقانون الدولي بشكل عام، وبالتالي؛ يظهر أنّ آلية الإحالة تقوم بأن تحيل مسألة التجريم إلى نظام روما عن طريق مادة قانونية داخلية، والتي من خلالها ينشأ التزام المواءمة التشريعية لنظام روما.

يلاحظ أنّ أسلوب الإحالة خيار بسيط يتيح المعاقبة على جميع الانتهاكات المنصوص عليها في نظام روما، وذلك عن طريق إشارة مرجعية بسيطة إلى هذا النظام؛ حيث لا تكون هناك حاجة إلى تشريع محلّي جديد أو تعديل التشريع القائم عندما يجري تعديل نظام روما، غير أنّ أسلوب الإحالة قد لا يحقّق مبدأ الشرعية؛ لأنّ هذه الوسيلة قد لا تتيح أي تمييز بين العقوبات بما يتّفق وجسامة الفعل، والقاضي في المحكمة المحلّية سيحدّد ويفسّر القانون على ضوء أحكام القانون الدولي، ومهمّته ليست بيسيرة؛ لأنّ تعريف الجرائم الجسيمة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية عموماً، ونظام روما بالأخص، عادة ما يكون غامضاً و لا يتّفق ونمط الصياغة الذي يألفه القاضي عادةً في التشريعات المحلّية.

بالإضافة إلى أسلوب الإحالة كنهج تشريعي لتجريم الأفعال، هناك أسلوب "الاندماج أو الاستقبال أو التجريم الخاص" ويعرّف كذلك بالتنفيذ المباشر، وتقضي آلية الاندماج أنّه و من خلال السلطة التشريعية المحلّية يتعين أن يورد نصوصاً واضحة عن تعريف الجريمة الدولية وبيان أركانها وعقوباتها، وعلى هذا النحو يظلّ - نظام روما - الذي تتكفّل نصوصه بتحديد الجرائم والعقوبات مصدراً للتجريم والعقاب، ويكون التشريع المحلّي وحده المصدر إذا أدمج الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية داخل التشريع وأفرد لها العقوبات المناسبة، وأسلوب الاندماج أو كما يُعرف بالتجريم الخاص يعتمد على نقل السلوكيات التي تعتبرها المعاهدات الدولية، مثل نظام روما، جرائم إلى القانون المحلّي، و يكون هذا النقل إمّا بالصيغة الأولى؛ عن طريق نقل قائمة الجرائم كاملة إلى القانون المحلّي بنفس العبارات الواردة بالمعاهدات مع تحديد العقوبات التي تنطبق عليها (الادراج الحرفي)، أو بالصيغة الثانية؛ عن طريق إعادة التعريف، أو بإعداد صياغة خاصة للجرائم بتحديد تعريف و أركان وعقوبات هذه الجرائم وفقًا للمصطلحات التشريعية المستخدمة في القانون المحلّي، ويكون:

إمّا موسّعاً: (يمكن أن يكون إدماج الجرائم الدولية في التشريعات المحلّية عن طريق توسيع نطاق الجرائم الواردة في نظام روما الأساس؛ حيث يتم من خلالها التوسّع في مفهوم جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب، وتهدف إلى إعمال مبدأ سيادة التشريع، لوضع التشريع الجنائي اللازم بما يتوافق مع المعاهدات الدولية ومعايير حقوق الإنسان، وتُعتبَر أوروغواي من الدول التي أخذت بهذه الطريقة).

أو مقيّداً: تتّسم بالتضييق من نطاق الجرائم الواردة في نظام روما الأساس، وتُعتبَر فرنسا من الدول التي تبنّت هذه الطريقة في إنفاذ الجرائم الدولية في تشريعاتها العقابية الأولى.

إنّ إيجابية أسلوب الاندماج هو أنّه عند إدراج الجرائم المنصوص عليها في نظام روما على نحو منفصل في القانون الجنائي المحلّي، فإنّ هذا يتيح تطبيق الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية - نظام روما- والمعاقبة عليها على الصعيد المحلّي، حتى ولو لم يكن ذاك الكيان طرفاً فيها، كما أنّ أسلوب الاندماج فيه تيسير لمهمّة الأشخاص المسؤولين عن تطبيق القانون، وذلك بإعفائهم من العبء

المضني المتمثّل في البحث والمقارنة والتفسير في مجال القانون الدولي، غير أنّ أسلوب الاندماج تعيبه عيوب منها: اعتبار هذا الأسلوب مهمّة كُبرى بالنسبة للمشرّع تتطلّب جهدًا كبيرًا في البحث والصياغة، كما أنها قد تستلزم المراجعة الشاملة للتشريع العقابي القائم، وحتى وإن كان التجريم بالاندماج شديد الاكتمال والخصوصية فقد يفتقد إلى المرونة المطلوبة لإدراج التطوّرات ذات الصلة بالقانون الدولي الجنائي، بحيث يلزم التعديل وفقا للتطوّرات التي تلحق بنظام روما.

إنّ الاختلاف الموجود بين الأسلوبين يبقى بلا أهمية مادام أنّهما يتفقان في ضرورة تواكب وتلاءم التشريع المحلّي مع نظام روما هذه المواكبة يعد ضمانا لبقاء اختصاص النظر في الجرائم الدولية للولايات القضائية المحلّية على حساب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، كما يُعَدّ الشرط الأولي والقانوني للتجسيد الفعلي لمبدأ التكامل؛ حيث يكفل القضاء المحلّي بنجاعة النظر في تلك الجرائم ابتداءً ومن دون تدخّل دولي.

- يمكن القول أنّ المواءمة التشريعية للقانون الجنائي للإدارة الذاتية الديمقراطية مع الاتفاقيات الدولية ضرورة حتمية، إذا أرادت الارتقاء بمفاهيم العدالة والتجريم والعقاب وفق الفلسفة الأخلاقية لها فيما يتعلق بالعدالة والقانون، ولدحض الاحتجاج بمبدأ الشرعية الجزائية "لا جريمة ولا عقوبة إلّا بنص" وذلك بالقول إنّ الأفعال لم تكن تُعتبَر من الجرائم طبقاً لقواعد القانون السارية آنذاك ولم تحدّد العقوبات مُسبقاً.

ثانياً: العدالة الجنائية عن الجرائم الدولية "مبدأ مارتينيز":

ظهر "مبدأ مارتينيز" لأول مرة من خلال الرأي الذي أدلى به فيورد فيورج مارتينيز مندوب قيصر روسيا (نيكولاس الثاني) في مؤتمر السلام لسنة 1899 حول الوضع القانوني للمدنيين " إنّه في الحالات غير المشمولة بالأحكام يبقى المدنيون في حماية وسلطان مبادئ قانون الأمم التي استقر عليها الحال بين الشعوب المتمدّنة، وقوانين الإنسانية ومقتضيات الضمير العام( ) "[9]

إنّ العدالة في إطار القانون والاحتجاج بها والركون إلى إلزاميتها في وجه المخاطبين بأحكامها هي التي تنظّم بقواعد قانونية ملزمة، وتستمدّ قوتها من التطبيق، وفي هذه النقطة هل يمكننا الحديث عن العدالة " كفكرة مستمدّة من المثل العليا للعقل البشري (أي بموجب القانون الطبيعي) لتلبّي ضمير الإنسانية من دون أن يتدخل المشرع في اعتمادها (مجرد قواعد مثالية أخلاقية).

إنّ الصيغة التي تضمّنها مبدأ مارتينيز كان له تأثير كبير على وضعية العدالة في الجرائم الدولية، لما كان القانون الدولي مصدراً من مصادر التجريم في القانون الجنائي الدولي وفقاً لما أكّدته الأمانة العامة للأمم المتحدة في تقريرها الذي عُرِض في النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، والذي نصّ على: " إنّ تطبيق مبدأ لا جريمة بغير قانون يتطلّب قيام المحكمة الدولية بتطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي التي أصبحت من دون أدنى شك جزءاً من القانون العرفي"(اعتُمِدت هذه الصياغة في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 في المادة الخاصة بالانسحاب من الاتفاقيات المذكورة

[9] الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لاهاي 18 اكتوبر 1908 انظر الرابط
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/62tc8a.htm

في المواد62-63-142-158) المنصوصة على الشكل التالي: "لكلّ طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حقّ الانسحاب من هذه الاتفاقية ويبلغ .... ولا يكون له أيّ أثر على الالتزامات التي يجب أن تبقى أطراف النزاع ملتزمة بأدائها طبقاً لمبادئ القانون الدولي الناشئة من الأعراف الراسخة بين الأمم المتمدّنة، ومن القوانين الإنسانية، وما يمليه الضمير العام"[10]

وأضيف كذلك في الفقرة /2/ من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 التي نصّت على: " تتعهّد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم وأن تفرض احترام هذا الملحق (البروتوكول) في جميع الأحوال وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام على الأوضاع التي نصّت عليها المادة الثانية المشتركة فيما بين هذه الاتفاقيات."

يُعتبَر مبدأ مارتينيز مصدراً من مصادر التجريم في القانون الجنائي عن الجرائم الدولية، وهو مبدأ من مبادئ القانون الإنساني، ولا يمكن التشكيك في وضعيته؛ حيث ذهبت المحكمة العسكرية الأمريكية في نورمبورغ بقولها: "إنّ الديباجة – الواردة في اتفاقية لاهاي 1907 التي ورد فيها مبدأ مارتينيز- ليست مجرّد إعلان نوايا، وإنّما هي أيضاً شرط عام يجعل العادات الراسخة بين الأمم المتحضّرة وقوانين الإنسانية وما يمليه الضمير العام معياراً قانونياً يطبّق في الحالات التي لا تشمل فيها الأحكام المحدّدة للاتفاقية واللائحة الملحقة بها حالات معينة تحدث في الحرب أو تكون ناتجة عنها". إنّ شرط مارتينيز جزء من القانون الدولي العرفي، ووسيلة فعّالة لمعالجة التطوّر السريع للتقنية العسكرية.

يُعَدّ مبدأ مارتينيز اعترافاً بالاستقلال القانوني لمبادئ الإنسانية وإملاءات الضمير العام، وهو ما ذهب إليه قضاة أمثال: شويبل وأودا ووي ارمانتري وكوروما وهيغينيز، ومنهم القاضي شهاب الدين الذي أبدى رأياً معارضاً في فتوى مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، بقوله: "إنّ الاعتبارات الإنسانية تولّد في حدّ ذاتها التزامات ذات طابع قانوني" مستنداً بذلك إلى ما ذهبت إليه محكمة الولايات المتحدة الأمريكية في نورمبورغ وحجج وأسانيد أخرى، ووجد هذا الرأي تأييداً لعدد من الباحثين كي يؤكّدوا بموجب ذلك نظريتهم بشأن إثبات أنّ الاعتبارات الإنسانية صارت اليوم بحدّ ذاتها مصدراً مستقلّاً للقانون الإنساني الدولي، وما ذهب إليه القاضي ألفاريز عبر رأيه المنفرد في قضية قناة كورفو "إنّ خصائص الجنحة الدولية هي أنّها عمل منافٍ لعواطف الإنسانية".

وعليه؛ يلاحَظ أنّ تأثير شرط مارتينيز هو قلب الافتراض التقليدي للقانون الدولي، فلا يمكن أن نقول في القانون الإنساني إنّ ما لم يُحظَر صراحة في المعاهدات أو العرف يكون مُباحاً؛ لأنّ مبدأ الإنسانية وما يمليه الضمير العام يمثّلان عوامل تقييدية قانونية، ولاشكّ أنّ هذه العوامل هي التي منعت الدول في الواقع من استخدام الأسلحة النووية منذ عام 1945؛ لأنّه ما من شكّ في أنّ هناك وصمة عار قوية مرتبطة باستخدامه.

- مبدأ مارتينيز باعتباره انعكاساً للقانون الطبيعي والالتزامات الأخلاقية:

[10] اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949

يُعتبَر المبدأ المذكور مرجعاً أخلاقياً مُستمدّاً من القانون الطبيعي، وأنّه يوفّر الصلة بين المعايير الوضعية للقانون الدولي التي تحكم النزاعات المسلحة والقوانين الطبيعية , فمبدأ مارتينيز ينشئ وسيلة موضوعية لتحديد القانون الطبيعي " بما يمليه الضمير العام " وهذا ما يجعل القوانين التي تحكم النزاع المسلح أكثر ثراءً ممّا لو كانت منحصرة في القواعد الوضعية؛ ويسمح بالتالي بمشاركة الجميع في تنميتها، وهذا الرأي يؤيّده المستشار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية لراوندا (جون سيرون) بقوله: "إنّ المبدأ - مبدأ مارتينيز - يستدعي قانوناً طبيعياً لتوفير حماية متبقّية من الأفعال التي لم تحظرها صراحة النصوص الوضعية النافذة، ومن ثم يجب أن يُفهم من مبدأ مارتينيز أنّه حتمية أخلاقية ولو لم يكن مدوّنًا في النصوص الملموسة والدقيقة".

ويدعم هذا الرأي أيضاً الباحث الروسي فلاديمير بوستاغاروف قائلاً: "إنّ مبدأ مارتينيز نقطة الوصل بين القانون الوضعي والطبيعي". مستندًا إلى ما ذهبت إليه محكمة نورمبورغ من أنّها اعتمدت بدقة على قواعد القانون الطبيعي في تعريف جرائم القيادة العسكرية النازية، وتأكيدها الأهمية الدائمة للقانون الطبيعي بوصفه أساساً للقانون الدولي المعاصر.

فمارتينيز يؤكّد وجود قواعد عرفية لسدّ أي ثغرة في القانون الإنساني الحالي، (هنا نتساءل: ما هي القواعد العرفية؟ وهل أعراف الدول تنطبق عليها قول القاعدة العرفية الدولية؟) وهو ما أكّده رئيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ثيودور ميرون، بقوله: إنّه من المتّفق عليه عموماً هو أنّ مبدأ مارتينيز يعني، على أقل تقدير، أن يكون الأشخاص المتأثّرون من الحرب والمعرّضون للانتهاكات الدولية محميّين وفق القانون الدولي الإنساني، حتى وإن لم تكن الاتفاقية المكتوبة قد حمتهم "ما لا تحظره المعاهدة لا يعني بالضرورة أنّه قانوني"، فهو يُعَدّ تذكيراً بأنّ العُرف يبقى مُلزِماً في حالة غياب القواعد الاتفاقية؛ فبموجب هذا الرأي تخضع النزاعات المسلّحة في تنظيمها لقواعد القانون الدولي العُرفي عندما تكون المعاهدات صامتة أو غير قابلة للتطبيق لأيّ سبب من الأسباب.

- مبدأ مارتينيز مصدراً للتعجيل بإنشاء قواعد عُرفية معنية بالحماية الدولية:

إنّ القاعدة العُرفية تتكوّن بتوافر عنصرَين: 1-الممارسة الموحّدة. 2-الشعور بالإلزامية، وهو ما أكّدته محكمة العدل الدولية في أكثر من مناسبة؛ فوفقاً لرأي القاضي أنطونيو كاسيزي قاضي المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ومن ورائه المحكمة ذاتها: إنّ مبدأ مارتينيز يقدّم استثناء للمتطلّبات الأساسية لتكوين عنصرَي العُرف الدولي؛ فالعرف الدولي يكفي استناداً إلى مبدأ مارتينيز لتكوين الرأي القانوني المؤدّي دوراً أكبر ممّا تؤدّيه ممارسة الدول ذاتها.

معنى هذا أنّ مبدأ مارتينيز يبيّن بوضوح أنّ مبادئ القانون الدولي الإنساني الدولي قد تنشأ من خلال عملية عُرفية تحت ضغط مطالب الإنسانية أو ما يمليه الضمير العام، حتى عندما تكون ممارسة الدول ضئيلة أو غير متّسقة لتكوين العنصر المادي للعّرف، أمّا العنصر الآخر المتعلّق بالإلزامية فإنّه يتكوّن نتيجة الضرورات الإنسانية أو الضمير العام، وهو العنصر الحاسم الذي يبشّر بتكوين قاعدة عرفية عامة أو مبدأ من مبادئ القانون الإنساني، بل يذهب بعضهم أبعد من ذلك؛ مفسّراً مبدأ مارتينيز بوصفه أساساً لتكوين قاعدة قانونية ذات طابع عُرفي ولا تستند إلى ممارسة الدول وإلى الاعتقاد بالإلزام، بل إلى أساس أخلاقي، لأنّ للأوامر الأخلاقية – وفقاً لهذا الرأي المنصوص عليه في مبدأ

مارتينيز – القدرة على الاستعاضة عن ممارسة الدول والاعتقاد بإلزاميتها عندما تكون مصالح البشرية في حاجة إلى الحماية؛ المادتان 51 (البند 6) و52 (البند1) من البروتوكول الإضافي الأول؛ حيث تلزم الدول غير الأطراف في البروتوكول أيضاً.

ومن تأثيرات مبدأ مارتينيز في العدالة الجنائية الدولية بالتحديد أنّها خفّفت من صرامة مبدئها المعنيّ بمشروعية الجرائم والعقوبات والنتائج المترتّبة عنها؛ وذلك من خلال إضفاء جانب من المرونة لينسجم مع طبيعة القانون الجنائي الدولي، نظراً إلى تداخل مصادره وغموض الكثير من نصوصه، ولا سيّما المتعلّقة بالقواعد العُرفية، على خلاف القانون المحلّي الجنائي الذي عادة ما تشمل نصوصه بأنّها وثيقة موحّدة حيث أنّ المبدأ المعنيّ بمشروعية الجرائم والعقوبات، على جموده وصرامته والنتائج المترتّبة عليه، والمتمثّلة في التفسير الضيّق أو الحرفي المطابق للقانون، وعدم القياس في الجرائم والعقوبات، والشكّ الذي يفسّر لمصلحة المتّهم، وعدم رجعية القوانين على الماضي، إذا ما اعتُمد بحرفيته في ظل حداثة القانون الجنائي الدولي واتساع وجسامة الجرائم المرتكبة وتعقّد وقائعها وتداخلها، فإنّه يعني الإفلات من العقاب على جرائم هزّت الضمير العام العالمي، وهدّدت أمن المجتمع الدولي وسلمه (كجرائم داعش والدولة التركية مثالاً في كردستان)، وهو مالا يتّفق مع مقتضيات العدالة الجنائية الدولية، ولذلك كلّما واجهت المحاكم الدولية معوقات المشروعية وتفسيرها الصارم لجأت إلى مبدأ مارتينيز؛ للتخفيف من صرامة المشروعية، ومن ثم صوغ مبادئ تنسجم مع طبيعة القانون الجنائي الدولي، وجسامة الجريمة الدولية ووقائعها، وبالتالي؛ استطاعت المحاكم التوسّع، بموجب مبدأ مارتينيز، في تفسير النصوص القانونية، وعند وقوع الشكّ في الوقائع أو النصوص فإنّها لا تفسّر لمصلحة المتّهم ابتداءً، وإنّما تمضي المحكمة قُدُماً حتى تتيقّن من الوقائع والنصوص المعنيّة بها بعد سدّ ثغراتها أو توضيح غموضها، بما توفّره الممارسات الدولية أو الرأي القانوني.

تطبيقات مبدأ مارتينيز في بعض القضايا المتعلقة بجرائم الحرب:

ففي قضية كلينغه عام 1946 (وهو المتّهم بجريمة إساءة معاملة الوطنيين النروجيين وتعذيبهم) حكمت محكمة الموضوع بالإعدام، فطعن المتّهم بقرار المحكمة العليا، مدّعياً أنّ تطبيق المرسوم الملكي الذي نصّ على عقوبة الإعدام في الجرائم المتّهم بها ونصّ على سريانه على الجرائم المرتكبة قبل مايو 1945 كان متناقضاً مع المادة /97/ من الدستور النروجي، الذي يقضي بعدم رجعية القوانين الجنائية إلى الماضي؛ فكان ردّ المحكمة أن رفضت هذا الادّعاء بالأغلبية، وذكر القاضي (ساكو) الذي أصدر الحكم بأنّ أعمال التعذيب الخطرة التي أُدين بها المتّهم لم يحظرها القانون النرويجي فحسب، بل كانت تتعارض أيضاً مع "قوانين الإنسانية" و"إملاءات الضمير العام" المذكورة في مبدأ مارتينيز؛ لذلك وجبت معاقبة مرتكبي جرائم الحرب بأحكام تنسجم مع جسامة الجريمة، بما في ذلك حكم الإعدام.

ومنها أيضاً محكمة التمييز الهولندية في قضية راوتر الألماني الجنسية في عام 1949 (وهو المتهم بجرائم ضدّ الإنسانية ضدّ الهولنديين)، وبعد صدور قرار الإعدام طعن في الحكم بحجّة أنّ القانون الهولندي الذي جرُم ما تُعرَف بالجرائم ضدّ الإنسانية جاء بعد أفعال المتهم بها؛ وبذلك لا تجوز رجعية القوانين، تأكيداً لمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلّا بنصّ"؛ فكان جواب المحكمة أن رفضت هذا الادّعاء، واستندت إلى أنّ هذه الجريمة تجد أساسها الدولي في اتفاقية لاهاي عام 1907 وهي تُعرَف بجرائم

الحرب، كما استندت إلى مبدأ مارتينيز لتصل إلى نتيجة مفادها أنّ كلّ انتهاك مُتعمَّد لقواعد الحرب الدولية الراسخة تشكّل جريمة دولية، مع تأكيد أنّ مبدأ عدم رجعية التشريع الجنائي ليس مطلقاً؛ بمعنى أنّ تطبيقه لا يمكن أن يحول دون تطبيق المبادئ الأخرى التي يشكّل الاعتراف بها مصدر قلق بالغ الأهمية بالنسبة للنظام القانوني.

كما ردّت المحكمة العراقية في محاكمات ما تُعرف بقضية "الدجيل" بأنّ الجرائم ضدّ الإنسانية والتطهير تعدّ مستقرّة في القانون الدولي العام استناداً إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق، وأكّدت المحكمة أنّ قانون المحكمة لم يخلق الجريمة بل كاشفاً للصفة الجنائية لهذه الأفعال، ولا يجب وفقه الإفلات من العقاب.

إنّ كلاً من المتطلّبات الإنسانية وإملاءات الضمير العام تقدّم معايير قانونية مستقلّة، لتؤكّد دور التشريعات في اعتمادها من خلال إثباتها أنّه عندما تريد المحاكم أن تتحقّق من محتوى هذه المعايير فإنّما يكون ذلك بالرجوع إلى رأي الدول في مدى اعتبار أمر ما هو من متطلّبات الإنسانية أو إملاءات الضمير العام، كالرجوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقرير ذلك.[11]

(في معرض قانون مكافحة الإرهاب ومحكمة الدفاع عن الشعب)

قامت ما تسمّى "الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش وداعميه بحملة واسعة النطاق من أعمال العنف والانتهاكات المنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضدّ المدنيين والسكان في شمال شرق سوريا والمجموعات العرقية والدينية الأخرى في كردستان بشكل عام، ارتقت تلك الأفعال إلى جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية.

و قد أكّدت العديد من الفعاليات القانونية الدولية على هذا الأمر؛ فالمفوّضية المستقلّة الدولية للتحقيق في سوريا (IICIS) والتي تأسّست في عام 2011 بنصّ القرار المرقّم [1](1/S-17) الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، و كذلك فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المختصّ بجرائم داعش المعروف بـ (UNITAD) والذي تأسّس بالقرار المرقّم (2379) الصادر عن مجلس الأمن ، قد ثبّتتا في تقاريرهما بأنّ التنظيم المذكور قد ارتكب الجرائم الدولية الأشدّ خطورة المذكورة أعلاه، كما أكّدت مفوضية التحقيق في سوريا - في أهم تقرير لها في العام 2016 وتحت عنوان (قد أتوا للتدمير)- أنّ التنظيم ارتكب الجرائم الدولية الثلاثة بمختلف صورها ومسمّياتها، وهذا ثابت بصورة جلية، وقدّمها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة و طالبت فيها المفوضية بتأسيس محكمة دولية خاصة لمحاكمة مسلّحي داعش، والملاحَظ -لحد الان- أنّ مسلّحي داعش المقبوض عليهم، وخاصة السوريين منهم، لدى الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال شرق سوريا، تتم مقاضاتهم وفقًا لقوانين مكافحة الإرهاب، وهذا يشكّل، من وجهة نظر معيّنة، عقبة في الوصول السليم إلى العدالة الجنائية، ويشكّل في نفس الوقت قصوراً تشريعياً لابدّ من وجود مقتضى لمعالجته، لعلّ عدم وجود تشريع محلّي يدرج هذه الجرائم في إطاره ارتباطًا بوجود قانون داخلي خاص بالقوانين الدولية، يمثّل العائق الأكبر في تحقيق المسار الصحيح للمحاكمات، وعليه؛ لابدّ على الإدارة الذاتية الديمقراطية في

[11] انظر في فتوى مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها لمحكمة العدل الدولية

إقليم شمال شرق سوريا من اللجوء إلى خطة تشريعية في تجريم الأفعال الإرهابية، قد لا يجوز اللجوء إليها في حالات الجرائم العادية، وبالتالي؛ فإنّ مجمل الإجراءات الممنوحة لسلطات التحقيق وللسلطات المكلّفة بالتنفيذ، بموجب القانون المحلّي، قد لا تُعَدّ نافذة وفق الإجراءات الجزائية العادية والسياسة التشريعية للجرائم العادية.

شرّعت الإدارة الذاتية في مواجهة الإرهاب قانونًا خاصًّا ومستقلًّا، وعلّة ذلك أنّ جرائم الإرهاب تقتضي تغييراً في المواجهة التشريعية، حيث أصدر المجلس العام قانون مكافحة الإرهاب رقم /7/ لعام 2021 وتمّت المصادقة عليه، ويتضمّن هذا القانون تعريفاً للإرهاب وقائمة بعدد من الأفعال " الإرهابية " والعقوبات والأعذار المحلّة والمخفّفة، أثار هذا القانون في الوقت ذاته عددًا من التساؤلات المتعلّقة بتوافق نصوص القانون مع أصول التجريم، ومدى خروجه عن تلك القواعد والأصول، ومدى شمول قانون الإرهاب على الأحكام الإجرائية الخاصة، وهل الاكتفاء بقانون الإجراءات الجزائية للجرائم العادية وخاصةً بالنسبة للقواعد الخاصة بالتحقيق والاتهام في هذه الجرائم كافياً لضمان الحقوق والحريات؟ خاصة أنّ قانون الإرهاب يتبنّى سياسة التشدّد في العقوبات؛ ما يستلزم توفير ضمانات ضدّ التعسّف في استعمال السلطات الممنوحة لأجهزة الضبط والتحقيق.

وهل السلطات الواسعة الممنوحة للنيابة العامة أثناء التحقيق تكفل الفاعلية في مكافحة جرائم الإرهاب؟ وهل تتعارض هذه السلطات الواسعة مع حقوق الفرد وحريته المكفولة في ميثاق العقد الاجتماعي؟ وهل هناك مراعاة للقواعد المقرّرة في وجوب تناسب العقوبة مع جسامة الجريمة ودرجة الإثم لدى الجاني؟

وهل نظام محكمة الدفاع عن الشعب - فيما يتعلّق بآلية البحث والعثور على اسم الموقوف لدى ديوان النيابة ونظام التصاريح والمحكوم عليهم بالمؤبّد - بشكله الحالي، ملائم ومحكم لعدم استغلال المراجعين؟ كما أنّ عدم انتظام في معايير طبيعة عمل المحكمة؛ حيث لا يوجد تعيين للجهة التي تحدّد فيما إذا كانت هذه الجريمة إرهابية أم لا، وخاصة أنّ تعريف قانون الإرهاب جاء للعمل الإرهابي وليس للجريمة الإرهابية؛ فالأمر عائد إذًا إلى تقدير النيابة العامة من دون وجود معيار تتقيّد به، وإنّ فتح الباب أمام النيابة بهذا الشكل يؤدّي إلى إعطائها صلاحيات واسعة ومن دون محدّدات لها أو وجود رقيب عليها، وعليه؛ لابدّ من تحديد قانوني دقيق لطبيعة المعيارَين (العمل الإرهابي –الجريمة الإرهابية) حتى لا تتضارب الأحكام باختلاف الأشخاص وأهوائهم.

وهل قرارات قاضي التحقيق قابلة للطعن؟ فممّا لاشكّ فيه أنّ عدم قابلية قرارات قاضي التحقيق للطعن يشكّل أمراً خطيراً؛ حيث يؤدّي إلى الإخلال بضمانات المتّهم وحقوقه، وإلى الإخلال بنظام التقاضي على درجتَين، وبحق الطعن، كما أنّ لطول مدّة التوقيف الاحتياطي عدة آثار سلبية على المحكمة.

الاعتماد على قانون العقوبات بتجريم العمل الإرهابي:

نصّ قانون العقوبات على تجريم بعض الأعمال التي اعتبرها إرهابية، والعقوبة المقرّرة لها، كالمؤامرة التي يكون الهدف منها ارتكاب عمل إرهابي، وجريمة إنشاء جمعية بقصد تغيير كيان

الإدارة الذاتية الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية باستخدام الوسائل الإرهابية.... فعلى سبيل المثال نصّت المادة /131/ منه على ما يلي: "يُعاقَب بالسجن المؤبّد المشدّد كلّ مَن:

-التحق بالقوات المسلحة لدولة أو جهة تكون في حالة حرب مع الإدارة الذاتية.

- تدخّل بأي كيفية في جمع المقاتلين أو الأموال أو المؤن أو العتاد لصالح دولة أو جهة في حالة حرب مع الإدارة الذاتية."

الجرائم الموجّهة ضدّ المصالح الأساسية للإدارة الذاتية داخلياً والمادة /140/ "-أنشا أو أدار، خلافاً للقانون، جمعية أو هيئة أو منظّمة أو جماعة أو عصابة أو تولّى زعامتها أو قيادة ما فيها، بقصد ارتكاب الجريمة في الفقرة السابقة، أو مهاجمة طائفة من السكان، أو إحداث الرعب بين الناس وإشاعة الفوضى، أو مقاومة رجال الجهة العامة في تنفيذ القوانين والتعليمات النافذة."

,,وبالإضافة إلى تلك الأحكام الواردة في قانون العقوبات، فقد تضمّنت بعض القوانين الأخرى تجريماً للإرهاب وتمويله,,

الاعتماد على قانون مكافحة الإرهاب رقم /7/ لعام 2021

أثار تعريف الإرهاب جدلاً واسعاً في الفقه القانوني، إلّا أنّ هذا لم يمنع محاولة تحديد المفهوم في كونه يتميّز عن جرائم العنف، وعليه؛ فإنّ الاتجاه التشريعي الذي لا يضع تعريفاً للإرهاب، ويقتصر على تحديد أفعال معينة توصف بأنّها جرائم إرهاب، هو أسلم الاتجاهات والأجدر بالتبنّي.

ولتحديد جرائم الإرهاب فإنّ أغلب التشريعات قد سلكت احدى الوسيلتين:

إحداها: النصّ على تعريف معيّن للإرهاب، ثم اتباعه ببعض الأفعال التي ترتبط بهذا التعريف، وغالباً ما يجمع قانون العقوبات بين دفّتيه هذه الأفعال، ولكن هنا المشرّع يقوم بإفراد الجرائم المنتقاة بهذا الصدد بأحكام موضوعية وإجرائية خاصة، ويستند هذا النهج في تمييز الجرائم الإرهابية عن الجرائم الأخرى، إذ لما كانت الأفعال الإرهابية مثل القتل والجرح الإيذاء هي أفعال مجرمة وفق قانون العقوبات، فإنّ النصّ على تجريمها بوصفها جرائم الإرهاب يتطلّب تحديد الضابط الذي يميّز هذه الأفعال بوصفها الجديد.

في الوسيلة الثانية تعتمد التشريعات على الاكتفاء بتجريم بعض الأفعال المعتبرة إرهابية دون وضع تعريف محدّد للإرهاب؛ حيث تلاقي صعوبات في تعريفها وصياغتها، مما قد تمسّ الحقوق والحريات.

يبدو أنّ الإدارة الذاتية قد اتّبعت النهج الأول؛ فحدّدت في قانون مكافحة الإرهاب تعريفاً للعمل الإرهابي والأفعال التي تندرج تحت هذا المفهوم، وأضافت إلى هذه الأفعال أفعالاً جديدة لم يكن منصوص عليها، يمكننا القول أنّ الإدارة الذاتية تبنّت الاتجاه الغائي والاستحداثي معاً، ولكن من دون إفراد هذه الجرائم بأحكام إجرائية خاصة.

تنصّ المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب على أنّ العمل الإرهابي:

"كل فعل يهدف إلى إيجاد حالة من الذعر بين الناس، أو الإخلال بالأمن العام، أو الإضرار بالبنى التحتية أو الأساسية للإدارة الذاتية، ويرتكب باستخدام الأسلحة أو الذخائر أو المتفجّرات أو المواد الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو العوامل الوبائية أو الجرثومية، مهما كان نوع هذه الوسائل أو باستخدام أي أداة تؤدّي الغرض ذاته."

كما عرّفت المنظمة الإرهابية بأنّها: "جماعة مؤلّفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر بهدف ارتكاب عمل إرهابي أو أكثر."

وبإمعان النظر في التعريفَين المُشار إليهما يتّضح:

- أنّ قانون مكافحة الإرهاب في الإدارة الذاتية لإقليم شمال شرق سوريا ينصبّ على وصف العمل الإرهابي من خلال عنصرين؛ أولهما هو الركن المادي، وثانيهما هو الركن المعنوي.

الركن المادي في جريمة العمل الإرهابي: لم يحدّد صورة السلوك الجرمي المكوّن للركن المادي لجريمة العمل الإرهابي، وإنّما اكتفى بتحديد الهدف منه ووسائله والنتيجة المترتّبة عليه، فالمادة السابعة جاءت عامة، إذْ نصّ المشرّع على أنّه:

"يُعاقَب بالسجن من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، والغرامة ضعفًا قيمة الضرر، مَن ارتكب عملاً إرهابياً..."

لم يحدّد على وجه الدقة طبيعة هذا العمل، وإنّما حدّد العناصر المميّزة له، وذلك رغبة في ترك سلطة تقديرية واسعة للقاضي الجزائي في تكييف طبيعة العمل الإجرامي وهل كان عملاً إرهابياً أم لا؟ أو نظراً لصعوبة حصر الأعمال الإرهابية وحصر صورها وأدواتها.

كما حدّد النتيجة الجرمية على سبيل الحصر، ويترتّب على ذلك أنّه تنتفي جريمة العمل الإرهابي إذا أدّت إلى نتيجة جرمية مغايرة للنتيجة التي حددها؛ فالعمل الإرهابي هو عمل إجرامي على درجة من الخطورة أياً كانت نتيجته، فلو افترضنا أنّ إرهابياً زرع عبوة ناسفة في سيارة خاصة مركونة، بهدف خلق حالة من الذعر بين الناس، وعند تشغيلها من قبل سائقها انفجرت السيارة، فأودت بحياته دون أي أضرار أخرى؛ فهل هذا عمل إرهابي أم لا؟ بحسب نص المادة السابعة من قانون مكافحة الإرهاب لا يُعَدُّ هذا الفعل عملاً إرهابياً؛ لأنّ المادة تعاقب مَن ارتكب عملاً إرهابياً نجم عنه عجز إنسان، أو انهدام بناء جزئياً أو كلياً، أو الإضرار بالبنية التحتية أو الأساسية؛ ممّا يكون مجالاً للإفلات من العقاب.

ويتطلّب قيام جريمة العمل الإرهابي أن يلجأ الفاعل إلى وسائل حدّدها صراحة في نص المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب وهي: " الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات ... أو باستخدام أي أداة تؤدّي الغرض ذاته" تعمّد عدم الحصر مواكبة للتطوّر العلمي.

الركن المعنوي في جريمة العمل الإرهابي: ينصرف إلى القصد الجرمي الخاص الذي يميّز العمل الإرهابي المتمثّل في إيجاد حالة من الذعر بين الناس أو الإخلال بالأمن العام أو الإضرار بالبُنى التحتية أو الأساسية.

إنّ أول ما يُلاحَظ في هذا الركن المعنوي هو اتّساع المصالح المراد حمايتها، فهي تشمل، علاوة على الإخلال بالأمن العام، كلًّا من البيئة والبنى التحتية، إلّا أنّ ربط فكرة الإرهاب بأن يهدف الجاني من الجرائم التي يرتكبها إلى الإخلال بالأمن العام، تتّسم بالمرونة والاتساع، فكيف يمكن الوقوف على أنّ المتّهم قد استهدف بفعله الإخلال بالأمن العام؟ وماهي القرائن المقبولة؟ فمثلاً: قيام المحكوم وأقربائه بمقاومة السلطات لمنع تنفيذ الحكم الصادر بحقّه ينطوي على إخلال بالأمن العام، ولكن لا يُعتبَر عملاً إرهابياً، كما أنّ بثّ الذعر يعود تحديده إلى الأثر النفسي الذي يقع على المجني عليه، أي؛ يستند إلى عناصر شخصية مُستمدّة من نفسية المجني عليه، وقد يكون من الصعب استخلاصها والوقوف عليها.

كما لم يولِ أهمية للدافع أو الباعث على القيام بالعمل الإرهابي، إذْ أنّ الدافع لا يُعدّ عنصراً من عناصر التجريم؛ فالجريمة تتحقّق حتى لو كان الدافع إليها شريفاً، كأن يحاول الجاني، من خلال هذا العمل، إجبار السلطات على تغيير سياستها أو منهجها الاقتصادي. كان لابدّ للمشرع من الإشارة إلى الباعث (مثل تحقيق مآرب سياسية أو فكرية أو دينية أو طائفية أو عنصرية)

وبالاطّلاع على قانون مكافحة الإرهاب نبيّن الجرائم المُستحدَثة بموجب هذا القانون، وهي : المنظمة الإرهابية - تمويل العمل الإرهابي- التدريب على الأعمال الإرهابية - وسائل الإرهاب - التهديد بعمل إرهابي - الترويج للأعمال الإرهابية.

تمويل العمل الإرهابي:

وهو يُعتبَر جريمة قائمة بذاتها وليس اشتراكاً في جريمة الإرهاب، لذا؛ فإنّه يقع ولو لم يرتكب أي عمل إرهابي. نصّت المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب في فقرتها الأولى على ما يلي: "يُعاقَب كلّ مَن قام بتمويل عمل إرهابي أو أكثر بالأشغال الشاقّة من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة وبالغرامة ضعفَي قيمة الأموال المنقولة وغير المنقولة أو الأشياء التي كانت محلًّا للتمويل". كما تم تعريف تمويل الإرهاب في المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب بأنّه " كل جمع أو إمداد بشكل مباشر أو غير مباشر بالأموال أو الأسلحة أو الذخائر أو المتفجّرات أو وسائل الاتصال أو المعلومات أو الأشياء الأخرى، بقصد استخدامها في تنفيذ عمل إرهابي".

وسائل الإرهاب

تحت عنوان "وسائل الإرهاب" نصّت المادة / 5 /من قانون مكافحة الإرهاب على ما يأتي: "يُعاقَب بالسجن من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، وبالغرامة ضعفَي قيمة المضبوطات، كلّ مَن قام بتهريب أو تصنيع أو حيازة أو سرقة أو اختلاس الأسلحة أو الذخائر أو المتفجّرات، مهما كان نوعها، بقصد استخدامها في تنفيذ عمل إرهابي– 2 وتشدّد العقوبة إلى السجن المؤبّد إذا رافق هذه الأفعال قتل شخص".

تم حصر وسائل الإرهاب بالأسلحة والذخائر والمتفجّرات، وعاقب على تهريبها وتصنيعها وحيازتها وسرقتها واختلاسها، في الوقت الذي عدّ من وسائل الإرهاب بموجب المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب الأسلحة والذخائر والمتفجّرات والمواد الملتهبة والمنتجات السامّة والمحرقة

والعوامل الوبائية والجرثومية، مهما كان نوعها، بل وأي أداة تؤدّي إلى إيجاد حالة من الذعر بين الناس أو الإخلال بالأمن العام أو الإضرار بالبُنى التحتية.

كتمان العلم بجريمة من جرائم الإرهاب: عاقب قانون مكافحة الإرهاب على عدم الإبلاغ عن جناية من الجنايات المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب ضمن شروط معينة، إذ نصّت المادة/ 14 /من قانون مكافحة الإرهاب على ما يأتي: " يُعاقَب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كلّ سوري أو أجنبي مقيم في سورية عَلِم بإحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون ولم يخبر الجهة المعنية عنها".

الأحكام الإجرائية في قانون مكافحة الإرهاب في الإدارة الذاتية:

لجأت العديد من التشريعات، نتيجة لانتشار الجرائم المنظمة والعنف، إلى إخضاع تلك الجرائم لقواعد إجرائية خاصة مغايرة للقواعد المعمول بها بالنسبة للجرائم الأخرى، وذلك من خلال إعطاء صلاحيات واسعة للسلطات المختصة بالضبط والتحقيق والاتهام، بيد أنّ قانون مكافحة الإرهاب جاء خاليًا من النص على أحكام إجرائية، وأيضاً من ضمانات للمشتبه في المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في التزام الصمت واستجواب الشهود والمحاكمات العلنية وحظر "الأساليب غير القانونية " للتأثير على المتّهم وانتزاع اعتراف.

ثانيا: المحاكمة:

تُثار الشكوك حول الحق في محاكمة عادلة وتوفير الحد الأدنى من الضمانات لهيئة الدفاع، والحق في مراجعة القضية من قبل محكمة أعلى للأشخاص المُدانين بجرائم الإرهاب، تنصّ المادة / 56/ من ميثاق العقد الاجتماعي: "للجميع الحق في محاكمة عادلة" تتفرّع عنه أحد المبادئ الأساسية وهو: "حق الدفاع مقدّس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة" بما في ذلك الحق في تعيين محامٍ له من قبل المحكمة مجاناً إذا لم يكن المُعتقَل قادراً على دفع أتعابه، ووفقا للميثاق العقد الاجتماعي فإنّه ينبغي حظر جميع أشكال التعذيب الجسدي والمعاملة اللاإنسانية، المادة /39/ من الباب الثاني في الحقوق والحريات الأساسية، كما نصّ في المادة /37/ من الباب الثاني: "الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال شرق سوريا ملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع لوائح حقوق الإنسان ذات الصلة".

الإطار القانوني للمحاكمة العادلة:

تنهض دعائم العدالة والمساواة في ظل أي نظام قانوني على إجراء محاكمات بصورة عادلة من البداية وحتى النهاية، وأن تعطي الحماية والضمانات الكافية للمتّهمين إزاء أي محاولة لإساءة استغلال الإجراءات الجنائية؛ حيث باتت المحاكمة العادلة من المعايير الأساسية للحكم الصالح الرشيد، وصارت يُقاس بها مدى الرُّقِي والتقدّم، ليس في مجال القضاء وحسب، بل في مجالات أخرى كسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والعدل والمساواة بين المواطنين وغيرها من المجالات.

يشكّل الحق الأساسي في الحصول على محاكمة عادلة سلسلة من حقوق الإنسان الأساسية، التي تقوم بدور الحفاظ على سيادة القانون من خلال وسائل إجرائية، وترد أهم النصوص القانونية المتعلّقة بالحق في المحاكمة العادلة في المادة /14/ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

والمادة /7/ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمادة /8/ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، كما تحظر المادة /3/من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على نحو صريح إصدار الأحكام وتنفيذ عقوبات الإعدام دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكّلة تشكيلاً قانونياً تكفل جميع الضمانات القضائية التي تعترف الشعوب المتحضّرة بأنّها ضمانات لا غنى عنها بشأن الأشخاص غير المشاركين مشاركة فعلية في الأعمال العدائية، بمن فيهم الأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة بجروح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر.

المراجع:

- أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو- منشورات الأمم المتحدة – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان – نيويورك وجنيف 2009
- القاضي أنطونيو كاسيزي - القانون الجنائي الدولي ـــ ترجمة مكتبة صادر ناشرون – الطبعة الأولى -2015
- أيمن يحيى حمدو تحت اشراف الدكتور يوسف عطاري- القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة – رسالة ماجستير في القانون
- أحمد عبد الرزاق هضم نصيف المعيني، فلسفة العقوبة في القضاء الجنائي الدولي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في القانون العام، جامعة تكريت كلية القانون، 4102،
- علي يوسف شكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 8002
- عبدالرحمن سليمان الزيباري- الوضع القانوني الدولي لإقليم كردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام - مطبعة وزارة التربية /أربيل/ - الطبعة الأولى هولير 2002- الناشر مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر كزردستان /أربيل – ت(2260311)
- مارية عمراوي - ردع الجرائم الدولية بين القضاء الدولي والقضاء الوطني- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص علوم جنائية جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2016/2015
- عبد الفتاح محمد سراج – مبدأ التكامل القضائي الجنائي الدولي –أهم الجرائم الدولية – المحاكم الدولية الجنائية – منشورات الحلبة الحقوقية – الطبعة الأولى – بيروت 2011
- جان ماري هنكرتس –لويس دوزوالد بيك- قواعد القانون الإنساني العرفي – منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر2005 – الطبعة العربية المركز الإقليمي الإعلامي بالقاهرة
- طارق أحمد إبراهيم - المواجهة القضائية في الجريمة الدولية –رسالة ماجستير جامعة الشرق الأدنى الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية كلية الحقوق / قسم القانون العام/ - نيقوسيا 2020
- علاء هاشم حسين - تحديد المسؤولية الجنائية الدولية ودورها في انشاء المحكمة الجنائية الدولية - أطروحة مقدمة الى مجلس جامعة (سانت كليمنس) العالمية كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون الجنائي الدولي – بغداد 2014
- م. نوزاد أمين محمد و أ م د جوتسار محمد رشيد- التزامات الكيانات غير المعترف بها في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ـــ المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز – ب12 ز2023
- عمراوي مارية، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأنظمة القضائية الوطنية، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية تونس2011
- عبدالله أوجلان - مانيفستو الحضارة الديمقراطية - لمجلد الثالث - سوسيولوجيا الحرية – ترجمته من التركية زاخو شيار- مطبعة آزادي – الطبعة الثالثة – تاريخ الطبع أيلول 2017

- ميثاق العقد الاجتماعي لإقليم شمال شرق سوريا - المصادق عليه من المجلس العام في الإدارة الذاتيةالديمقراطية لشمال وشرق سوريا في جلسته الاعتيادي رقم/91/ واعتبر نافذاً من تاريخ 2023/12/12
- قانون العقوبات لإقليم شمال شرق سوريا –تم اقراره من قبل مجلس التشريعي بجلسته رقم /7-8/ تاريخ 12-2016/3/19 عامودا
- قانون مكافحة الإرهاب لإقليم شمال شرق سوريا – المصادق من قبل مجلس الشعوب الديمقراطي في الإدارة الذاتية في جلسته رقم 102 – اعتُبر سارياً من تاريخ 23 حزيران 2023

تطوير النظم الزراعية في إقليم شمال وشرق سوريا كاستجابة لتغيّر المناخ

المهندس: يعرب حسن

مقدّمة:

يمتاز إقليم شمال شرق سوريا بأراضيه الخصبة وتنوّع الجغرافيا فيه من سهول وهضاب وجبال وأودية وأنهار، وهو ذو مناخ متوسّطي يتميّز بصيف طويل جاف وهواء ساخن قليل الرطوبة، وشتاء واضح البرودة ومتعدّد الأمطار، وربيع معتدل مع أمطار متقطّعة. يُعَدُّ إقليم شمال وشرق سوريا من المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للمعيشة والاقتصاد، تمتدّ الأراضي الزراعية الخصبة في هذه المنطقة عبر العديد من المحافظات مثل الحسكة والرقة ودير الزور ومنبج وغيرها، وهي تشكل مصدرًا أساسيًا لإنتاج القمح والشعير والقطن، إلى جانب تربية الماشية والأنشطة المرتبطة بالإنتاج الحيواني، إلّا أنّ هذا القطاع الحيوي يواجه اليوم تحدّيات جسيمة تتفاقم بفعل التغيّرات المناخية الحادّة والتدهور البيئي.

تشمل هذه التغيّرات المناخية ارتفاع درجات الحرارة، التغيّر في أنماط الهطول المطريّ، وزيادة وتيرة الظواهر الجوية القاسية مثل الجفاف والعواصف الرملية؛ هذه التحوّلات المناخية لا تؤثّر فقط على المحاصيل الزراعية وإنتاجية التربة، بل تمتدّ إلى تقليص الموارد المائية المتاحة؛ ما يزيد من الضغوط على نظام الريّ التقليدي الذي تعتمد عليه مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في المنطقة، تُضاف إلى هذه التحدّيات آثار الحروب والصراعات المستمرة في البلاد، والتي أثرت سلبًا على البنية التحتية الزراعية والقدرة على توفير الدعم اللازم للمزارعين.

مع تزايد هذه التحدّيات؛ أصبحت الحاجة ملحّة لتطوير نظم زراعية مستدامة ومرنة قادرة على التكيّف مع التغيّرات المناخية الحالية والمستقبلية؛ يتطلّب ذلك تحوّلًا كبيرًا في طرق الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد، من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي. فالتعامل مع التغيّرات المناخية لا يقتصر على تحسين تقنيات الريّ أو اختيار محاصيل جديدة فحسب، بل يشمل إعادة النظر في كيفية إدارة الموارد الطبيعية، وتبنّي استراتيجيات تنموية تهدف إلى تعزيز الاستدامة الزراعية والمرونة البيئية.

حيث إنّ من أكبر تحدّيات هذا التقريّر هو التنوّع الزراعي الكبير لمناطق شمال وشرق سوريا والذي تصعب الإحاطة بكل تفاصيله؛ بسبب خصوصية كل منطقة زراعيًا وجغرافياً، لذا؛ نأمل أن يغطّي هذا التقريّر صورة واضحة للقطاع الزراعي لإقليم شمال وشرق سوريا ويمكن الاستفادة منه لكل من يريّد التدخّل لتنمية هذا القطاع.

حيث تعدّ الزراعة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد والأمن الغذائي في شمال وشرق سوريا، إلّا أنّ هذا القطاع يواجه تحدّيات غير مسبوقة نتيجة لتغيّر المناخ، والذي يهدّد بزعزعة الاستقرار الاقتصادي والغذائي في منطقة شمال وشرق سوريا، والتي تتّسم بتنوّع جغرافي وبيئي كبير، تعرّضت لزيادة ملحوظة في درجات الحرارة، ونقص في موارد المياه، وتغيّرات غير منتظمة في أنماط الهطول المطريّ، ما أثّر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي.

في السنوات الأخيرة شهدت المنطقة تزايدًا في شدة الجفاف؛ ما أدّى إلى تقليص حجم المساحات المزروعة وانخفاض المحاصيل الزراعية، حيث تعاني النظم الزراعية التقليدية من عدم قدرتها على التكيّف مع هذه التغيّرات المناخية، وهو مّا يبرز الحاجة الملحّة لتطوير استراتيجيات زراعية جديدة وفعّالة.

الأهمية البحثية لهذا الموضوع تتجلّى في:

- **تحقيق الأمن الغذائي**: بالنظر إلى اعتماد المجتمعات المحلية على الزراعة كمصدر رئيسي للغذاء والدخل.
- **تحسين إدارة الموارد الطبيعية:** التكيّف مع التغيّرات المناخية يتطلّب تحسين إدارة المياه والتربة.
- **تعزيز الاستدامة** :تطوير استراتيجيات زراعية مستدامة تدعم قدرة البيئة والأنظمة الزراعية على التكيّف مع التغيّرات المناخية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة واقع المنطقة في شمال وشرق سوريا (القمح- الشعير– الذرة الصفراء-الكمّون- القطن- البندورة-الزيتون)
- تحليل تأثيرات تغيّر المناخ :فهم تأثيرات تغيّر المناخ على الزراعة في شمال وشرق سوريا من خلال تحليل بيانات الطقس والأداء الزراعي.
- تقييم النظم الزراعية الحالية :دراسة النظم الزراعية السائدة وتحديد التحدّيات التي تواجهها في مواجهة تغيّر المناخ.
- تطوير استراتيجيات التكيّف :تقديم استراتيجيات وتوصيات لتحسين تقنيات الزراعة، إدارة الموارد المائية، وتطوير البنية التحتية الزراعية.
- تقييم السياسات والسياسات الداعمة: تحليل السياسات الوطنية والدولية المتاحة وتقديم توصيات لتحسينها بما يتماشى مع التحدّيات المناخية.

هيكل البحث

سيتناول البحث الموضوعات التالية:

- دراسة واقع المنطقة في شمال وشرق سوريا (القمح- الشعير– الذرة الصفراء-الكمّون- القطن- البندورة-الزيتون
- خلفية حول تغيّر المناخ وتأثيره على الزراعة.

- تقييم النظم الزراعية الحالية والتحدّيات المرتبطة بها.
- استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ.
- السياسات الوطنية والدولية ودورها في دعم استراتيجيات التكيّف.
- دراسات حالة وتجارب ناجحة من المنطقة ومن دول أخرى.
- اختيار المحاصيل المناسبة للتكيّف مع تغيّر المناخ في إقليم شمال وشرق سوريا.
- تحسين إنتاجية التربة.
- الحفاظ على المياه في مناطق شمال وشرق سوريا.
- التوصيات والسياسات المستقبلية.
- تحليلswot للقطاع الزراعي في مناطق شمال وشرق سوريا

معلومات عن منطقة شمال وشرق سوريا:

تمتاز مناطق شمال وشرق سوريا بأراضيها الخصبة وتنوّع الجغرافيا فيها، من سهول وهضاب وجبال وأودية وأنهار، وهي ذات مناخ متوسّطي يتميّز بصيف طويل جاف وهواء ساخن قليل الرطوبة، وشتاء واضح البرودة ومتعدّد الأمطار، وربيع معتدل مع أمطار متقطّعة.

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمستثمرة فعليًا فيها حوالي مليونَين وثلاثمئة ألف منها حوالي 450 ألف هكتار، منها حوالي 250 ألف هكتار مروي بالآبار، والباقي من الأنهار، كما تبلغ مساحة الأراضي المروية بالرذاذ حوالي 30 ألف هكتارو4 آلاف هكتار ريّ بالتنقيط، كما يبلغ إجمالي الآبار 48 ألف بئر.

محصول القمح

تتعرّض مناطق شمال وشرق سوريا لظاهرة الجفاف والتصحّر وانخفاض وتراجع الهطولات المطريّة، وتزايدت حدّة هذه الظاهرة بشكل واضح ومقلق، وأصبح الجفاف تحدّيًا جدّيًا لمسيرة التنمية

الاقتصادية، ويهدّد مساحة كبيرة من أراضي المنطقة تشكل بحدود 60% من المساحة الاجمالية، وأهم المناطق المتأثّرة والمهدّدة هي الجنوبية، والتي يتراوح معدّل أمطارها بين 250-100 ملم سنويا، مع تأثر المناطق الأخرى بشكل أقلّ؛ ما أدّى إلى تدنّي الإنتاج وظهور الحاجة لاستيراد بعض المواد الزراعية في بعض السنوات، وخلط الذرة الصفراء مع الطحين لتغطية الحاجة من مادة الخبز، ويأتي التركيز على القمح لأنّ القمح يشكّل العمود الفقريّ لتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي من خلال توفير مادة الطحين في السوق المحلّية، والتي تنتج رغيف الخبز الذي هو أحد الحاجات الإنسانية الملحّة في سوريا، كما أن هذا المحصول يساهم في تفعيل فرص العمل في مجال زراعته والقطاعات المتكاملة معه؛ ما يساهم في خفض نسبة البطالة، ولمحصول القمح أهمية في تأمين مادة العلف من مخلّفات الطحن؛ ما يساهم في زيادة وتنمية الإنتاج الحيواني، كما أنّ هناك أهمية للحفاظ على أصناف القمح الأساسية والتي استهلكت سنين طوال في تنقيتها وتأصيلها.

تطوّر المساحة المزروعة بالقمح من عام 2017-2022

يأتي محصول القمح بالمرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالحبوب في منطقة شمال وشرق سوريا؛ حيث يُعتَبَر المحصول الأهم في المنطقة، ويبيّن الجدول تطوّر المساحة خلال الفترة المدروسة، المساحات المزروعة بالقمح (ألف هكتار) في منطقة شمال وشرق سوريا خلال الفترة2017 -2022

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المساحة	590	520	600	620	700	658

بيانات هيئة الزراعة والريّ في إقليم شمال وشرق سوريا

يلاحَظ من الجدول اتّساع المساحات المزروعة بالقمح في منطقة شمال وشرق سوريا، إذ بلغت أعلى مساحة عام 2021 بحوالي (700) ألف هكتار نتيجة الهطول المطريّ الجيّد للموسم السابق وتحسّن أسعار المحصول؛ وهو ما شجّع المزارعين على زيادة المساحة المزروعة، ثم انخفضت المساحة نتيجة انخفاض الهطول المطريّ لعام 2021.

تطوّر إنتاجية القمح (كغ/هكتار) في إقليم شمال وشرق سوريا:

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاجية	1800	2200	2500	2600	1100	900

بيانات هيئة الزراعة والريّ في إقليم شمال وشرق سوريا

يبيّن الجدول تفاوت الإنتاجية حسب السنوات؛ فتزداد في السنوات ذات الهطول المطريّ الجيّد وتتناقص في غيرها، كما أنّ انخفاض الإنتاجية للمحصول في الزراعة البعلية لا يتعلّق فقط بانخفاض كمية الهطول المطريّ السنوي لموسم النمو عن الاحتياج المائي لمحصول القمح، بل يتعلّق أيضا بتوزّع الهطول المطريّ خلال فترة النمو والذي يؤمّن احتياجه المائي، وقد تم تسجيل أقلّ إنتاجية في عام 2022 وتتعدّد أسباب انخفاض الإنتاجية من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وعدم إمكانية توفير الأسمدة وضعف وعي المزارعين بطرق الزراعة الحديثة.

تحدّيات وصعوبات زراعة محصول القمح في شمال وشرق سوريا:

- عدم فعالية الآلية المتّبعة لتسليم كميات الوقود (مازوت الدعم) المخصّص لتشغيل المحركات، وكذلك آلية توزيع السماد بحيث يتم تسليمها في غير أوقاتها؛ وهو ما يُفقِدها فائدتها ويضطرّ أغلب المزارعين إلى شراء المادة من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.
- آلية المراقبة خجولة وقليلة الفائدة، بالرغم من أهميتها لمراقبة القطاع الخاص الذي بات يبيع أصنافًا من المواد الزراعية كالبذور والمخصّبات والمبيدات وسبّبت كوارث بالنسبة للتربة وللنباتات الزراعية، مع تواجد مواد مهرمنة ومحظورة تُباع للمزارعين دون رقيب أو حسيب.
- قلّة فاعلية الإرشاد الزراعي مع قلّة الإرشاديات الزراعية وتفعيل دورها الحقيقي في توعية المزارعين والاشراف بشكل مباشر وعن كثب على الدورات الزراعية بمراحلها، لتحقيق أعلى نسبة إنتاج والحصول على المحصول الزراعي السليم والصحّي.
- استخدام طرق الريّ التقليدي، وهو ما سبّب انخفاض الموارد المائية وأدّى إلى توجّه الكثير من المزارعين إلى زراعات بديلة تستهلك كميات قليلة من المياه، والبطء في صيانة شبكات المياه.
- ارتفاع أسعار السماد والبذار وغياب الدعم الفني ولجان الاشراف وعدم وجود قروض مالية للمزارعين لدعم عملية الإنتاج.

مواطن التدخّل المقترحة:

- دعم المزارعين بشبكات ريّ حديثة لأهميتها في زيادة المساحات المزروعة وتخفيض تكاليف وجهود الريّ.
- التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلّية والمؤسسات المحلّية لإقامة دورات توعوية إرشادية حول الاستخدام الأمثل لتقنيات الزراعة الحديثة؛ لتحسين الإنتاجية والأداء الصحيح للعمليات الزراعية ومخاطر استخدام البذار والمبيدات المشكوك في مصدرها.
- التوعية بأهمية العمل الجماعي، وتنظيم الفلاحين في تعاونيات، وإقامة دورات تدريب ية حول العمل التعاوني وآلية عمل الجمعيات.
- المساعدة في تأهيل مراكز وصويمعات الحبوب؛ لتخفيف أعباء التسويق والنقل على المزارعين.
- التعاون بين المنظمات والجهات الحكومية لإصلاح شبكات المياه وتطوير أقنية ريّ حديثة؛ وهو ما يزيد من إنتاجية المساحات المزروعة.

- دراسة تعديل سعر المحروقات المدعوم للمزارعين؛ للوصول إلى سعر مستدام يغطّي كامل حاجة المزارعين، وهو ما يساهم أيضا بتخفيض سعر المحروقات في السوق نتيجة انخفاض الطلب عليها.
- ومن ناحية بيع القمح وتسويقه؛ يمكن لأجهزة الإدارة وبالتعاون مع الخبرات المحلّية والدولية أن تعمل على تخفيض تكاليف نقل محصول القمح إلى مراكز التسليم بشكل فعّال وتقديم تسهيلات أكثر في هذا المجال، خاصة لصغار المزارعين، كما أنّ عليها السعي لتنظيم عملية تسليم المحصول، وبالتالي؛ تخفيض فترة الانتظار، وذلك من خلال تعزيز الإمكانات الإداريّة والبشريّة المتوفرة، إضافة إلى تخفيف الإجراءات وإزالة العقبات التي تحول دون تسليم المستحقّات المالية للمزارعين بوقت مقبول.

اعتماد جزء كبير من أبناء المنطقة المدروسة على زراعة القمح كمصدر رئيسي للدخل، إضافة إلى استراتيجية هذا المحصول ومساهمته بشكل كبير في توفير الأمن الغذائي، يجعل من الضروريّ العمل على تجاوز هذه الاختناقات في كافة أنشطة سلسلة القيمة لمحصول القمح بما يحقّق مصلحة المُزارع واستدامة الإنتاج بكفاية ونوعية تنافسية؛ ما يسهم أيضا في تطوير النظام الزراعي.

محصول الشعير

يُعتبَر الشعير المحصول العلفي الأهم في المنطقة المدروسة من حيث المساحة والإنتاج؛ والاهتمام به يكون بهدف تحسين قطاع الثروة الحيوانية وتحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني، ونظرًا لتزايُد الطلب عليه محليا وعالميا ظهرت ضرورة العمل على زيادة إنتاجيته بكافة الطرق الزراعية الممكنة؛ لتغطية الحاجة المحلّية ودعم الإنتاج الحيواني، ونتيجة للجفاف الذي تعرّضت له المنطقة فقد تناقص إنتاج محصول الشعير وزادت تكاليف إنتاجه؛ وهو ما انعكس سلبًا على القطاع الحيواني في المنطقة، والذي يرتبط بهذا المحصول بشكل مباشر، كما توجد صعوبات تسويقية قلّلت من رغبة المزارعين في الاستمرار بزراعة هذا المحصول.

تطوّر المساحة المزروعة بالشعير في شمال وشرق سوريا

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المساحة	616 ألف هكتار	630	750	920	880	800 ألف هكتار

ويلاحَظ من الجدول اتساع المساحات المزروعة بالشعير في المنطقة، وسجلت أعلى مساحة عام 2020 بحوالي 920 ألف هكتار؛ بسبب زيادة معدّل الهطولات المطريّة لعام 2019 ثم عادت للانخفاض عام 2022 بسبب الجفاف لعام 2021.

الكمية المنتجة (ألف طن) من الشعير:

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج	550	510	1250	1400	81	51

ويلاحظ من الجدول الارتفاع الكبير للكميات المنتجة من الشعير في المنطقة خلال العامين 2019-2020 بسبب الارتفاع الكبير للهطول المطريّ خلالها ووصل إنتاج الشعير في عام 2022 حتى مليون واربعمئة ألف طن ثم انخفض بشكل كبير لعام 2021 بسبب قلة الأمطار.

تحدّيات وصعوبات زراعة محصول الشعير في شمال وشرق سوريا:

- عدم وجود تسويق حكومي.
- ارتفاع مستلزمات الإنتاج.
- تحكّم التجّار بتسويق وبأسعار المحصول.
- عدم توافر بذار مُحسّنة بأصناف نقية، والاعتماد على المستوردة.
- الاستغناء عن زراعة الشعير، والتوجّه إلى محاصيل أكثر ربحية كالمحاصيل العطريّة.

مواطن التدخّل:

- دعم المزارعين بمستلزمات إنتاج وبذار بنوعية ونقاوة جيدة.
- الدعم بشبكات ريّ حديثة؛ تزيد المساحة المزروعة وتقلّل التكاليف والجهد.
- إقامة دورات تدريب ية للمزارعين حول العمليات الزراعية الأفضل وتقنيات الزراعة الحديثة وأهمية العمل التعاوني.

محصول القطن

يُعَدُّ محصول القطن من أهم المحاصيل الاستراتيجية والاجتماعية؛ إذ يعمل فيه ما يقارب 18% من الأيدي العاملة بدءاً من عملية الزراعة حتى إيصاله إلى المستهلك، فضلا عن ذلك؛ فهو محصول تصديريّ إذ يشمل ذلك القطن الخام والمحلوج والمغزول والمنسوج، وتُعَدُّ زراعة القطن أحد أهم الزراعات المروية في المنطقة.

ويُعَدُّ القطن من المحاصيل التي عانت من مشاكل كثيرة أثّرت في انخفاض إنتاجه وتدنّي الإنتاجية وانخفاض العائد؛ وهو ما أدّى إلى عزوف كثير من المزارعين عن زراعة هذا المحصول.

المساحات المزروعة بالقطن (ألف هكتار) خلال الفترة 2017-2022:

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المساحة	16	48	33	24	18	27

(المصدر بالاعتماد على إحصائيات هيئة الزراعة والريّ في الإدارة الذاتية)

ويُلاحَظ من الجدول اختلاف المساحات المزروعة بالقطن في المنطقة؛ إذ سجّلت اعلى مساحة في عام 2018 بحوالي 48 ألف هكتار، ثم عادت للانخفاض ووصلت لحوالي 27 ألف هكتار لعام 2022 كما أنّ هناك عوامل حدّت من زيادة المساحة المزروعة؛ مثل: عدم الثقة بتغطية الأسعار للتكاليف، وعدم القدرة على تأمين بذار من نوعية جيّدة وبأصناف مقاومة للأمراض، وعدم كفاية المحروقات فالقطن يحتاج إلى ما لا يقل عن 14 دورة سقاية بمعدل مرة واحدة أسبوعيا بينما يقدم له اقل من ذلك.

تحدّيات وصعوبات زراعة محصول القطن في مناطق شمال وشرق سوريا:

- تحكّم التجار بتسويق المحصول؛ بسبب عدم وجود تسويق حكومي، وصعوبة التسويق لخارج المنطقة من قبل المزارعين.
- عدم توفّر بذار معتمَدة من مصدر موثوق، وارتفاع نسبة المعتمدين على بذار محسّنة من قبل المزارعين ووجدوا فعّاليتها في مقاومة الآفات وتسمّى بالبذار المرّة.
- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من ريّ وأسمدة ومبيدات.
- انخفاض الإنتاجية مع زيادة التكاليف؛ الأمر الذي خفّض من جدوى زراعة هذا المحصول.

مواطن التدخّل المقترحة:

- دعم أسعار مستلزمات الإنتاج للعمل على خفض التكاليف الكلية؛ وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى زيادة دخل المزارعين.
- الدعم بشبكات ريّ بالتنقيط؛ وهو ما يقلّل التكاليف والجهد، ويزيد العائد من زراعة هذا المحصول.
- الدعم باتجاه استخدام الطاقة البديلة لتخفيف التكلفة والاستغناء عن الديزل.
- التعاون بين المنظمات والمؤسسات المحلّية للنهوض بمستوى الإنتاجية بعمل إرشادي توعوي؛ يزيد من خبرة المزارعين في العمليات الزراعية الأساسية والتقنيات الزراعية الحديثة.
- زيادة الكميات المقدّمة من وقود الديزل بما يتوافق مع الحاجة الزراعية وبأوقات مناسبة وأسعار مدعومة.
- زيادة الرقابة على مستلزمات الإنتاج في الأسواق المحلّية من ناحية النوعية والكفاءة، والسعي لتوفير بذار من إكثار البذار يفي بحاجة المزارعين.
- الإعلان المُسبَق عن نيّة تسويق المحصول عن عدمه، مع تحديد سعر واقعي يتوافق مع التكاليف الإجمالية للمحصول، وخفض تعرفة التصدير الجمركية وتسهيل إجراءاته.

محصول الذرة الصفراء

الذرة الصفراء محصول تكثيفي هام، يتمتّع بمكانة هامة في الزراعة والاقتصاد في حوض الفرات، وتُعَدّ الرقة، التي تقع في شمال وشرق سوريا، إحدى المناطق التي تُزرَع فيها الذُرة الصفراء بكميات كبيرة، وتحقّق إنتاجاً جيّداً من هذه النبتة القيّمة، وإنّ حصاد الذرة الصفراء يشكّل مصدراً مهمّاً للدخل والتغذية والأمن الغذائي للمزارعين والمجتمعات المحلّية، رغم العوائق التي تعترض الفلاحين في انخفاض سعر الذرة وارتفاع تكاليف الزراعة وقلّة مياه الريّ، بسبب تقليص تدفّق المياه في نهر الفرات.

وتُعَدُّ الذرة الصفراء محصولاً متعدّد الاستخدامات، حيث يمكن استخدامها في العديد من الصناعات مثل صناعة الأعلاف الحيوانية، والأغذية البشريّة، ويُعَدُّ مناخ وتربة الرقة ملائمين لزراعة الذرة الصفراء؛ لأنّ المنطقة تتميّز بطقس دافئ، وجاف، وصيف طويل، وتتطلّب الذرة الصفراء كميات معتدلة من الماء وتربة غنية بالعناصر المغذّية لتحقيق نموّ وإنتاجية جيّدة.

الكميات المنتجة من الذرة الصفراء خلال الفترة 2017-2022:

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج	50	51	55	74	75	90

(المصدر بالاعتماد على احصائيات هيئة الزراعة والريّ في الإدارة الذاتية).

ويبيّن الجدول تزايد كميات الإنتاج مع تزايد المساحة المزروعة، وقد سجّل أعلى كمية عام 2022 بحوالي 90 ألف طن.

التحدّيات التي تواجه زراعة محصول الذرة الصفراء

قد تشمل التحدّيات التي يواجها مزارعو الذرة الصفراء في الرقة التقلّبات المناخية، ونقص الموارد المائية، والأمراض، والآفات الزراعية، وقلّة وجود أماكن كافية لتجفيف هذا المحصول قبل هطول الأمطار وهو ما يدفع المزارعين لتجفيفها على الطرقات العامة؛ وهو ما يسبّب حوادث سير في بعض الأحيان، ومع ذلك، فإنّ الجهود المستمرّة لتحسين الممارسات الزراعية، وتعزيز البحوث الزراعية من قبل الإدارة الذاتية تساهم في تجاوز هذه التحدّيات، وتعزيز إنتاجية الذرة الصفراء؛ فهناك الكثير من المجفّفات التي تستقبل محصول الذرة الصفراء للتجفيف، لكن كثرة هذا المحصول غالباً ما تكون عائقا أمام قلّة المجفّفات.

مواطن التدخّل:

- التعاون بين المؤسّسات المحلّية والمنظمات؛ للتغلّب على الصعوبات التسويقية من ناحية المخازن والمجفّفات.
- الدعم بشبكات ريّ حديث يعوّض نقص الموارد المائية.
- التعاون مع المؤسسات المحلّية في صيانة قنوات الريّ وإعادة تأهيلها لزيادة المساحة المزروعة.
- الدورات الإرشادية والتوعوية بكيفية مقاومة الآفات التي تصيب هذا المحصول وتحسين القيام بالعمليات الزراعية.

إنّ إنتاج الذرة الصفراء يُعَدُّ مصدراً هاماً للدخل، والتغذية والأمن الغذائي للمزارعين، والمجتمعات المحلّية، وتعزّز زراعة الذرة الصفراء التنمية الزراعية المستدامة، وتحقّق فوائد اقتصادية وبيئية في المنطقة، ومن خلال تبنّي الممارسات الزراعية المبتكرة، والاستثمار في البحث الزراعي، يمكن أن يحقّق محصول الذرة الصفراء مستقبلًا واعداً للقطاع الزراعي والمجتمع المحلّي.

محصول الكمّون

تُعَدُّ النباتات الطبية والعطريّة من أقدم النباتات التي عرفها واستخدمها الإنسان على مرّ العصور، وفي عصرنا الحاضر تعدّدت استخدامات هذه النباتات؛ فدخلت عالم الصناعات الغذائية كمواد حافظة، ومواد مكسبة للطعم، ومواد محسّنة للشهية، وغيرها من الاستخدامات الأخرى، كما دخلت الصناعات الدوائية؛ بسبب احتوائها على موادّ فعّالة تُعتَبَر مكوّنات بالغة الأهمية لمختلف المستحضرات الدوائية، وكون تلك النباتات أقلّ طلباً للمياه، وذات فرص تسويقية جيّدة فقد شجّعت مزارعي المنطقة على تعديل التركيبة المحصولية التي اعتادوا عليها لأجيال باتجاه إدخال هذه المحاصيل العطريّة البعلية ومن أهمها الكمّون.

المساحة المزروعة من الكمّون خلال الفترة 2017-2022 في شمال وشرق سوريا:

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المساحة	23 ألف هكتار	21	19	17	11	15 ألف هكتار

(المصدر: احصائيات هيئة الزراعة والريّ في الإدارة الذاتية) وحسبت من قبل باحث

ويُلاحَظ من الجدول تفاوت المساحة بين سنوات الدراسة وانخفاضها عن بدء الفترة المدروسة؛ لزيادة تكاليف الإنتاج وبسبب المخاطر البيئية على زراعة هذا المحصول.

تحدّيات وصعوبات زراعة محصول الكمّون

- تحكّم التجّار بتسويق وبأسعار المحصول.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة أسعار البذار بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى.
- الحصاد اليدوي يسبّب ارتفاع التكاليف.
- مخاطر الإصابات الفطريّة والآفات الزراعية.
- التأثّر الكبير بالظروف البيئية.

مواطن التدخّل

- التعاون مع المؤسسات المحلّية لتدريب المزارعين على رفع مستوى أداء العمليات الزراعية ومقاومة الآفات الفطريّة لمحصول الكمّون.
- دعم المزارعين بمستلزمات إنتاج وبذار بنوعية ونقاوة جيّدة ومبيدات فطريّة موثوقة الفاعلية.
- الدعم بتوفير حصاد آلي يوفّر الجهد ويقلّل التكاليف.
- زيادة الوعي بأهمية العمل التعاوني في الإنتاج والتسويق الجماعي؛ ما يحسّن الإيراد ويزيد القدرة التفاوضية.

محصول البندورة

شهد الإنتاج الزراعي، ولا سيّما الخضار، في إقليم شمال وشرق سوريا تطوّرًا كبيرًا رغم المعوّقات التي ماتزال تعكر صفو المهتمّين بهذا القطاع. معوقات أهمّها: ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي من أجور الآليات المُستخدَمة في الأعمال الزراعية، إلى أسعار البذار والاسمدة والمحروقات ووسائل النقل. ويهدف الاهتمام بإنتاج الخضار، وخاصة الخضار الصيفية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان المنطقة وسدّ احتياجاتهم الاستهلاكية، وتحقيق تنافسية أمام الخضار المستوردة من خارج المنطقة؛ وهو ما يسبّب في تراجع أسعارها، كما يُلاحَظ ارتفاع نسبة المزارعين المتّجهين إلى الزراعة بالأنفاق والبيوت البلاستيكية، وعلى الرغم من تحدّيات عدّة تواجه تلك التجربة، وعلى رأسها ارتفاع تكلفة بناء البيوت البلاستيكية، والحاجة إلى عمالة متخصّصة في الزراعة في البيوت البلاستيكية، واحتمالية تعرّض البيوت البلاستيكية للتلف بسبب الريّاح العاتية أو الأمطار الغزيرة، إلّا أنّها تُعَدُّ تجربة واعدة، حيث يمكن أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضروات، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتمّت دراسة محصول البندورة كممثّل عن الخضار الصيفية المزروعة في المنطقة.

تطوّر المساحة المزروعة بالبندورة في شمال وشرق سوريا:

يبيّن الجدول المساحات المزروعة بالبندورة (ألف هكتار) خلال الفترة 2017-2022

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المساحة	4.2	2.3	2.8	3.1	3.5	3.2

(بيانات هيئة الزراعة والريّ في إقليم شمال وشرق سوريا.)

ويلاحَظ من الجدول والبيانات التي فيه أنّ أكبر مساحة سجّلت لعام 2017 بحوالي 4 آلاف هكتار ثم، بدأت بالانخفاض ووصلت لأقلّ مساحة عام 2019وهو ما يدلّ على وجود معوّقات؛ من زيادة التكاليف، وانخفاض الموارد المائية، أثّرت على المساحة المزروعة بالبندورة.

تطوّر الكمية المُنتَجَة من البندورة (ألف طن) خلال الفترة من 2017-2022

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج	110	45	63	68	85	74

(بيانات هيئة الزراعة والريّ في إقليم شمال وشرق سوريا)

تحدّيات وصعوبات زراعة محصول البندورة في إقليم شمال وشرق سوريا:

- فقدان بعض أنواع البذور المحسّنة من الأسواق واستبدالها ببذور أقل جودة ومجهولة المصدر؛ يؤدّي إلى فشل الموسم وخسارته، وهو ما دفع إلى تقليص المساحات المزروعة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج يقلّل من تنافسية الخضار المحلّية أمام المستوردة.
- الاعتماد على التجّار والقطاع الخاص في تأمين مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات وبذور مشكوك في نوعيتها.
- الاعتماد على الديزل كمصدر للطاقة يزيد التكاليف.
- الاعتماد على الريّ التقليدي؛ وهو ما يزيد من الجهد والتكاليف ويخفّض المساحة المزروعة.

مواطن التدخّل

- دعم المزارعين بمستلزمات إنتاج ذات نوعية وفعالية جيدة.
- دعم المزارعين بمستلزمات الزراعة المحميّة من أنفاق وبيوت بلاستيكية تزيد من الإنتاج وتقلّل التكاليف.
- دعم المزارعين بشبكات ريّ بالتنقيط تزيد المردود المائي وتخفّض التكاليف والجهد.
- الدعم بمستلزمات الطاقة الشمسية لتقليل الاعتماد على الديزل في الزراعة.
- إقامة دورات ارشادية توعوية بالأداء الأفضل للعمليات الزراعية وأهمية استخدام الزراعة المحمية والريّ الحديث وتقنيات الزراعة الحديثة.

محصول الزيتون

الزيتون شجرة اقتصادية تعطي مردوداً جيّداً للفلاحين، كما أنّها لا تحتاج إلى الريّ كثيراً، مقارنة بغيرها من الأشجار، وهناك عدّة أصناف للزيتون: منها الزيتي والخلخالي والنبالي والصوراني الجلط والجبلي"، ولكن الأكثر انتشاراً في منطقة شمال شرق سوريا، وخاصة في منبج وريّفها، هو الزيتون الزيتي والخلخالي والصوراني، وتحتل أشجار الزيتون مساحة 20% من الأراضي في منبج وريّفها. ويمكن القول إنّ إنتاج الزيتون في مدينة منبج وريّفها يغطّي مناطق شمال وشرق سوريا، كما يوجد هناك فائض من الإنتاج، حيث يُصدّر إلى خارج مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"

تحتاج شجرة الزيتون إلى ريّ تكميلي من اثنين إلى ثلاث ريّات لتأخذ الشجرة كفايتها، فضلاً عن فلاحة الأرض من ثلاث إلى أربع مرّات خلال العام. ويتّصف الزيتون بظاهرة "المعاومة"، أي يكون الحمل جيّدًا وكثيرًا في سنة؛ وفي السنة الثانية يكون الحمل خفيفًا جدّاً. بينما يميل المزارعون حاليا إلى زراعة الزيتون من الصنف الخلخالي؛ كونه مقاوم الأمراض "حفّار الساق"، ويعتبر مردوده جيّداً، ويُعَدُّ موسم الزيتون موسمًا رئيسيًا لغالبية سكّان ضفّة بحيرة الفرات الشمالي في المنطقة الممتدّة من الجرنية غربًا إلى الطبقة شرقًا.

تطوّر المساحات المزروعة بالزيتون في شمال وشرق سوريا

المساحة المزروعة (ألف هكتار) خلال الفترة من 2017-2022، حسب بيانات هيئة الزراعة والريّ للإدارة الذاتية في إقليم شمال وشرق سوريا

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المساحة	19	19	19	19	19	19

ويُلاحَظ ثبات المساحات المزروعة بأشجار الزيتون وعدم تطوّرها خلال سنوات الدراسة؛ ما يدلّ على وجود صعوبات تعيق التوسّع في هذه الزراعة؛ من تكاليف مستلزمات الإنتاج وعدم توفّر شتلات بنوعية جيّدة.

تطوّر الكمية المنتجة من الزيتون (ألف طن) خلال الفترة المدروسة:

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج	16.5	16.5	20.1	19.8	18	15

على الرغم من ثبات المساحة إلّا أنّه تم تسجيل اختلاف في الإنتاج قد يعود للظروف الجوية او للمعاومة التي يتميّز بها الزيتون؛ فكان أعلى إنتاج لعام 2019ب (20) ألف طن، وأقلّ إنتاج لعام 2022بـ (15 ألف طن).

التحدّيات والصعوبات التي تواجه زراعة أشجار الزيتون:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج ورعاية الأشجار.

- عدم فعالية بعض المبيدات تجاه آفات الزيتون؛ ما يؤثّر على الإنتاج ونوعيته.
- الاعتماد على الديزل كمصدر طاقة؛ ما يزيد التكاليف وعدم إعطاء كامل الريّات المطلوبة.
- كما يعاني أصحاب المعاصر من عدم وجود صناعة محلية لمادة "التفل" (بقايا الزيتون بعد عصره) إذ يُصنَع منها الصابون وفحم النرجيلة، حيث يرتفع سعرها خارج منطقة شمال شرق سوريا عن داخلها.

مواطن التدخّل

- الدعم بدورات تدريب ية حول أهم العمليات الزراعية لمحصول الزيتون.
- الدعم بشبكات ريّ تنقيط تقلّل الجهد والتكاليف.
- الدعم بمستلزمات الإنتاج من مبيدات وأسمدة.

اولاً: خلفية حول تغيّر المناخ وتأثيره على الزراعة:

1- تعريّف تغيّر المناخ:

تغيّر المناخ يشير إلى التغيّرات طويلة الأمد في درجات الحرارة وأنماط الطقس على سطح الأرض، ويختلف تغيّر المناخ عن التغيّرات الموسمية أو التقلّبات الطقسية المؤقّتة. يتمثّل تغيّر المناخ في زيادة متوسّط درجات الحرارة العالمية؛ ما يؤدّي إلى تغييرات كبيرة في النظم البيئية والمناخية.

2- العوامل المساهمة في تغيّر المناخ:

تتعدّد العوامل التي تسهم في تغيّر المناخ، منها:

- **الأنشطة البشريّة**: النشاطات الصناعية، حرق الوقود الأحفوريّ، وإزالة الغابات؛ تسهم في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، التي تزيد من ظاهرة الاحتباس الحراريّ.
- **التغيّرات الطبيعية** :تشمل التغيّرات في النشاط الشمسي والبراكين، والتي يمكن أن تؤثّر على المناخ على المدى الطويل.

3- تأثيرات تغيّر المناخ على الزراعة

تأثير تغيّر المناخ على الزراعة هو موضوع معقّد ومتعدّد الأبعاد، ويشمل ما يلي:

3.1- تغيّر درجات الحرارة

- **زيادة درجات الحرارة:** تؤدّي زيادة درجات الحرارة إلى تأثيرات سلبية على المحاصيل الزراعية؛ فدرجات الحرارة المرتفعة يمكن أن تؤدّي إلى تقليل إنتاجية المحاصيل، حيث تؤثّر سلباً على نمو المحاصيل، وعملية التلقيح، والتطوّر الثمريّ.

- **تمدّد نطاق الآفات** :ارتفاع درجات الحرارة يعزّز من نمو وانتشار الآفات والأمراض الزراعية؛ ما يزيد من التهديدات التي تواجه المحاصيل.

3.2- تغيّرات في أنماط الهطول المطريّ:

- **تغيّر في كمية الأمطار** :قد يؤدّي تغيّر المناخ إلى زيادة أو نقص في كمية الأمطار؛ ما يؤثّر على توفّر المياه اللازمة لنمو المحاصيل.

- **زيادة تواتر الجفاف:** الجفاف المتكرّر يؤثّر سلباً على المحاصيل ويزيد من الحاجة إلى تقنيات الريّ الفعّالة. يمكن أن يؤدّي نقص المياه إلى انخفاض كبير في الإنتاجية الزراعية.

3.3- تغيّر في أنماط الطقس المتطرّفة:

- **زيادة في الظواهر المناخية المتطرفة:** مثل الفيضانات والعواصف والأعاصير؛ هذه الظواهر تؤدّي إلى تدمير المحاصيل والبنية التحتية الزراعية، وهو ما يسبّب خسائر كبيرة في الإنتاج.

- **تأثيرات على التربة** :التغيّرات في أنماط الطقس يمكن أن تؤدّي إلى تآكل التربة وتدهورها؛ ما يؤثّر على قدرتها على دعم نمو المحاصيل.

3.4- تغيّر في مواسم النمو:

- **تغيير مواسم النمو**: يمكن أن تؤدّي التغيّرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار إلى تغيير مواسم الزراعة والنمو؛ ما يؤثّر على مواعيد الزراعة والحصاد.

4- تأثيرات تغيّر المناخ على الزراعة في شمال وشرق سوريا

في شمال وشرق سوريا، تأثيرات تغيّر المناخ تتمثل في:

4.1- ارتفاع درجات الحرارة:

تزايد درجات الحرارة في هذه المنطقة يؤثّر على الأنشطة الزراعية التي تعتمد بشكل رئيسي على المحاصيل البعلية التي تكون حسّاسة للحرارة. درجات الحرارة المرتفعة تؤدّي إلى إجهاد النباتات وتقليل إنتاجية المحاصيل.

4.2- نقص المياه والجفاف:

الجفاف المتكرّر في شمال وشرق سوريا يشكّل تهديداً كبيراً للزراعة، ونقص المياه يؤثّر على القدرة على ريّ المحاصيل ويزيد من تكلفة الإنتاج الزراعي؛ وهذا النقص في المياه يعزّز الحاجة إلى تحسين تقنيات إدارة المياه وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية.

4.3- تغيّر في أنماط الهطول المطريّ:

التغيّرات غير المنتظمة في هطول الأمطار تؤدّي إلى صعوبات في التخطيط الزراعي وتزيد من مخاطر الجفاف والفيضانات؛ ما يؤثّر على استقرار المحاصيل والإنتاجية.

4.4- تأثيرات على التربة:

التغيّرات في الطقس والبيئة تؤدّي إلى تدهور التربة في المنطقة؛ وهو ما يقلّل من خصوبتها وقدرتها على دعم نموّ المحاصيل.

5-استجابة الزراعة لتغيّر المناخ في شمال وشرق سوريا

لتخفيف تأثيرات تغيّر المناخ، يجب تبنّي استراتيجيات متعدّدة تشمل:

- **تطوير تقنيات زراعية جديدة:** مثل الزراعة المقاومة للجفاف وتحسين إدارة الموارد المائية.
- **تحسين استراتيجيات إدارة التربة:** لتعزيز خصوبة التربة والتقليل من تدهورها.
- **تبنّي تقنيات الريّ الحديثة**: لزيادة كفاءة استخدام المياه وتقليل تأثيرات الجفاف.

ثانياً: تقييم النظم الزراعية الحالية والتحدّيات المرتبطة بها:

تقييم النظم الزراعية في إقليم شمال وشرق سوريا يتطلّب فهمًا عميقًا للواقع المحلّي والتحدّيات الفريّدة التي تواجهها المنطقة. هذا الإقليم، الذي يشمل كلًّا من الرقة ودير الزور والجزيرة والفرات، يعاني من مجموعة متنوّعة من النظم المرتبطة بالزراعة.

1- الأنظمة الزراعية السائدة:

1.1-<u>الزراعة البعلية:</u>

وصف النظام: الزراعة البعلية تعتمد بشكل رئيسي على الأمطار الموسمية لتوفير المياه اللازمة لنمو المحاصيل. في شمال وشرق سوريا، تُعَدُّ الزراعة البعلية النظام السائد في العديد من المناطق الجافّة وشبه الجافّة؛ تشمل المحاصيل الرئيسية التي تُزرع باستخدام هذا النظام: القمح، الشعير، وبعض المحاصيل الزيتية.

مزايا النظام:

- **تكلفة منخفضة:** نظرًا لأنّه يعتمد على الأمطار، تكون تكلفة الريّ أقل، مقارنة بالزراعة المروية.
- **ملاءمة البيئة الجافة:** مناسب للمناطق التي تشهد نقصًا في المياه.

مشاكل النظام:

- **تقلّبات الأمطار:** تعتمد الزراعة البعلية بشكل كبير على كميات الأمطار، والتي أصبحت غير منتظمة بسبب تغيّر المناخ؛ يؤدّي هذا إلى تفاوت في الإنتاجية بين السنوات.
- **خطر الجفاف:** نقص الأمطار يسبّب جفافًا طويل الأمد، ما يؤدّي إلى انخفاض الإنتاجية وإجهاد المحاصيل.

- **عدم كفاءة الموارد:** الاستخدام المحدود للموارد المائية بسبب الاعتماد على الأمطار فقط؛ ما يحدّ من إمكانية تحسين الإنتاجية.

1.2-الزراعة المروية:

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمستثمرة حوالي مليونين وثلاثمئة ألف هكتار؛ المروي منها حوالي-450 -ألف هكتار، منها -250- ألف هكتار مروي بالآبار، والباقي بالأنهار. كما تبلغ مساحة الأراضي المروية بالرذاذ حوالي- 30- ألف هكتار- و-4- آلاف هكتار بالتنقيط. كما يبلغ عدد الآبار تقريبيًا حوالي 48 ألف بئر.

وصف النظام: الزراعة المروية تستخدم مصادر المياه الإضافية: مثل الأنهار، الخزانات، أو أنظمة الريّ الاصطناعي؛ لتلبية احتياجات المحاصيل. في شمال وشرق سوريا، يُستخدم هذا النظام بشكل رئيسي لزراعة المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء، مثل الأرز والخضروات.

مزايا النظام:

- **تحكم أفضل بالريّ:** يوفّر تحكّمًا أكبر بكمية المياه التي تصل إلى المحاصيل؛ ما يؤدّي إلى زيادة الإنتاجية.
- **إنتاجية أعلى :**القدرة على الحفاظ على مستويات إنتاجية ثابتة من خلال توفير المياه بشكل منتظم.

مشاكل النظام:

- **ندرة المياه:** الموارد المائية المُستخدَمة في الزراعة المروية أصبحت أكثر ندرة بسبب تغيّر المناخ؛ ما يزيد من تكلفة الريّ.
- **تلوّث المياه:** استخدام الأسمدة والمبيدات قد يؤدّي إلى تلوّث الموارد المائية ويؤثّر سلباً على البيئة.
- **تكلفة عالية:** يتطلّب إنشاء وصيانة أنظمة الريّ تكاليف مرتفعة؛ ما قد لا يكون مستداماً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

2- تقييم المشاكل الرئيسية

2.1- تقنيات الزراعة التقليدية

التفاصيل:

- قلّة الابتكار: تعتمد العديد من الممارسات الزراعية التقليدية في المنطقة على تقنيات قديمة لا تتماشى مع التغيّرات المناخية الحديثة.
- **إنتاجية منخفضة :**عدم استخدام تقنيات زراعية حديثة مثل الزراعة الدقيقة أو الأصناف المقاومة للجفاف يؤثّر سلباً على الإنتاجية.

أسباب المشكلة:

- **نقص التعليم والتدريب :** قلّة البرامج التعليمية والتدريب ية للمزارعين حول التقنيات الزراعية الحديثة.
- **محدودية الوصول للتكنولوجيا:** ضعف الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية الحديثة والأدوات.

2.2- إدارة الموارد المائية

التفاصيل:

- **سوء إدارة المياه:** يؤدّي سوء إدارة المياه إلى هدر الموارد وتقليل فعالية الريّ.
- **نقص التخزين:** عدم وجود بنية تحتية كافية لتخزين المياه واستخدامها بشكل فعّال خلال فترات الجفاف.

أسباب المشكلة:

- **عدم كفاية الاستثمارات:** نقص في الاستثمارات في تحسين بنية تحتية إدارة المياه.
- **تغيّرات المناخ:** تقلّبات الطقس أدّت إلى نقص المياه وعدم القدرة على التنبّؤ بكميات المياه المطلوبة.

2.3- تدهور التربة

التفاصيل:

- **تآكل التربة:** تآكل التربة بسبب الريّ الزائد أو أساليب الزراعة غير المستدامة يؤثّر على جودة التربة وخصوبتها.
- **استنزاف العناصر الغذائية:** الاستخدام المكثّف للأسمدة والمبيدات يؤدّي إلى استنزاف العناصر الغذائية من التربة.

أسباب المشكلة:

- **الممارسات الزراعية غير المستدامة:** تقنيات الزراعة التي لا تأخذ في اعتبارها حماية التربة واستدامتها.
- **الإفراط في استخدام المواد الكيميائية:** الاستخدام غير مسؤول للأسمدة والمبيدات الكيميائية.

3- تأثير التحدّيات على الإنتاجية الزراعية

3.1- انخفاض الإنتاجية

- **المحاصيل:** التغيّرات في أنماط الطقس، الجفاف، وتدهور التربة تؤدّي إلى تقليل حجم المحاصيل وجودتها.

- **الإنتاجية:** انخفاض كمية المحاصيل بسبب نقص المياه والتقنيات غير المناسبة.

3.2- زيادة التكاليف

- **تكاليف الريّ:** زيادة التكاليف المرتبطة بالريّ بسبب نقص المياه وتدهور البنية التحتية.
- **تكاليف المدخلات:** ارتفاع تكاليف الأسمدة والمبيدات؛ بسبب ضعف فعالية التربة والمحاصيل.

التحدّيات التي تواجه النظم الزراعية في إقليم شمال وشرق سوريا

- الأمن المائي:

- **نقص الموارد المائية:** تواجه المنطقة أزمة حادة في المياه، حيث أنّ نهر الفرات والموارد المائية الأخرى تعاني من انخفاض مستويات المياه؛ بسبب استخدامات متعدّدة ونقص الأمطار.
- **التلوث :**التلوث الصناعي واستخدام الأسمدة والمبيدات بشكل غير منظم يؤدّيان إلى تلوث المياه الجوفية.

- الصراع والاضطرابات:

- **النزاع المسلّح:** النزاعات المستمرة في المنطقة تؤثّر بشكل كبير على الزراعة. تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية، والنزوح الجماعي للمزارعين يزيدان من التحدّيات.
- **الاستقرار السياسي :**القضايا السياسية والأمنية تؤثّر على قدرة المزارعين على الوصول إلى أسواقهم، والتزوّد بالمدخلات الزراعية، والتخطيط للزراعة.

- الأراضي الزراعية والتربة:

- **تدهور التربة:** تدهور التربة بسبب نقص الرعاية الزراعية وارتفاع استخدام الأسمدة الكيميائية؛ يمكن أن يؤدّي إلى انخفاض خصوبة التربة.
- **التحضّر:** التوسع العمراني والتطوّرات الأخرى تؤدّي إلى فقدان الأراضي الزراعية.

- التغيّر المناخي:

- **ارتفاع درجات الحرارة:** يؤثّر تغيّر المناخ على درجات الحرارة وهطول الأمطار، ما يزيد من صعوبة الزراعة، ويؤدّي إلى أزمات جفاف متكرّرة.
- **الأحداث الجوية المتطرّفة:** الفيضانات والعواصف تؤثّر على إنتاج المحاصيل وتدميرها.

- الاقتصاد والنقل:

- **تكاليف الإنتاج:** ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والبذور، وارتفاع تكاليف النقل؛ بسبب عدم استقرار الوضع الأمني.

- **أسواق البيع:** الوصول إلى الأسواق المحلّية والإقليمية محدود؛ وهو ما يؤثّر على قدرة المزارعين على بيع محاصيلهم والحصول على أسعار عادلة.

4- التوصيات لتحسين النظم الزراعية

4.1- تطوير تقنيات الزراعة الحديثة

- **تبنّي تقنيات الزراعة الدقيقة:** تحسين استخدام الموارد وزيادة الإنتاجية.
- **الاستثمار في البحث والتطوير:** تطوير أصناف مقاومة للجفاف وتحسين تقنيات الزراعة.

4.2- تحسين إدارة الموارد المائية

- **تطوير أنظمة الريّ:** الاستثمار في تقنيات الريّ الحديثة مثل الريّ بالتنقيط.
- **بناء بنية تحتية لتخزين المياه:** تحسين القدرة على تخزين واستخدام المياه بشكل فعّال.

4.3- تعزيز إدارة التربة:

- **تبنّي ممارسات زراعية مستدامة:** مثل الزراعة الدوريّة وتدوير المحاصيل.
- **تحسين جودة التربة:** استخدام المواد العضوية والحدّ من استخدام المواد الكيميائية.

الاستراتيجيات المقترحة لتحسين النظم الزراعية في إقليم شمال وشرق سوريا:

1- تحسين إدارة المياه:

- تطوير تقنيات الريّ: تعزيز استخدام تقنيات الريّ الحديثة مثل الريّ بالتنقيط والريّ بالرشّ لتقليل الفاقد وزيادة كفاءة استخدام المياه.

-إدارة الموارد المائية: تحسين إدارة الموارد المائية والتعاون بين الجهات المختلفة لضمان توزيع عادل ومستدام للمياه.

2- تعزيز الاستقرار الزراعي:

- دعم المزارعين: تقديم الدعم الفني والمالي للمزارعين لتحسين الإنتاجية والقدرة على مواجهة التحدّيات.

-إعادة تأهيل البنية التحتية :إصلاح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الزراعية وتحسين الوصول إلى الأسواق.

3- مواجهة التغيّر المناخي:

- تطبيق ممارسات زراعية مستدامة: تبنّي تقنيات الزراعة المستدامَة والممارسات التي تساعد على التكيّف مع التغيّرات المناخية.

- تطوير المحاصيل المقاومة: العمل على تطوير محاصيل أكثر مقاومة للظروف المناخية القاسية.

4- التدريب والتعليم:

-تدريب المزارعين: تقديم التدريب والتوجيه للمزارعين حول تقنيات الزراعة الحديثة والاستدامة.

-التعاون مع المنظمات: التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي للحصول على الدعم والخبرة.

ثالثاً: استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ في إقليم شمال وشرق سوريا:

استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ في إقليم شمال وشرق سوريا تتطلّب اتباع مجموعة من الإجراءات المتكاملة لمواجهة الآثار السلبية للتغيّرات المناخية، والتي تؤثّر بشكل خاص على الزراعة والموارد المائية والبنية التحتية. لأنّ المنطقة تعتمد بشكل كبير على الزراعة وتعاني من نقص المياه، فإنّ التكيّف مع تغيّر المناخ يُعدّ أمرًا ضروريّا لضمان استدامة الموارد وحماية المجتمعات المحلّية.

1-إدارة المياه بشكل فعّال:

- **تحسين أنظمة الريّ**: يمكن اعتماد تقنيات الريّ الحديث؛ مثل الريّ بالتنقيط أو الريّ بالرشّ، لتقليل استهلاك المياه وزيادة كفاءة استخدامها.

- **تخزين المياه:** بناء الخزانات والسدود الصغيرة لتخزين المياه خلال فترات الأمطار واستخدامها في فترات الجفاف.

- **إعادة استخدام مياه الصرف:** يمكن أن تساهم معالجة مياه الصرف الصحّي واستخدامها في الزراعة أو الغابات في تقليل استهلاك المياه العذبة.

2-تحسين الزراعة:

- **تبنّي الزراعة المستدامة:** استخدام أساليب زراعية تحافظ على التربة وتقلّل من الحاجة للمياه مثل الزراعة الحافظة والزراعة العضوية.

- **تحسين تنوّع المحاصيل الزراعية:** الاعتماد على محاصيل أكثر تحمّلاً للجفاف والحرارة مثل الشعير والسمسم والزيتون بدلاً من المحاصيل التي تحتاج لكميات كبيرة من المياه.

- **تقنيات الزراعة الدقيقة:** استخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة الموارد الزراعية مثل استخدام الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار لرصد احتياجات المحاصيل بدقة.

3-التشجير ومكافحة التصحّر:

- **التشجير:** زراعة الأشجار في المناطق الجافّة للمساعدة في استعادة التربة وتعزيز النظام البيئي المحلي. الأشجار تساعد في تثبيت التربة وتوفير الظل، مما يساهم في الحدّ من تأثير الحرارة.

- **مكافحة التصحّر:** اتخاذ تدابير لمنع تدهور الأراضي مثل منع الرعي الجائر وتقليل إزالة الغابات.

4- بناء القدرات المحلّية:

- **تدريب المزارعين:** تقديم دورات تدريب ية للمزارعين حول التقنيات الزراعية الجديدة، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية.

- **التوعية بالتغيّر المناخي** :نشر الوعي بين المجتمعات المحلّية حول آثار التغيّر المناخي وأهمية التكيّف معه، وتشجيع المشاركة المجتمعية في مشاريع التكيّف.

5-تعزيز التخطيط الحضريّ المُستدام:

- **البنية التحتية المقاومة للمناخ:** بناء البنية التحتية، مثل الطرق والمباني، لتكون قادرة على تحمّل التغيّرات المناخية؛ مثل العواصف أو الحرارة العالية.

- **تخطيط المدن:** تخطيط المدن بطريقة تتماشى مع التغيّرات المناخية؛ من خلال إنشاء مساحات خضراء والتقليل من العوامل المسبّبة للاحتباس الحراريّ.

6-التمويل والتعاون الدولي:

- **الحصول على دعم مالي:** الاستفادة من الصناديق الدولية التي تقدم المساعدات المالية لمشاريع التكيّف مع التغيّرات المناخية، خاصة تلك التي تستهدف المناطق الهشّة بيئيًا.

- **التعاون مع المنظمات الدولية**: يمكن أن تلعب المنظمات الدولية دوراً كبيراً في تقديم المساعدة الفنية والمالية لإقليم شمال وشرق سوريا لمواجهة التحدّيات المناخية.

7-إدارة الأزمات والكوارث:

- **أنظمة الإنذار المبكّر**: تطوير أنظمة إنذار مبكّر لتحذير المجتمعات من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو العواصف.
- **خدمات الطوارئ**: تحسين قدرات فرق الطوارئ للتعامل مع الكوارث التي يمكن أن تزداد بسبب تغيّر المناخ.

رابعاً: السياسات الوطنية والدولية ودورها في دعم استراتيجيات التكيّف:

السياسات الوطنية والدولية تلعب دورًا حاسمًا في دعم استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ في إقليم شمال وشرق سوريا، حيث توفّر الإطار التنظيمي والدعم المالي والتقني اللازم للتنفيذ الفعّال لهذه الاستراتيجيات. وفيما يلي تفصيل لدور هذه السياسات على المستويين الوطني والدولي:

1-السياسات الوطنية:

أ-السياسات الزراعية والمائية:

-تنظيم استخدام الموارد المائية: يمكن للحكومات المحلّية تبنّي سياسات صارمة لإدارة الموارد المائية؛ من خلال تقنين استخدام المياه في الزراعة، وتحفيز استخدام تقنيات الريّ الحديثة.

-تعزيز التنوّع الزراعي: تشجيع زراعة المحاصيل التي تتحمّل الجفاف، وإدخال أنظمة زراعية مستدامة مثل الزراعة العضوية والزراعة المتكاملة التي تقلّل من استخدام المياه وتزيد من الإنتاجية.

-الحدّ من التصحّر: تطبيق سياسات لحماية الأراضي الزراعية ومنع تدهور الأراضي من خلال: التشجير ومنع الرعي الجائر واستخدام تقنيات التربة المستدامة.

ب- التخطيط العمراني والبنية التحتية:

-التوسّع في التخطيط العمراني المستدام: يمكن للحكومة المحلّية أن تتبنّى سياسات لتخطيط المدن والقرى وفقًا لمعايير التكيّف مع المناخ، بما يشمل إنشاء بنية تحتية مقاومة للكوارث المناخية؛ مثل الفيضانات أو الجفاف.

-دعم النقل المستدام: تبنّي سياسات تعزّز استخدام النقل العام الصديق للبيئة؛ ما يسهم في تقليل الانبعاثات الحراريّة.

ج- الحوكمة البيئية والمشاركة المجتمعية:

-إنشاء هيئات حكومية معنية بالمناخ: تأسيس هيئات حكومية محلية تركّز على التكيّف مع التغيّرات المناخية وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات (الزراعة، المياه، الطاقة).

-تمكين المجتمع المحلي: سياسات تهدف إلى إشراك المجتمعات المحلّية في عملية صنع القرار فيما يتعلّق بالتكيّف مع المناخ؛ من خلال توفير التدريب والموارد اللازمة.

2- السياسات الدولية:

أ- المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

-اتفاقية باريّس للمناخ (2015) رغم أنّ شمال وشرق سوريا لا تعتبر كيانًا دوليًا، إلّا أنّ سوريا كدولة طرف في هذه الاتفاقية، يمكن أن تستفيد من التمويلات والتقنيات التي توفّرها الاتفاقية؛ من خلال مشاريع دولية تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز التكيّف مع تغيّر المناخ.

-اتفاقيات مكافحة التصحّر: مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر"(UNCCD) ، يمكن أن تقدّم إطارًا لدعم مشاريع محلية لمكافحة التصحّر في إقليم شمال وشرق سوريا.

ب-دور المنظمات الدولية والمحلّية:

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : يقدّم دعمًا فنيًا وماليًا للمشاريع التي تستهدف التكيّف مع التغيّرات المناخية، من خلال برامج تمويل المشاريع البيئية المستدامة.

-الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) : وهو صندوق دولي يهدف إلى مساعدة البلدان النامية على التكيّف مع آثار التغيّر المناخي، يمكن للإقليم الاستفادة من دعمه المالي لمشاريع إدارة المياه والطاقة المتجدّدة.

ج- المساعدات الإنسانية والتنموية:

-المنظمات غير الحكومية (NGOs) : العديد من المنظمات الدولية مثل "الصليب الأحمر"، "أوكسفام"، و"منظمة الأغذية والزراعة "(FAO) تقدّم مساعدات تقنية ومادية لتقليل التأثيرات المناخية، لا سيّما في المناطق التي تعاني من النزاعات مثل شمال وشرق سوريا.

-برامج التكيّف الإقليمية: يمكن للإقليم الاستفادة من المبادرات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تعزيز التكيّف المناخي في منطقة الشرق الأوسط؛ مثل "مبادرة التكيّف المناخي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريّقيا."

د- التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف:

-الشراكات مع دول الجوار: يمكن للإقليم الاستفادة من التعاون مع الدول المجاورة في مشاريع مشتركة تتعلّق بإدارة المياه العابرة للحدود، حيث تعتمد الكثير من الموارد المائية في الإقليم على أنهار دولية مثل الفرات.

-المنح والقروض الدولية: تعتمد الكثير من مشروعات التكيّف على دعم مالي من المؤسسات الدولية مثل "البنك الدولي"، "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية"(EBRD) ، وغيرها.

3-التحدّيات والفرص:

على الرغم من الدعم الذي توفّره هذه السياسات، فإنّ هناك العديد من التحدّيات التي تواجه تنفيذ استراتيجيات التكيّف في إقليم شمال وشرق سوريا، بما في ذلك:

-النزاعات وعدم الاستقرار: النزاعات في المنطقة تجعل من الصعب تنفيذ مشاريع طويلة الأمد تتعلّق بالبنية التحتية أو إدارة الموارد.

-القدرة المؤسسية المحدودة: ضعف المؤسسات المحلّية وقلّة الموارد المخصّصة للتكيّف المناخي قد تعيق تبنّي وتنفيذ السياسات بفعالية.

-الحاجة إلى دعم دولي مستدام: استمرار الدعم المالي والفني من المجتمع الدولي ضروريّ لتحقيق التكيّف الفعّال مع المناخ.

4-التوصيات:

-تعزيز القدرات المحلّية: يجب تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للمؤسسات المحلّية؛ لتتمكّن من تنفيذ السياسات المتعلّقة بالتكيّف مع تغيّر المناخ.

-التنسيق بين السياسات الوطنية والدولية: من الضروريّ وجود تنسيق أكبر بين السياسات المحلّية والدولية لضمان فعالية الجهود المبذولة.

-تعزيز التعاون الإقليمي: نظراً لأنّ قضايا المناخ والمياه تتجاوز الحدود السياسية، فإنّ التعاون مع دول الجوار ضروريّ لتحقيق نتائج مستدامة.

وبالتالي؛ فإنّ نجاح استراتيجيات التكيّف يعتمد على التنسيق الفعّال بين السياسات المحلّية والدعم الدولي؛ وهو ما يعزّز استدامة الموارد ويقّلل من تأثيرات تغيّر المناخ على المجتمعات المحلّية في شمال وشرق سوريا.

كيف يمكن تمويل المشاريع؟

تمويل مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ في شمال وشرق سوريا يتطلّب تنوّعا في المصادر المالية؛ لضمان تنفيذها بشكل مستدام وفعّال. وهناك عدّة طرق وآليات يمكن من خلالها تمويل هذه المشاريع ، تشمل مصادر محلية ودولية، بالإضافة إلى شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. فيما يلي طرق متنوّعة لتمويل مشاريع التكيّف:

1-التمويل الدولي:

أ .الصناديق الدولية المتعلقة بالمناخ:

-الصندوق الأخضر للمناخ(GCF) : أحد أكبر الصناديق العالمية الذي يهدف إلى دعم البلدان النامية في تنفيذ مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ. يمكن تقديم مقترحات مشاريع تتعلّق بإدارة المياه، تحسين الزراعة، أو تعزيز البنية التحتية المناخية، للحصول على تمويل.

-صندوق التكيّف (Adaptation Fund) : يوفر التمويل للمشاريع التي تهدف إلى دعم الدول النامية في التكيّف مع آثار تغيّر المناخ. يعتمد هذا الصندوق على دعم مشاريع تعزّز قدرة المجتمعات على تحمّل التغيّرات المناخية من خلال تحسين البنية التحتية أو تعزيز الزراعة المستدامة.

-مرفق البيئة العالمي(GEF) : يدعم المشاريع البيئية المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك تلك التي تركز على تحسين كفاءة الطاقة، حماية التنوّع البيولوجي، ومكافحة التصحّر.

ب .البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية:

-البنك الدولي: يقدّم منحًا وقروضًا منخفضة الفائدة للمشاريع التنموية المتعلّقة بالمناخ. من خلال برامج متخصّصة، يمكن الحصول على تمويل لمشاريع تتعلّق بالتكيّف مع تغيّر المناخ في قطاعات مثل المياه والطاقة والزراعة.

-البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) : يخصّص البنك مبالغ لدعم الاستثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر، ويمكن الاستفادة من هذه القروض لتنفيذ مشاريع التكيّف في شمال وشرق سوريا.

ج .التمويل الثنائي والمتعدّد الأطراف:

-الاتحاد الأوروبي: يدعم العديد من المشاريع المتعلّقة بتغيّر المناخ من خلال مبادرات مثل "الاتفاق الأخضر الأوروبي". يمكن للإقليم التقدّم للحصول على دعم من خلال برامج التعاون الإقليمي.

-وكالات التنمية الدولية: وكالات مثل الوكالة الأمريّكية للتنمية الدولية(USAID) ، ووكالة التنمية الألمانية(GIZ) ، تقدّم مساعدات مالية وتقنية للمشاريع المتعلّقة بالتنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ.

2-الشراكات مع القطاع الخاص:

أ- التمويل من خلال الشراكات بين القطاعَين العام والخاص:

- يمكن تشجيع **الاستثمارات الخاصة** في مشاريع البنية التحتية المقاومة للمناخ؛ مثل الطاقة المتجدّدة أو إدارة الموارد المائية، من خلال شراكات مع الشركات المحلّية أو الدولية.

- **الحوافز المالية**: الحكومات المحلّية يمكن أن تقدّم حوافز ضريّبية للشركات التي تستثمر في مشاريع ذات تأثير إيجابي على البيئة والمناخ.

ب- مسؤولية الشركات الاجتماعية:

-العديد من الشركات الدولية الكبرى تقدّم تمويلًا في إطار مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية. يمكن استهداف هذه الشركات من خلال تقديم مشاريع تركز على التكيّف المناخي والاستدامة.

3-المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية:

-المنظمات غير الحكومية (NGOs) مثل "الصليب الأحمر"، "أوكسفام"، و"منظمة الأغذية والزراعة "(FAO) تقدّم دعمًا ماليًا وتقنيًا لتنفيذ مشاريع تتعلّق بالتكيّف مع تغيّر المناخ. يمكن للمنظمات المحلّية التعاون مع هذه الهيئات لتنفيذ مشاريع مشتركة.

-المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يمكن أن تدعم مشاريع بناء القدرات، إدارة الأزمات، وتحسين البنية التحتية المناخية.

4-التمويل المحلّي:

أ- الحكومات المحلّية:

-الميزانية الحكومية :يمكن تخصيص جزء من الميزانية المحلّية لدعم مشاريع تتعلّق بالتكيّف مع تغيّر المناخ، مثل تحسين البنية التحتية أو تطوير أنظمة ريّ حديثة.

-الضرائب البيئية: فرض ضرائب بيئية على الأنشطة التي تؤدّي إلى تلوّث أو استهلاك مفرط للموارد الطبيعية يمكن أن يوفّر تمويلًا مباشرًا للمشاريع المناخية.

ب- صناديق التنمية المحلّية:

-إنشاء صناديق تنمية محلية تستهدف المشاريع البيئية والزراعية؛ وهو ما يساهم في توفير تمويل مستدام على المستوى المحلي. يمكن أن يتم تمويل هذه الصناديق من خلال مساهمات حكومية أو تبرّعات من المجتمع المحلي.

5- التمويل من خلال مشاريع التنمية المستدامة:

-يمكن دمج مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ في برامج التنمية المستدامة الأوسع، مثل مشاريع تحسين البنية التحتية أو تحسين الصحة العامة، للحصول على تمويل من مصادر تنموية متعدّدة.

6- التمويل الإنساني والإغاثي:

-نظرًا لأنّ إقليم شمال وشرق سوريا يشهد صراعات وتحدّيات إنسانية، يمكن دمج مشاريع التكيّف مع المناخ في برامج الإغاثة الإنسانية. على سبيل المثال، مشاريع تهدف إلى تحسين إمدادات المياه النظيفة يمكن أن تحصل على تمويل من برامج المساعدات الإنسانية الدولية.

تمويل مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ يتطلّب تنسيقًا جيدًا بين المصادر المختلفة، سواء كانت دولية أو محلية، حكومية أو خاصة. استخدام مزيج من هذه الآليات يمكن أن يساعد في ضمان توفّر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الضروريّة للتكيّف مع التغيّرات المناخية في إقليم شمال وشرق سوريا.

للبدء في تنفيذ استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ في شمال وشرق سوريا، يجب اتباع نهج منظّم ومتكامل يشمل تخطيطًا جيدًا، إشراكًا للمجتمعات المحلّية، وتعاونًا مع الجهات الوطنية والدولية:

1-تقييم الوضع الحالي واحتياجات التكيّف:

أ- جمع البيانات وتحليلها:

-تقييم الأثر المناخي: جمع البيانات المتعلّقة بالظروف المناخية الحالية والمتوقّعة في المنطقة، بما في ذلك تغيّرات درجات الحرارة، الأمطار، موارد المياه، وأنماط الطقس.

-تحديد المناطق الأكثر ضعفًا: إجراء تحليل لتحديد القطاعات أو المناطق الأكثر تأثرًا بتغيّر المناخ، مثل الزراعة، الموارد المائية، البنية التحتية، والمجتمعات الريفية.

-دراسة الموارد المتاحة: تحليل الموارد المالية والبشريّة والتقنية المتاحة حاليًا لتنفيذ استراتيجيات التكيّف، وتحديد الفجوات التي تحتاج إلى معالجتها.

ب- الاستفادة من الخبرات الدولية والمحلّية

-دراسة تجارب دولية: الاستفادة من تجارب دول أخرى مشابهة في التكيّف مع تغيّر المناخ، خصوصًا في الشرق الأوسط والمناطق الجافة.

-الاستشارات المحلّية: إشراك الخبراء المحليين والجامعات والمنظمات غير الحكومية لجمع المعرفة المحلّية حول أفضل الممارسات للتكيّف.

2-تطوير خطة عمل شاملة:

أ- تحديد الأهداف والأولويات:

-تحديد الأهداف القصيرة والطويلة الأجل: وضع أهداف واضحة تشمل تعزيز الأمن المائي، تحسين الإنتاجية الزراعية، حماية البنية التحتية، وتطوير القدرات المحلّية.

-تحديد الأولويات: نظرًا للموارد المحدودة، يجب تحديد المشاريع ذات الأولوية التي تحتاج إلى التنفيذ الفوريّ، مثل تحسين أنظمة الريّ أو بناء قدرات الاستجابة للكوارث المناخية.

ب- تصميم مشاريع التكيّف:

-مشاريع زراعية: تطوير مشاريع لتحسين الزراعة من خلال إدخال محاصيل تتحمّل الجفاف وتطبيق تقنيات ريّ فعّالة.

-مشاريع إدارة المياه: تصميم مشاريع لتحسين إدارة المياه تشمل بناء خزانات المياه، ترشيد استخدام المياه، ومعالجة مياه الصرف.

-مشاريع التوعية وبناء القدرات: تصميم برامج تدريبية للمزارعين والمجتمعات المحلّية حول أفضل الممارسات في التكيّف مع تغيّر المناخ.

3-تعبئة التمويل:

أ- تحديد مصادر التمويل:

-التمويل المحلي والدولي: التواصل مع المؤسسات الدولية مثل الصندوق الأخضر للمناخ، صندوق التكيّف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للحصول على تمويل لمشاريع التكيّف.

-الشراكات مع القطاع الخاص: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع متعلّقة بالمناخ؛ من خلال تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية أو شراكات مع القطاع العام.

-استخدام الموارد المحلّية: توجيه جزء من الميزانية المحلّية نحو تنفيذ مشاريع التكيّف، مثل تحسين البنية التحتية المائية أو تشجير المناطق المتصحّرة.

ب . تطوير مقترحات تمويلية قوية:

-إعداد مقترحات تمويلية دقيقة: تطوير مقترحات مشروعات تستند إلى بيانات واضحة حول الحاجة والفوائد المحتملة، تشمل خطّة مالية مفصّلة وجدول زمني للتنفيذ.

-الاستفادة من المنح والقروض: البحث عن فرص للحصول على منح وقروض منخفضة الفائدة من المؤسسات الدولية.

4-إشراك المجتمعات المحلّية:

أ- رفع الوعي والتدريب:

-حملات توعية: تنظيم حملات لرفع وعي المجتمعات المحلّية حول تأثير تغيّر المناخ وأهمية التكيّف معه.

-التدريب وبناء القدرات: تقديم ورش عمل ودورات تدريبية للمزارعين والمجتمعات الريفية لتعليمهم تقنيات جديدة مثل الزراعة المستدامة وإدارة المياه.

ب- تعزيز المشاركة المجتمعية:

-إشراك المجتمع في صنع القرار: إشراك المجتمعات المحلّية في تصميم وتنفيذ المشاريع لضمان التزامه واستدامة الحلول المتبعة.

-إنشاء لجان محلية: تشكيل لجان محلية للإشراف على تنفيذ مشاريع التكيّف وضمان استمراريّتها.

5-التنفيذ التدريجي للمشاريع:

أ- بدء المشاريع التجريبية:

-المشاريع التجريبية الصغيرة: البدء بمشاريع صغيرة تجريبية للتكيّف مع المناخ مثل أنظمة الريّ الحديثة أو تقنيات الحصاد المائي. هذا يسمح بتقييم النتائج وتعديل الخطط إذا لزم الأمر.

-متابعة وتقييم مستمرّ:

خامساً: دراسات حالة وتجارب ناجحة من المنطقة ومن دول أخرى:

هناك العديد من التجارب الناجحة من دول المنطقة والعالم في تطوير نظم الزراعة للتكيّف مع تغيّر المناخ وتعزيز الأمن الغذائي، هذه التجارب تقدّم دروسًا قيّمة حول كيفية استخدام التقنيات الحديثة والممارسات المستدامة لمواجهة تحدّيات المناخ وزيادة الإنتاج الزراعي، ومنها:

1-دراسات حالة من المنطقة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا):

أ- الأردن: مشروع حصاد مياه الأمطار والزراعة الذكية مناخيًا:

-الخلفية :الأردن يعدّ من أفقر دول العالم من حيث الموارد المائية، ويعاني من جفاف متكرّر. استجابة لذلك، تم تنفيذ مشاريع لزيادة فعالية استخدام المياه في الزراعة.

-التقنيات المستخدمة:

-حصاد مياه الأمطار: تم استخدام تقنيات بسيطة لجمع مياه الأمطار وتخزينها في خزانات وبرك صناعية لريّ المحاصيل.

-الزراعة الذكية مناخيًا: استخدام محاصيل تتحمّل الجفاف والتقنيات الزراعية المستدامة، مثل الريّ بالتنقيط وتظليل المحاصيل.

-النتائج: زادت الإنتاجية الزراعية بنسبة تصل إلى 30%، وتحسّنت قدرة المزارعين على مواجهة نقص المياه. كما تم تخفيض استهلاك المياه بنسبة 50% مقارنة بالريّ التقليدي.

ب- المغرب: مشروع "المخطّط الأخضر" للزراعة المستدامة:

-الخلفية: المغرب أطلق "المخطط الأخضر" كجزء من استراتيجياته الوطنية لتعزيز الزراعة المستدامة وزيادة الإنتاج الزراعي مع التكيّف مع تغيّر المناخ.

-التقنيات المستخدَمة:

-الزراعة المحافظة على المياه: تم اعتماد تقنيات الزراعة المحافظة مثل الزراعة بدون حراثة (No-Till)، وهي تقنيات تقلّل من تآكل التربة وتحفظ رطوبتها.

-الريّ بالتنقيط: تبنّي أنظمة الريّ بالتنقيط على نطاق واسع لتحسين استخدام المياه في الزراعة.

-النتائج: المشروع ساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة 40% في المناطق القاحلة، وتحسين دخل المزارعين. كما زادت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل التي تعتمد على تقنيات الريّ المستدامة.

ج- مصر: مشروع تحسين استخدام المياه في وادي النيل

-الخلفية: مصر تعتمد بشكل كبير على نهر النيل كمصدر رئيسي للمياه، ما يجعل تحسين استخدام المياه أولوية قصوى في ظل تزايد التحدّيات المناخية.

التقنيات المستخدمة:

-الريّ بالرشّ والتنقيط: تم تحديث نظم الريّ في المناطق الزراعية لزيادة كفاءة استخدام المياه وتقليل الفاقد.

-تحسين إدارة المحاصيل: تم تشجيع زراعة أصناف من المحاصيل عالية الإنتاجية وتتحمّل الجفاف؛ مثل القمح والأرز.

-النتائج: المشروع أسهم في تحسين إنتاجية المحاصيل بنسبة 20%، مع توفير كبير في استهلاك المياه يصل إلى 40.%

2- دراسات حالة من دول أخرى

أ-الهند: مشروع الزراعة المتكاملة في ولاية أندرا براديش

-الخلفية: الهند تواجه تحدّيات مناخية تتعلّق بالجفاف ونقص الموارد المائية؛ لذلك تم تطوير مشروع يركّز على الزراعة المتكاملة لتعزيز الأمن الغذائي.

-التقنيات المستخدمة:

-الزراعة المختلطة: تم إدخال نظام الزراعة المختلطة، حيث تتم زراعة المحاصيل إلى جانب تربية الماشية والدواجن. هذا يقلّل من الاعتماد على المحصول الواحد ويزيد من الدخل الزراعي.

-تقنيات حصاد المياه: تم تطوير بنية تحتية لحصاد المياه من خلال بناء أحواض تخزين مياه ومشاريع الريّ الصغيرة.

-النتائج: المشروع أدّى إلى زيادة دخل المزارعين بنسبة 25%، وتحسين إنتاجية الأراضي القاحلة. كما ساهم في تقليل مخاطر الجفاف وزيادة قدرة المزارعين على التكيّف مع التغيّرات المناخية.

ب-كينيا: مشروع الزراعة القائمة على الحراجة (Agroforestry)

- **الخلفية:** كينيا تواجه تحدّيات كبيرة تتعلّق بتدهور الأراضي والجفاف. استجابة لهذه التحدّيات، تم تطوير مشروع الزراعة القائمة على الحراجة لزيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على التربة.

- **التقنيات المستخدمة**:

-الزراعة والحراجة المشتركة: تمت زراعة الأشجار إلى جانب المحاصيل لزيادة خصوبة التربة وتقليل تآكلها، كما توفّر الأشجار مظلّة طبيعية تحمي المحاصيل من أشعة الشمس الحارقة.

-تحسين إدارة التربة: استخدام تقنيات الزراعة المستدامة مثل الزراعة المتجدّدة التي تحسّن من صحّة التربة وتزيد من قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه.

- **النتائج**: المشروع ساعد في تحسين إنتاجية المحاصيل بنسبة 30%، وزيادة التنوّع البيولوجي. كما أدّى إلى تحسين قدرة المزارعين على مقاومة الجفاف وزيادة دخلهم.

3-الدروس المستفادة

-أهمية إدارة الموارد المائية: جميع المشاريع الناجحة تركّز على تحسين إدارة المياه، سواء عبر استخدام تقنيات الريّ الموفّرة للمياه، مثل الريّ بالتنقيط، أو من خلال حصاد مياه الأمطار.

-التكيّف مع التغيّرات المناخية: تنوّع المحاصيل والزراعة المستدامة تعتبر من الاستراتيجيات الرئيسية لمواجهة الجفاف والتغيّرات المناخية.

-الزراعة المتكاملة: تبنّي أنظمة زراعية متكاملة تجمع بين الزراعة وتربية الماشية أو زراعة الأشجار يزيد من التنوّع الاقتصادي ويقلّل من المخاطر.

-التكنولوجيا والابتكار: اعتماد التقنيات الحديثة، مثل الريّ بالتنقيط وإعادة استخدام المياه المعالجة، يساعد على تحسين الإنتاجية وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية.

هذه التجارب تقدّم إلهامًا لبلدان ومناطق أخرى تسعى إلى تطوير نظمها الزراعية لتصبح أكثر استدامة ومرونة في مواجهة تغيّر المناخ.

سادساً: اختيار المحاصيل المناسبة للتكيّف مع تغيّر المناخ في شمال وشرق سوريا

يعتمد اختيار المحاصيل المناسبة للتكيّف مع تغيّر المناخ على عدّة عوامل؛ مثل: نوعية التربة، توافر المياه، درجات الحرارة، وتغيّر أنماط الطقس. من المهمّ التركيز على المحاصيل التي تتحمّل الجفاف، وتقلّل من استهلاك المياه، وتناسب الظروف البيئية والمناخية المتغيّرة. إليك بعض المحاصيل المناسبة:

1-المحاصيل الحبوبية المقاومة للجفاف

أ .القمح والشعير المقاومان للجفاف

-القمح: يُعتبر القمح من المحاصيل الأساسية في المنطقة، وهناك أصناف مقاومة للجفاف يمكن زراعتها في ظروف تتّسم بندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة.

-الشعير: الشعير أيضًا يتحمّل ظروف الجفاف بشكل أفضل من القمح، وهو مناسب للمناطق التي تعاني من انخفاض مستوى هطول الأمطار.

ب .الذرة الرفيعة (السور غم)

-التحمّل للجفاف: السور غم من المحاصيل التي تتحمّل الجفاف بشكل جيد وتحتاج إلى كميات أقلّ من المياه مقارنة بالذرة التقليدية. تُستخدَم في الغذاء البشريّ وعلف الماشية.

ج .الدُخن:

-التأقلم مع الجفاف: الدخن من الحبوب المقاومة للجفاف والتي تنمو جيدًا في التربة الفقيرة والمناطق التي تعاني من قلة هطول الأمطار.

2-البقوليات:

أ .الحمّص:

-التحمّل للجفاف: الحمّص من المحاصيل البقولية التي تتحمّل الجفاف وتحتاج إلى كميات أقلّ من المياه، كما تُعد غنية بالبروتين وتساعد على تحسين خصوبة التربة من خلال تثبيت النيتروجين.

ب .العدس:

-التحمّل للجفاف: العدس ينمو بشكل جيّد في البيئات القاحلة وشبه القاحلة. يمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للبروتين في النظام الغذائي، ويُستخدم أيضًا في تنويع المحاصيل الزراعية.

3-الخضروات المقاومة للحرارة والجفاف:

أ .الطماطم:

-هناك أنواع محسّنة من الطماطم تتحمّل الجفاف والحرارة. يمكن زراعتها باستخدام أنظمة الريّ بالتنقيط لتحسين كفاءة استخدام المياه.

ب .البصل:

-البصل من الخضروات التي تتحمّل الظروف القاسية نسبياً، وتحتاج إلى كميات معتدلة من المياه؛ ما يجعله مناسبًا للمناطق الجافّة.

ج .البطاطا الحلوة:

-البطاطا الحلوة تتمتّع بقدرة على تحمّل التربة الجافّة وتحتاج إلى كميات محدودة من المياه، كما تُعتبَر مصدرًا غنيًا بالعناصر الغذائية.

4-الأشجار المثمرة والمحاصيل الدائمة:

أ .الزيتون:

-التحمّل للجفاف: الزيتون شجرة مقاوِمة للجفاف وتتحمّل درجات الحرارة المرتفعة. تُعَدّ هذه الشجرة مناسبة جدًا للمناطق القاحلة وشبه القاحلة.

ب .اللوز:

-اللوز من الأشجار التي تحتاج إلى كميات محدودة من المياه وتتحمّل الجفاف، وزراعة اللوز تُعتبر استثمارًا جيّدًا للمستقبل في مناطق تفتقر للمياه.

ج .النخيل (التمور):

-التحمّل للجفاف: النخيل يتحمّل البيئات القاحلة والجافة جدًّا، وينتج التمور التي تُعتبَر غذاءً ذا قيمة غذائية عالية.

5-النباتات العلفية المقاومة للجفاف:

أ .البرسيم الحجازي (الفصّة):

- **التحمّل للجفاف**: الفصّة من النباتات العلفية المقاومة للجفاف وتُستخدم كعلف للماشية. يمكن زراعتها في مناطق ذات أمطار محدودة.

ب .الثمام:(Panicum)

- **التحمّل للجفاف**: نبات علفي يُستخدَم في تغذية الحيوانات، ويمكنه تحمّل البيئات القاحلة ونقص المياه.

6-المحاصيل الطبية والعطريّة:

أ .الزعتر:

-الزعتر من النباتات العطريّة التي تتحمّل الجفاف وتحتاج إلى كميات قليلة من المياه. يُزرَع لاستخدامه في التوابل والصناعات الطبية.

ب .اللافندر (الخزامى):

-التحمّل للجفاف: اللافندر ينمو في البيئات القاحلة، ويُستخدم في صناعة الزيوت العطريّة والمنتجات الطبية.

ج .الكركديه:

-الكركديه من النباتات التي تتحمّل الجفاف، وتُستخدم أزهارها في المشروبات والعلاجات التقليدية.

7-محاصيل أخرى ذات قيمة غذائية عالية:

أ .الكينوا

-الكينوا تُعتبر من المحاصيل التي تتحمّل ظروف الجفاف والتربة الفقيرة، وتحتوي على نسبة عالية من البروتين. يمكن أن تكون خيارًا مناسبًا في الظروف المناخية الصعبة.

ب .التين الشوكي (الصبار):

-التحمّل للجفاف: التين الشوكي يُزرع في البيئات الجافة والقاحلة، ويحتاج إلى مياه محدودة، ويُستخدم كغذاء وكعلف للماشية.

8-استخدام تقنيات الزراعة المحمية:

-البيوت البلاستيكية: يمكن استخدام البيوت البلاستيكية لحماية المحاصيل الحسّاسة من الحرارة الشديدة والجفاف، وتحسين كفاءة استخدام المياه عبر تقنيات الريّ الدقيقة.

-الزراعة العمودية: اعتماد تقنيات الزراعة العمودية في المساحات الصغيرة؛ وهو ما يسمح بزراعة المحاصيل في بيئات محكمة التحكّم للماء والحرارة.

اختيار المحاصيل المناسبة للتكيّف مع تغيّر المناخ يعتمد على مدى تحمّلها للجفاف وفعّاليتها في استخدام المياه، إلى جانب ملاءمتها للظروف المحلّية. المحاصيل المذكورة أعلاه تقدّم خيارات جيّدة لشمال وشرق سوريا، حيث يمكن أن تُسهم في تعزيز الأمن الغذائي مع التقليل من الاعتماد على الموارد المائية النادرة.

سابعاً: تحسين إنتاجية التربة:

تحسين إنتاجية التربة يُعَدّ عنصرًا أساسيًا لزيادة الإنتاج الزراعي بشكل مستدام، خاصة في ظلّ ظروف تغيّر المناخ في شمال وشرق سوريا، حيث تعاني المنطقة من تدهور الأراضي والجفاف، يمكن استخدام مجموعة من الممارسات المستدامة لتحسين صحّة التربة وزيادة خصوبتها. إليك بعض الطرق الفعّالة لتحسين إنتاجية التربة:

1- إضافة المواد العضوية وتحسين بُنية التربة:

أ .استخدام السماد العضوي (الكمبوست):

-الفوائد: السماد العضوي يزيد من محتوى المواد العضوية في التربة؛ ما يحسّن قدرتها على الاحتفاظ بالمياه ويعزّز النشاط البيولوجي فيها.

-التطبيق: إضافة السماد العضوي بانتظام إلى التربة يساعد في تحسين قوام التربة ويزيد من توافر المغذّيات الضروريّة لنمو المحاصيل.

ب .الدبال (الهيوموس)

-الفوائد: الدبال يُعزّز خصوبة التربة، ويحسّن هيكلها ويزيد من قدرتها على الاحتفاظ بالمياه؛ ما يجعلها أكثر قدرة على تحمّل الجفاف.

-التطبيق: إضافة الدبال إلى التربة، خاصة في المناطق التي تعاني من تآكل التربة، يساعد في تحسين خصوبة الأراضي المتدهورة.

ج .زراعة المحاصيل الغطائية (Cover Crops)

-الفوائد: زراعة المحاصيل الغطائية مثل البرسيم أو البازلاء الفاصوليا تزيد من المواد العضوية في التربة وتحسّن بنية التربة، ممّا يعزّز إنتاجيتها.

-التطبيق: يمكن زراعة هذه المحاصيل خلال الفترات الفاصلة بين المحاصيل الرئيسية؛ لزيادة خصوبة التربة وتثبيت النيتروجين.

2-تحسين إدارة المياه والريّ:

أ .الريّ بالتنقيط:

-الفوائد: الريّ بالتنقيط يوفّر المياه بشكل أكثر كفاءة، ممّا يحسّن من توافر المياه للنباتات ويقلّل من الضغط على التربة.

-التطبيق: استخدام أنظمة الريّ بالتنقيط يساعد في توزيع المياه مباشرة على جذور النباتات، ممّا يقلّل من تبخّر المياه وتآكل التربة.

ب .تقنيات حصاد المياه:

-الفوائد: تقنيات حصاد مياه الأمطار تساعد في تخزين المياه للاستخدام في الزراعة وتغذية التربة بمياه الأمطار.

-التطبيق: بناء خزانات صغيرة أو حفر برك لتجميع مياه الأمطار يمكن أن يساعد في توفير المياه للتربة خلال فترات الجفاف.

3-تجنّب تآكل التربة وتحسين غطائها:

أ .الزراعة بدون حراثة(No-Till Farming)

-الفوائد: الزراعة بدون حراثة تقلّل من تآكل التربة وتحافظ على تركيبتها الطبيعية، ممّا يزيد من قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة.

-التطبيق: بدلاً من حراثة التربة، تتم زراعة المحاصيل مباشرة في بقايا المحصول السابق، ممّا يحافظ على بنية التربة ويقلّل من تدهورها.

ب .تطبيق تقنيات المدرجات(Terracing)

-الفوائد: المدرجات تمنع جريان المياه السطحية وتآكل التربة في المناطق المنحدرة، وتحسّن من احتباس المياه.

-التطبيق: إنشاء مدرجات أو مصاطب على التلال والمنحدرات يساعد في استقرار التربة -وتحسين إنتاجيتها.

4-تحسين خصوبة التربة عبر المغذّيات الطبيعية:

أ .الدورة الزراعية(Crop Rotation)

-الفوائد: تغيير المحاصيل المزروعة في الحقول بانتظام يقلّل من استنزاف العناصر الغذائية ويحسّن من صحّة التربة.

-التطبيق: زراعة محاصيل مختلفة مثل البقوليات بعد الحبوب يساهم في تثبيت النيتروجين في التربة وتحسين إنتاجيتها.

ب .التسميد العضوي والطبيعي:

-الفوائد: استخدام السماد العضوي والسماد الحيواني يغذّي التربة بالمغذّيات الأساسية، مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم.

-التطبيق: إضافة السماد العضوي الطبيعي بشكل دوريّ يساعد في تحسين جودة التربة وزيادة إنتاجية المحاصيل.

ج .إضافة مغذّيات معدنية طبيعية

-الفوائد: المعادن الطبيعية، مثل مسحوق الصخور أو الجبس، تساعد في إعادة توازن التربة عن طريّق إضافة العناصر الأساسية التي تفتقر إليها.

-التطبيق: تحليل التربة لتحديد نقص العناصر الغذائية، ثم إضافة المعادن المناسبة مثل الفوسفور أو البوتاسيوم.

5- تشجيع التنوّع البيولوجي في التربة:

أ .زراعة النباتات المحلّية المتنوّعة:

-الفوائد: التنوّع النباتي يحسّن التوازن البيولوجي في التربة، ويقلّل من انتشار الآفات والأمراض، ويزيد من قوة التربة.

-التطبيق: زراعة أنواع مختلفة من المحاصيل بشكل متوازن يساعد في تعزيز الحياة الميكروبية في التربة وزيادة مقاومتها للتدهور.

ب .دعم الكائنات الحيّة الدقيقة في التربة:

-الفوائد: الكائنات الدقيقة مثل البكتيريّا والفطريّات تعزّز خصوبة التربة عن طريّق تحليل المواد العضوية وإطلاق المغذيات.

-التطبيق: استخدام الأسمدة الحيوية أو(البروبيوتيك) الخاصة بالتربة يعزّز النشاط الميكروبي ويزيد من خصوبة التربة.

6-تعديل حموضة التربة:

أ .تطبيق الجير أو الحجر الجيريّ:

-الفوائد :التربة القلوية أو الحمضية جدًا تؤثّر على نمو النباتات، وإضافة الجير يساعد في تعديل الحموضة وزيادة توافر المغذّيات.

-التطبيق: إجراء اختبارات التربة لتحديد درجة الحموضة (pH) وإضافة الجير أو الحجر الجيريّ حسب الحاجة لضبط مستوى الحموضة.

7-استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة:

أ .الاستشعار عن بُعد والبيانات الرقمية:

-الفوائد: استخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد والتصوير بالأقمار الصناعية يمكن أن يساعد في مراقبة صحّة التربة ورصد المناطق التي تحتاج إلى تدخّل.

-التطبيق: تحليل البيانات المجمّعة من الطائرات بدون طيار أو الأقمار الصناعية لتحديد المناطق ذات التربة الضعيفة وتوجيه الموارد الزراعية لتحسينها.

ب .الزراعة الدقيقة(Precision Agriculture)

- **الفوائد:** الزراعة الدقيقة تستخدم تقنيات تعتمد على البيانات لتحديد الكميات المناسبة من المياه والأسمدة للمحاصيل، ممّا يقلّل من الاستخدام المفرط للموارد.

- **التطبيق**: استخدام نظم الاستشعار والأنظمة الذكية لتقديم الريّ والتسميد بناءً على احتياجات التربة والمحاصيل في الوقت الفعلي.

.8مكافحة التلوث وتجنّب الممارسات الضارّة:

أ .الحدّ من استخدام الكيماويات الزراعية:

-الفوائد: تقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية يحسّن صحّة التربة على المدى الطويل ويحافظ على الكائنات الحيّة الدقيقة المفيدة.

-التطبيق: اعتماد الزراعة العضوية والممارسات المستدامة التي تعتمد على استخدام الأسمدة الطبيعية وتقنيات مكافحة الآفات الطبيعية.

ب .مكافحة التصحّر:

-الفوائد: التصحّر يؤدّي إلى تدهور التربة وفقدان قدرتها الإنتاجية، ومنع التصحّر يعزّز استدامة التربة والإنتاجية.

-التطبيق: تطبيق مشاريع لزيادة التشجير واستعادة الغطاء النباتي، واستخدام تقنيات الريّ المستدامة للحفاظ على التربة من التدهور.

تحسين إنتاجية التربة يتطلّب اتباع نهج شامل يشمل إدارة المياه بفعالية، وإضافة المواد العضوية، واستخدام التقنيات الحديثة، وتطبيق الممارسات المستدامة التي تحافظ على خصوبة التربة.

ثامناً: الحفاظ على المياه في مناطق شمال وشرق سوريا:

الحفاظ على المياه أمرٌ حيويٌّ في المناطق التي تعاني من ندرة المياه مثل شمال وشرق سوريا، ولتحقيق ذلك، يمكن اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات والتقنيات التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه، وتقليل الفاقد، وتعزيز الاستدامة:

1-تحسين كفاءة نظم الريّ:

أ .الريّ بالتنقيط:

-الفوائد: نظام الريّ بالتنقيط يوفّر المياه مباشرة إلى جذور النباتات؛ ممّا يقلّل من التبخّر والتسرّب.

-التطبيق: تركيب أنظمة الريّ بالتنقيط في الحقول الزراعية، وتحديد جداول الريّ بناءً على احتياجات النباتات.

ب .الريّ بالرش:

-الفوائد: يمكن ضبط نظام الريّ بالرشّ ليكون أكثر كفاءة في استخدام المياه مقارنة بالريّ التقليدي.

-التطبيق: استخدام أجهزة رشّ متطوّرة وقابلة للتعديل لتجنّب إهدار المياه.

ج .تقنيات الريّ الذكي:

-الفوائد: استخدام التكنولوجيا للتحكّم في نظم الريّ بناءً على بيانات الطقس ومستوى الرطوبة في التربة.

-التطبيق: تركيب أجهزة استشعار للرطوبة في التربة وأنظمة تحكّم ذكية لتنظيم الريّ بشكل دقيق.

-2- تخزين وإعادة استخدام مياه الأمطار:

أ .جمع مياه الأمطار:

-الفوائد: تخزين مياه الأمطار يمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للمياه في فترات الجفاف.

-التطبيق: بناء خزّانات لتجميع مياه الأمطار من الأسطح والجداول، وتوجيه المياه إلى خزانات لتخزينها لاستخدامها في فترات نقص المياه.

ب .تصميم أنظمة الحصاد المائي:

-الفوائد: تحسين جمع وتخزين مياه الأمطار يمكن أن يقلّل من الاعتماد على مصادر المياه التقليدية.

-التطبيق: بناء خزّانات برك تجميع المياه، وإنشاء نظام لجمع مياه الأمطار من الأسطح والمنحدرات.

3-تطبيق تقنيات الزراعة المستدامة:

أ .الزراعة بدون حراثة(No-Till Farming)

-الفوائد: الزراعة بدون حراثة تقلّل من تبخّر المياه وتحافظ على رطوبة التربة.

-التطبيق: زراعة المحاصيل مباشرة في بقايا المحصول السابق بدون حراثة التربة.

ب .تغطية التربة(Mulching):

- **-الفوائد:** تغطية التربة بالمواد العضوية أو غير العضوية يساعد في تقليل التبخّر ويحافظ على رطوبة التربة.

-التطبيق: استخدام القشّ أو المواد العضوية لتغطية التربة حول النباتات.

4- تحسين جودة التربة:

أ .زيادة المواد العضوية في التربة:

-الفوائد: التربة الغنية بالمواد العضوية تحتفظ بالمياه بشكل أفضل وتحتاج إلى أقلّ كمية من الريّ.

-التطبيق: إضافة الكمبوست والدبال لتحسين بنية التربة وقدرتها على الاحتفاظ بالمياه.

ب .تحسين بنية التربة:

-الفوائد: التربة ذات البنية الجيّدة تسمح بتدفّق المياه بشكل أفضل وتقلّل من التآكل.

-التطبيق: استخدام تقنيات الزراعة المناسبة مثل الزراعة على المدرّجات لتحسين تدفّق المياه.

5-التقليل من الفاقد:

أ .التحقق من التسريّبات في الأنابيب والأنظمة:

-الفوائد: تسريبات المياه في الأنابيب تؤدّي إلى إهدار كبير للمياه.

-التطبيق: إجراء فحوصات دوريّة على أنظمة الريّ والأنابيب وصيانتها لتجنّب التسريّبات.

ب . تحسين إدارة الموارد المائية:

-الفوائد: إدارة فعّالة لموارد المياه تعزّز الاستخدام المستدام وتقلّل الفاقد.

-التطبيق: وضع خطط لإدارة مياه الريّ، واستخدام التقنيات الحديثة لمراقبة وتوزيع المياه.

6-استخدام المياه الرمادية والمياه المعالجة:

أ . إعادة استخدام المياه الرمادية:

-الفوائد: المياه الرمادية من المطبخ أو الحمام يمكن إعادة استخدامها لريّ النباتات، ممّا يقلّل من استهلاك المياه العذبة.

-التطبيق: بناء أنظمة لإعادة تدوير المياه الرمادية واستخدامها في ريّ الحدائق أو المحاصيل.

ب .استغلال المياه المعالجة:

-الفوائد: المياه المعالجة يمكن استخدامها في الزراعة لتقليل الضغط على مصادر المياه العذبة.

-التطبيق: استخدام المياه المعالجة في نظم الريّ المخصّصة، مع التأكّد من أنّ المياه المعالجة مناسبة للاستخدام الزراعي.

7-التثقيف والتوعية:

أ .تدريب المزارعين

-الفوائد: تدريب المزارعين على تقنيات الريّ الحديثة وأساليب الحفاظ على المياه يساعد في تحسين استخدام المياه.

-التطبيق: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول أفضل الممارسات في استخدام المياه وإدارة الريّ.

ب . توعية المجتمع:

-الفوائد: زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على المياه تشجع على تبنّي سلوكيات أكثر استدامة.

-التطبيق: تنفيذ حملات توعية مجتمعية حول أهمية الحفاظ على المياه وطرق تحقيق ذلك في الحياة اليومية.

8-التقليل من استهلاك المياه في الاستخدامات اليومية:

أ. استخدام أجهزة توفير المياه:

-الفوائد: أجهزة توفير المياه في المنازل والمرافق العامة تقلّل من استهلاك المياه.

-التطبيق: تركيب رؤوس دش موفّرة للمياه، وصنابير ذات تدفّق منخفض، وأجهزة توفير المياه في المراحيض.

ب. تبنّي سلوكيات موفرة للمياه:

-الفوائد: سلوكيات بسيطة مثل تقليل وقت الاستحمام، وإغلاق الصنابير أثناء تنظيف الأسنان، تقلّل من استهلاك المياه.

-التطبيق: تعليم وتطبيق سلوكيات توفير المياه في الحياة اليومية.

تحسين كفاءة استخدام المياه يتطلّب مزيجاً من التقنيات الحديثة، واستراتيجيات الزراعة المستدامة، والتثقيف المجتمعي. من خلال تبنّي ممارسات فعّالة للحفاظ على المياه، يمكن تعزيز الاستدامة الزراعية، وتقليل الفاقد، وضمان توافر المياه للزراعة والمجتمعات المحلّية في شمال وشرق سوريا.

تاسعاً: التوصيات والسياسات المستقبلية لتطوير النظم الزراعية في شمال وشرق سوريا:

تطوير النظم الزراعية في شمال وشرق سوريا بشكل فعّال ومستدام، يتطلّب مجموعة من التوصيات والسياسات التي تأخذ بعين الاعتبار التحدّيات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بالمنطقة:

توصيات وسياسات تسهم في هذا الهدف:

1-تحسين تقنيات الزراعة وإدارة الموارد:

أ .تبنّي تقنيات الزراعة الحديثة:

-التوصية: تشجيع استخدام تقنيات الزراعة الدقيقة والريّ الذكي، مثل الريّ بالتنقيط؛ لضمان الاستخدام الأمثل للمياه.

-السياسة: تقديم دعم حكومي ومساعدات فنية للمزارعين لاعتماد هذه التقنيات وتوفير تدريب ات متخصّصة.

ب . تطوير أساليب الزراعة المستدامة:

-التوصية: تعزيز الزراعة العضوية وإعادة التدوير واستخدام الأسمدة الطبيعية؛ للحدّ من التأثيرات البيئية السلبية.

-السياسة: دعم الأبحاث في مجال الزراعة المستدامة وتقديم حوافز مالية للمزارعين الذين يتبنّون هذه الأساليب.

2-تحسين إدارة الموارد المائية:

أ . تعزيز تقنيات حفظ المياه:

-التوصية: تنفيذ مشاريع لتحسين تقنيات حصاد المياه وتخزينها، مثل إنشاء خزانات لجمع مياه الأمطار.

-السياسة: تقديم قروض ميسَّرة أو منح لتمويل مشاريع حفظ المياه وتحديث أنظمة الريّ.

ب . معالجة مياه الصرف الصحّي وإعادة استخدامها:

-التوصية: إنشاء محطّات لمعالجة مياه الصرف الصحّي واستخدامها في الزراعة بعد معالجتها.

-السياسة: توفير التمويل والدعم الفنّي لمشاريع معالجة المياه وإعادة استخدامها في الزراعة.

3-تعزيز الاستدامة البيئية:

أ .حماية التربة وتحسين جودتها:

-التوصية: تنفيذ برامج لتحسين خصوبة التربة وزيادة المواد العضوية فيها.

-السياسة: دعم المبادرات التي تهدف إلى تطبيق تقنيات الزراعة بدون حراثة وتغطية التربة.

ب . مكافحة تلوّث المياه والتربة:

-التوصية: تطوير استراتيجيات للحدّ من تلوّث المياه والتربة الناتج عن الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

-السياسة: فرض قوانين ومعايير صارمة بشأن استخدام المبيدات والأسمدة وتقديم بدائل صديقة للبيئة.

4-تطوير البنية التحتية الزراعية:

أ .تحديث البنية التحتية للريّ:

-التوصية: تحسين شبكة الريّ والصيانة الدوريّة لأنظمة الريّ لضمان كفاءتها.

-السياسة: تخصيص ميزانيات لتمويل مشاريع تحديث وصيانة نظم الريّ والبنية التحتية الزراعية.

ب .دعم البحث والابتكار في الزراعة:

-التوصية: تشجيع البحث العلمي والابتكار في تطوير محاصيل مقاومة للجفاف والتقنيات الزراعية الحديثة.

-السياسة: تقديم منح بحثية وتسهيل الوصول إلى التقنيات الحديثة والمبتكرة في مجال الزراعة.

5-تعزيز القدرات البشريّة والتدريب:

أ .تدريب المزارعين:

-التوصية: تقديم برامج تدريبية للمزارعين حول التقنيات الزراعية الحديثة وأفضل الممارسات.

-السياسة: دعم وتطوير برامج تدريبية مستمرّة للمزارعين بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث.

ب .توعية المجتمع:

-التوصية: تنظيم حملات توعية لزيادة الوعي بأهمية الزراعة المستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

-السياسة: دعم مبادرات التوعية والتثقيف البيئي من خلال المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية.

6-تشجيع الاستثمار في الزراعة:

أ .تحفيز الاستثمارات الزراعية:

-التوصية: تقديم حوافز للمستثمرين في القطاع الزراعي؛ لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية.

-السياسة: إنشاء مناطق استثماريّة زراعية وتوفير تسهيلات وامتيازات للمستثمريّن في القطاع الزراعي.

ب .تنمية الأسواق المحلّية والدولية:

-التوصية: تحسين سلاسل التوريد واللوجستيات لتسويق المنتجات الزراعية بشكل أكثر فعالية.

-السياسة: دعم الترويج للمنتجات الزراعية المحلّية وتعزيز الوصول إلى الأسواق الدولية.

7-تحقيق الأمن الغذائي:

أ .تنويع المحاصيل:

-التوصية: تشجيع تنويع المحاصيل لتقليل الاعتماد على محصول واحد وزيادة الأمن الغذائي.

-السياسة: تقديم الدعم الفنّي والمالي للمزارعين الذين يتبنّون زراعة محاصيل متنوّعة ومقاومة للجفاف.

ب .تعزيز الإنتاج المحلّي:

-التوصية: تحسين الإنتاجية الزراعية المحلّية لتلبية احتياجات السكان وتعزيز الاعتماد على الذات.

-السياسة: تقديم مساعدات مالية وتقنية لزيادة الإنتاجية ودعم الأمن الغذائي المحلي.

8-إدارة الموارد الطبيعية:

أ .إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة:

-التوصية: تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتحسين جودتها.

-السياسة: تخصيص ميزانيات لتمويل مشاريع إعادة تأهيل الأراضي وتقديم الدعم للمزارعين المتضرّرين.

ب .تشجيع الزراعة المستدامة

-التوصية: تبنّي سياسات تشجّع على الزراعة المستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

-السياسة: تطبيق سياسات زراعية مستدامة تحمي البيئة وتساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

تطوير النظم الزراعية في شمال وشرق سوريا يتطلّب تكاملاً بين تحسين التقنيات الزراعية، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة، وتطوير البنية التحتية؛ من خلال تنفيذ التوصيات والسياسات المستقبلية التي تم ذكرها، ويمكن تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتحسين الاستدامة، وضمان الأمن الغذائي في المنطقة.

تحليلswot للقطاع الزراعي في مناطق شمال وشرق سوريا:

نقاط القوة:

- مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة.
- توفّر أيدٍ عاملة قادرة على الإنتاج.
- إمكانية التوسّع في الرقعة الزراعية أفقيا وعموديا.
- الرغبة بالعمل لتحسين مستوى المعيشة لدى المزارعين.
- قابلية لتبنّي الأفكار الجديدة إذا ما تمّ الاقتناع بالفائدة المرجوّة.
- المناخ الملائم للكثير من المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية.
- توفّر أعداد جيّدة من الثروات الحيوانية متلائمة مع ظروف المنطقة، وتوفّر فرص عمل لقطاع واسع من السكان.

نقاط الضعف:

- اتّساع المساحات المزروعة بعلاً؛ ما يجعلها أكثر تأثّرًا بانخفاض الهطولات المطريّة.
- الاعتماد الأكبر على التجار في تأمين مستلزمات الإنتاج من مبيدات الأسمدة، وعدم وجود مخابر حكومية للفحص والتأكّد من فعاليتها.
- صعوبات التنقّل ونقل المحاصيل وارتفاع تكلفتها.
- الصعوبات التسويقية وتعدّد المسالك التسويقية للمحصول الواحد؛ ما يخفّض من ربحية المزارعين.
- توفّر مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومواد مكافحة وارتفاع أسعارها.
- قلّة المتوفّر من المياه قد خفّض المساحات المزروعة.
- انخفاض نسبة استخدام طرق الريّ الحديثة.
- تأثّر الثروة الحيوانية؛ بسبب غلاء أسعار الأعلاف.

الفرص:

- هناك فرصة لاستغلال الأيدي العاملة المتوفّرة للزراعة، والاستفادة من وجود الخبرات الفنية الزراعية في مناطق شمال وشرق سوريا.
- ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يشجّع على زيادة الإنتاج لرفع الربحية.
- اتجاه عدد جيّد من المزارعين لاستخدام الطاقة الشمسية والأنفاق البلاستيكية وشبكات الريّ الحديث لأغراض زراعية.

- هناك طلب تسويقي جيّد على المنتجات الزراعية الحديثة في المنطقة؛ كالفطر الزراعي والكومبوست والشعير المستنبَت وبدائل الأعلاف؛ وهو ما يشجّع على الاستثمار فيها.

التحدّيات:

- تراجع المساحات المزروعة المروية؛ بسبب نقص المردود المائي.

- ضعف الاستثمار الزراعي في المنطقة المستهدَفة.

- الحاجة الملحّة للمحافظة على أعداد الثروة الحيوانية ودعم مربّيها.

- محاولة إدخال زراعات جديدة غير مُعتادة في المنطقة؛ مثل زراعة الفطر الزراعي والشعير المستنبَت مائيًا وبدائل الأعلاف.

- اقناع المزارعين بالجدوى الاقتصادية من استخدام الطرق الزراعية الحديثة مثل الانفاق الزراعية والريّ الحديث والكمبوست.

- إقناع المزارعين بأهمية التدريب على الأساليب الزراعية الحديثة وعلم إدارة المزارع.

- اكتشاف الأفكار المبتكرة للمشاريع الزراعية الصغيرة ودعمها وتبنّيها وتدريب أصحابها قبل التنفيذ.

- تراجع إنتاجية الأرض بشكل واضح؛ نتيجة فقدان الأسمدة وارتفاع أسعارها بشكل كبير.

- عدم توافر الأدوية الكيماوية لمكافحة الأعشاب الضارّة والآفات الزراعية؛ وهو ما خفّض من الإنتاج وقلّل من نوعيته وأثّر على أسعاره.

- قلّة البذار المحسَّنة التي تتميّز بوفرة إنتاجها، واستبدالها ببذار منخفضة النوعية غير معقَّمة؛ وهو ما زاد من انتشار الأعشاب الضارّة بين المحاصيل.

- عدم توفّر مصادر الطاقة بشكل مستمر لتشغيل مضخّات لاستخراج المياه الجوفية؛ وهو ما يعرّض المزروعات للعطش او الجفاف في حال انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة.

- نقص وارتفاع أسعار الوقود والمحروقات المستخدَمة لتشغيل مولّدات الكهرباء لمضخّات المياه.

- صعوبات تسويقية من تكاليف الحصاد العالية، وصعوبة وتكلفة نقل المحصول وتحكّم التجّار بالأسعار.

- قلّة خبرة المزارعين بالطرق الصحيحة لاستخدام المبيدات والأسمدة؛ ممّا يقلّل من فعّاليتها.

- لعب التغيّر المناخي دورًا هامًّا في خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج وتخفيض الإنتاجية؛ كون أغلب زراعات المنطقة بعلية.

النتائج:

- الصعوبات التسويقية للمحاصيل الزراعية بالمنطقة تزيد أعباء المزارعين وتقلّل من ربحهم.
- ارتفاع تكاليف الزراعة؛ بسبب عدم توفّر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.
- اتّساع المساحات البعلية الزراعية في المنطقة يربط الإنتاج بالهطول المطريّ.
- سوء نوعية وقلّة فاعلية المبيدات والأسمدة الموجودة بالأسواق يؤثّر في الإنتاج الزراعي بالمنطقة.
- آلية توزيع المحروقات الزراعية تحتاج لتعديل؛ لتوصيل المادة بكمية ووقت مناسب للمحاصيل.
- تأثّر الثروة الحيوانية بسبب الجفاف وتقلّص مساحات المراعي وارتفاع أسعار الأعلاف.
- هناك إمكانية لإنشاء ودعم المشاريع الزراعية الصغيرة ذات الأفكار المبتكرة لتنمية القطاع الزراعي؛ فهناك ضعف في الاستثمار الزراعي في المنطقة المستهدَفة يعكسه نقص عدد مشاريع التصنيع الزراعي.

التوصيات:

- العمل على توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بنوعيات جيّدة وأسعار مقبولة؛ بالشكل الذي يخفّض تكاليف الإنتاج ويكسر تحكّم التجّار بالأسعار.
- إقامة مشاريع تدريبية تنموية لتوجيه المزارعين للاستخدام الأمثل للمبيدات والعمليات الزراعية.
- القيام بتطوير أصناف متحمّلة للعطش او مقاومة للجفاف؛ لكي نضمن الحصول على إنتاجية مقبولة من مختلف أنواع المحاصيل.
- دعم المرأة الريّفية بدورات توعوية مهنية وزراعية، ودعمها بمستلزمات إنتاج مهنية؛ لتأكيد دورها في تنمية المجتمع الريفي.
- العمل على توعية المزارعين بفوائد استخدام الطاقة الشمسية في الزراعة؛ لما توفّره من تكاليف على المدى الطويل.
- توعية المزارعين بأهمية استخدام الطرق الزراعية الحديثة من أنفاق زراعية لإنتاج الخضار واستخدام طرق الريّ الحديث لتوفير المياه.
- توعية المزارعين بأهمية وطريقة إنتاج سماد الكومبوست؛ لتقليل الاعتماد على السماد الكيماوي.
- الحاجة إلى دعم قطاع الثروة الحيوانية وخاصة الأغنام؛ لما لها من أهمية اقتصادية في المنطقة المدروسة.
- دعم استخدام الطاقة الشمسية في المشاريع الزراعية لتقليل الآثار السلبية لانقطاع التيّار الكهربائي.
- دعم زراعة الخضار في المنطقة وتشجيع اتّباع الطرق الزراعية الحديثة؛ مثل الأنفاق الزراعية.

-تساعد إقامة المشاريع على توفير أماكن لتشغيل الشباب؛ ممّا يساعد على تكوين الأسرة وارتفاع مستوى دخل الفرد، وتنمية الاقتصاد، والمساهمة في القضاء على البطالة، وتقليل الفجوات الاقتصادية بين السكان، وتحفيز ظهور أفكار مشاريع مميّزة وجديدة عند الشباب وتبنّي أفكارهم ودعمهم في بداية التنفيذ؛ يساعد على تحريك سوق العمل والقضاء على الاعتقادات الجامدة في الطرق الزراعية القديمة المعتاد عليها، وقد أثبت الواقع إمكانية تنفيذ المشاريع في مناطق شمال وشرق سوريا وإمكانية نجاحها؛ فظهور مشاريع غير معتادة في المنطقة، مثل زراعة الخضار بالأنفاق الزراعية وتربية النحل ومشاريع التسمين ومشاريع تربية الخيول الأصيلة ومشاريع تربية الدواجن، كل هذه المشاريع - رغم قلّة عددها، إلّا أنّها أثبتت نجاحها وربحيّتها، ويجب العمل على تطويرها وتعزيز المهارات الريادية لدى أصحابها.

المراجع والمصادر:

*- **تقريّر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ** :**(IPCC)** يقدم معلومات شاملة حول تأثيرات تغيّر المناخ على الزراعة في سوريا*

*- **منظمة الأغذية والزراعة** :**(FAO)** تقاريّر حول تأثيرات تغيّر المناخ على الأمن الغذائي والأنظمة الزراعية.*

*- **المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة** :**(ICARDA)** أبحاث وتوصيات حول الزراعة في المناطق الجافّة وشبه الجافّة.*

- بيانات واحصائيات ومعلومات هيئة الزراعية والريّ في إقليم شمال وشرق سوريا.

- مشروع دراسة واقع القطاع الزراعي تحالف منظمات المجتمع المدني في إقليم شمال وشرق سوريا.

- بيانات ومعلومات شركة تطوير المجتمع الزراعي.

- معلومات نقابات فلاحي شمال وشرق سوريا.

- المجموعة الإحصائية الزراعية (2022) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

*- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ" .(2021) .(IPCC) **تقرير التقييم السادس: تغيّر المناخ 2021** "رابط*

-المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة" .(2022) .(ICARDA) تقرير عن التكيّف الزراعي في المناطق الجافة "رابط

-منظمة الأغذية والزراعة" .(2023) .(FAO) تقرير عن الزراعة المستدامة وتغيّر المناخ "رابط

-البنك الدولي" .(2022) تقرير التنمية الزراعية في ظل تغيّر المناخ "رابط.

الأمن الغذائي في شمال وشرق سوريا

د. مرشد اليوسف

مقدّمة:

الأمن الغذائي ضرورة استراتيجية من ضروريات الحياة، ولا تستمرّ حياة الأفراد والجماعات دون غذاء، وتُعتَبر الحدود الدنيا للأمن الغذائي من أهم المرتكزات التي تقوم عليها حياة البشر.

وعرف التاريخ القديم والحديث والمعاصر أزمات اقتصادية كبيرة على صورة مجاعات عصفت بمناطق مختلفة من العالم، خاصة في قارة أفريقيا وقسم من قارة آسيا. وهناك دول لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الغذاء لمواطنيها في الوقت الحاضر.

المادة الرئيسية التي يعتمد عليها العالم في توفير الأمن الغذائي هي القمح والذرة والشعير والبقوليات مثل الحمص والعدس والفول ...الخ.

وحسب الخريطة الزراعية؛ فإنّ الصين تأتي في المرتبة الأولى في إنتاج القمح (131 مليون طن) تليها الهند ثم روسيا وبعدها أمريكا وكندا وفرنسا وأوكرانيا.

وتُعتبَر روسيا أعلى دولة في تصدير القمح (37 مليون طن)، تأتي بعدها أمريكا ثم أوكرانيا في المرتبة الخامسة بنحو 8 مليون طن.

ولهذا فإنّ الأزمة الروسية - الأوكرانية قد أحدثت خللًا في إمدادات القمح؛ الأمر الذي انعكس على الأسعار والأمن الغذائي في معظم دول العالم، وفي المقابل فإنّ مصر أكبر دولة مستوردة للقمح تليها إندونيسيا ...الخ.

وتم تعريف الأمن الغذائي في مؤتمر "التغذية والزراعة الدولي" الذي انعقد في عام 1943 على أنّه "الحصول على قدر كافٍ ومستقرٍّ من الغذاء لكل شخص".

ونشر البنك الدولي عام 1986 التقرير الذي حمل عنوان: (الفقر والمجاعة)، واعتبر من خلاله الأمن الغذائي بأنّه:

"وصول جميع الأشخاص في جميع الأزمات إلى ما يكفي من الغذاء من أجل حياة نشيطة وصحية".

المبحث الأول:

الأمن الغذائي عبر التاريخ:

شكّلت عملية انتقال الإنسان من التقاط النباتات والثمار البرية إلى الزراعة المنهجية في شمال ميزوبوتاميا (كردستان) في العصر الحجري الحديث (النيوليت) انعطافًا تاريخيًا وثورة حضارية نوعية، للدلالة على التأثير الكبير والتغيّر الواسع على مستوى تأمين الغذاء والقوت في العالم القديم.

وتشير المعلومات الأثرية إلى أنّ تدجين أنواع مختلفة من النباتات والحيوانات قد حدث في شمال ميزوبوتاميا (كردستان) أولًا.

وذكر البريفسور الأسترالي تشايلد غوردن، أنّ:

"الكرد أسسوا الحضارة القديمة وهم الذين تعلّموا لأوّل مرّة حراثة الأرض، وكانوا متفوّقين مع نسائهم المبدعات؛ ولذلك وُلِدت الزراعة في بلادهم".

وهذا التحوّل قد شكّل نقلة نوعية وحضارية حوّلت المجتمعات من حياة التنقّل والبداوة إلى الحياة المستقرة، وليس هذا فحسب؛ بل غيّرت نمط حياة البشرية بشكل جذري، عن طريق زراعة المحاصيل الغذائية المترافقة مع أنشطة مثل الري وتوسيع الرقعة الزراعية التي سمحت بإنتاج فائض من الأغذية، وحدثت تطوّرات أخرى على صعيد تدجين الحيوانات وصناعة الفخّار والأدوات الحجرية المصقولة والمنازل المستطيلة؛ وهذه التطوّرات بمجملها وفّرت الأساس المادي والفكري للنظام المركزي والهياكل السياسية والإيديولوجيات الهرمية وأنظمة المعرفة، كالكتابة والمستوطنات والتخصّص وتقسيم العمل ومفهوم الملكية وتوفير الغذاء وغير ذلك.

واستخدم العلماء مفهوم "الثورة الزراعية" للدلالة على عمق وشمولية التحوّل وأهميته ونتائجه على التاريخ البشري والحضارة الإنسانية بشكل عام.

والحقيقة أنّ "الثورة الزراعية" لم تحدث بالشكل نفسه في جميع المناطق، ولهذا أحدثت مظاهر مختلفة، فمنطقة شمال وشرق سوريا (التي تشكّل جزءًا من بلاد ميزوبوتاميا العُليا ومهدًا للتحوّلات النيوليتية أيضًا) شهدت البناء والاستقرار، وزُرعت فيها حبوب القمح والشعير، ودُجّنت الحيوانات كالماعز والبقر والغزال والخنازير وغيرها، كما دلّت على ذلك المواقع الأثرية التي انتشرت من حوض الفرات إلى حوض الخابور وحوض دجلة في الجزيرة العليا، وقد رافق هذا التحوّل الاقتصادي تحوّلاً اجتماعيًا عميقًا آخر، دلّت عليه الفنون والمعتقَدات التي تجسّدت بالرسوم الجدارية والحُلي والأدوات والتماثيل الإنسانية والحيوانية التي عكست عبادات وعقائد جديدة؛ مثل عقيدة الإلهة الأم وعقيدة تقديس الأجداد وعبادة الثور.

وحدث تطوّر تقني دلّت عليه الأسلحة، ولاسيّما رؤوس النِّبال والأدوات الزراعية والمناجل والفؤوس والرحى والأجران، وتمّ ابتكار الفخّار، وأدّت ثورة العصر الحجري الحديث إلى زيادة الغذاء وزيادة الأمن الغذائي في ميزوبوتاميا.

وأكّدت معظم الروايات التاريخية أنّ منطقة الجزيرة والفرات أصبحتا هدفًا للفتوحات الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب؛ بسبب غناها وثروتها الزراعية والحيوانية.

وذكر المؤرّخ الواقدي واليعقوبي مقدار خراج الجزيرة والفرات في عهد خلافة معاوية بن أبي سفيان سنة 679م بالقول:

" كان خراج الجزيرة أكثر من خراج الموصل ".

وذكر المؤرّخ ابن حوقل أنّ نصيبين وحدها كانت تقدّم /1000/ ألف دينار سنويا.

وتحدّثت المصادر السريانية عن خصوبة أرض الجزيرة والفرات وغنى مواردها.

وذكر الراهب السرياني الزوقنيني (747م) حول خصوبة أرض الجزيرة فقال:

" أمّا أرض الجزيرة فكانت كثيرة الخيرات والحقول غنيّة بالكروم والمزروعات الأخرى".

ولهذا؛ فإنّ وفرة المياه والمراعي والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي بين الشرق والغرب جعلتها هدفًا للغزاة والطامعين.

المبحث الثاني:

مفهوم الأمن الغذائي في التاريخ الحديث والمعاصر:

تطوّر مفهوم الأمن الغذائي مع تشكّل المجتمعات البشرية الكبيرة؛ فظهر مفهوم الادّخار والتخزين والحماية في حالات الطوارئ والاضطرابات بقصد الحصول على الأغذية بطرق مستدامة وآمنة والوصول إليها وقت الحاجة.

ويتضمّن هذا المفهوم عدّة جوانب وهي التوافر، أي؛ القدرة على إنتاج الغذاء بكميات كافية لتلبية احتياجات السكان، وضمان قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء، وأن يكون هناك نظام توزيع فعّال، والقدرة على مواجهة الأزمات والمشاكل والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والنزاعات.

وهكذا؛ فإنّ الأمن الغذائي يُعتبَر جزءًا أساسيًا من التنمية المستدامة وصحة المجتمع، ويتطلّب التنسيق بين الحكومات والمنظّمات الدولية والإدارات الذاتية والمجتمعات المحلّية لتحقيقه.

واستخدمت الأمم المتحدة مفهوم الأمن الغذائي عام 1970 بسبب انتشار النزاعات والمجاعات والاحتجاجات والسخط والفقر والبطالة والتهميش حول العالم، وأصبح قضية عامة ومسألة مهمة للغاية؛ لأنّه يمكن أن يؤدّي إلى عواقب وخيمة على السلم الأهلي والصحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرًا لأهمية الأمن الغذائي في حياة الشعوب فإنّه فقد استُخدِم كسلاح في الصراعات الداخلية والخارجية، بدءًا من الحصار الغذائي وانتهاءً بحروب التجويع.

المبحث الثالث:

واقع الأمن الغذائي في سوريا:

قبل سنوات الأزمة كانت سوريا من البلدان الزراعية ذات الاكتفاء الذاتي، وكان 40% من سكانها يعملون في الزراعة وتربية المواشي والدواجن، وهذه المصادر المهمة في توفير الأمن الغذائي قد تضرّرت بشكل بالغ في الحرب الحالية؛ بسبب تدمير الأراضي وتهجير السكان، والحصار والإخلاء السكاني والتغيير الديمغرافي المتعمّد والممنهَج من قبل جهات مختلفة، بالإضافة إلى الجفاف لعدة سنوات متتالية؛ الأمر الذي أدّى إلى ضعف الإنتاج من القمح الذي كان يُقدَّر بأربعة ملايين طن، وانخفض إنتاج القمح المرويّ في سوريا من 3 طن إلى 1700 طن.

وبلغ إنتاج سوريا من القمح مليون طن عام 2020 -2021م.

وكان التغيّر المناخي بشكل عام من ضمن مجموعة الأسباب التي ساهمت في خلق أزمة الأمن الغذائي في سوريا، خاصة في أعوام 2020 – 2021 – 2022م.

وكما هو معروف فإنّ الخبز مصدر أساسي للغذاء في سوريا، والكثير من السوريين لم يعد باستطاعتهم توفيره للعائلة، وأصبح الافتقار إلى الحاجة اليومية الكافية من الخبز هي السمة الموحّدة للحياة في سوريا التي تعاني من التقسيم إلى مناطق نفوذ متحاربة.

وذكر أنطونيو كوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة أنّ المشكلة الغذائية في سوريا قد تفاقمت بشكل لم يعد بالإمكان حلّها، مشيرًا إلى أنّ 90% من السوريين يعيشون تحت خطّ الفقر، و60% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وتذكر تقارير الأمم المتحدة أنّ 11,1 مليون شخص في سوريا يحتاجون للمساعدات الإنسانية، وما يقارب 9,3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، وأنّ الحاجات الإنسانية تتزايد باستمرار؛ نتيجة طول مدة الصراع.

وأخيرًا في عام 2020 -2021 تم تحديد مخصّصات مادة الخبز في مناطق النظام بربطة واحدة لكل عائلة، أي أقلّ من رغيفَين لكل فرد يوميًا، علمًا أنّ الخبز هو المادة الرئيسية الوحيدة للكثير من العائلات.

المبحث الرابع:

واقع الأمن الغذائي في شمال وشرق سوريا:

الأمن الغذائي في مناطق الإدارة الذاتية (التي كانت - قبل الأزمة - سلّة الغذاء السورية ومصدرها الأول في إنتاج الحبوب وخاصة القمح) يختلف جزئيًا عن الداخل السوري، لعدّة أسباب، أهمها؛ حالة الاستقرار النسبي تحت حكم الإدارة الذاتية الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى لم تشهد أراضيها الزراعية تخريبًا كبيرًا بفعل الحرب. ورغم ذلك فإنّها شهدت تراجعًا في إنتاج القمح، نتيجة الجفاف وقلّة الأمطار، بالإضافة إلى تعرّض المحاصيل الزراعية للحرائق المتعمَّدة خلال السنوات الماضية من قبل الجيش التركي ومرتزقته، أو لمصلحة جهات داخلية تطمح بالعودة إلى مناطق الإدارة الذاتية.

وتُعَدُّ أساليب الحصار والتجويع فكرة أساسية في طريقة تعامل تلك الجهات مع مناطق شمال وشرق سوريا.

ورغم الهجمات التي تُشَنّ بين حين وآخر على منطقة الإدارة الذاتية التي تُعتبَر سلّة الغذاء في سوريا، إلّا أنّ الإمكانيات المتوفّرة تجعلها قادرة على تمويل نفسها؛ من خلال مصادر الغاز والنفط، وكذلك بسبب الاستفادة من مياه نهرَي دجلة والفرات ومياه البحيرات والسدود، بالإضافة إلى إمكانية استثمار مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تعتمد في سقايتها على الآبار الجوفية.

في عام 2021 شهدت منطقة شمال وشرق سوريا نقصًا في الأمن الغذائي؛ بسبب الجفاف والعقبات التي اعترضت الإمدادات الغذائية عبر الحدود، وانخفاض قيمة العملة السورية؛ الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع أسعار الأغذية بشكل لم يتناسب مع القدرة الشرائية لغالبية السكان، وانخفض إنتاج محاصيل القمح المرويّ والبعليّ، وكانت هناك أسباب إضافية لتراجع إنتاجية القمح؛ وهي: الممارسات العدوانية التركية، وأهمها قطع مياه نهر الفرات، بالإضافة إلى تعطيل مياه علوك، ما أدّى إلى انخفاض كبير في ضخّ المياه إلى مناطق الحسكة.

وفي أغسطس 2022 قامت تركيا بقطع المياه نهائيا عن مدينة الحسكة.

المبحث الخامس:

التحدّيات التي تواجهها الإدارة الذاتية من أجل تحقيق الأمن الغذائي في شمال شرق سوريا:

لا شك أنّ الأمن الغذائي يُعَدُّ من أهم القضايا والتحدّيات التي تواجه العديد من دول العالم، خاصة تلك التي تعيش حالة الحرب والأزمات، ويعكس مستوى الأمن الغذائي مدى قدرة الدول والإدارات على تلبية احتياجات الناس من الغذاء الكافي والصحّي.

وتُعَدُّ منطقة شمال شرق سوريا (مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية) واحدة من المناطق التي تواجه تحدّيات كبيرة في مجال الأمن الغذائي، وذلك نتيجة لعدّة عوامل، من أهمّها:

التغيّرات المناخية، وقلّة الأمطار، والجفاف، والنزاعات الداخلية، والتدهور الاقتصادي، وانهيار البنية التحتية، ونقص التقنيات الحديثة، وازدياد معدّلات التضخّم، وانخفاض العملة، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وانخفاض الجهود الفنية الزراعية، وحرق مساحات واسعة من المزروعات والمحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعار الأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعي والبذور والمبيدات الزراعية والوقود، وانخفاض إنتاج وحدة المساحة الزراعية لأسباب مختلفة، وتعطيل الكثير من الأنشطة الزراعية، وعدم القدرة على الاستفادة من المساحات الكبيرة في المواسم الصيفية.

كما أنّ تأثير الأزمة السورية وتداعياتها على مناطق الإدارة الذاتية تتفاقم يومًا بعد يوم، وتتطلّب حلولًا متعدّدة الأوجه ومبادراتٍ مبتكَرة للتخفيف من التأثيرات السلبية على حياة الناس ومعيشتهم.

الحلول المقترحة:

- السعي لإيقاف الحرب وحلّ الأزمة؛ فالانفلات الأمني وعدم الاستقرار يقضيان على أي سعي نحو الأمن الغذائي.

- توفير الدعم المالي والفني لتطوير العمل الزراعي والصناعي وزيادة الاستثمار في النشاط الزراعي.
- تحويل المعرفة الزراعية إلى مهارات ونشاطات على الأرض.
- المحافظة على البيئة وحمايتها.
- الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استهلاكها.
- إعداد استراتيجية طويلة الأمد للأمن الغذائي.
- وضع برامج تنموية غذائية.
- اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي، أي؛ أن تعتمد الإدارة على إمكانياتها الخاصة لتأمين احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية.

ورغم أنّ مناطق الإدارة الذاتية تقع ضمن المناطق ذات الاستقرار الغذائي، فإنّ الإدارة تعمل على تحقيق أمنها الغذائي والاكتفاء الذاتي؛ من خلال تطوير العمل الزراعي وتشجيع المزارعين على اتّباع أفضل الطرق لتطوير مشاريعهم الزراعية، وفي الوقت نفسه فإنّ ضمان الأمن الغذائي يستوجب الاهتمام بالجوانب الأخرى؛ مثل سياسة الأسعار ودعم أسعار الأسمدة، والأهم من ذلك هو إطلاق برنامج التنمية المُستدامة والبيئة الإيكولوجية للأمن الغذائي.

المبحث السادس:

التنمية المُستَدامة والبيئة الإيكولوجية لتوفير الأمن الغذائي في شمال وشرق سوريا:

التنمية المُستَدامة هي مصطلح اقتصادي اجتماعي عالمي، تهدف لتحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبها وإدارتها بطرق علمية، ولذلك اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 أهداف التنمية المُستدامة بهدف القضاء على الفقر والحدّ من أوجه انعدام المساواة.

التنمية المُستَدامة عملية مستمرّة محورها وأداتها الإنسان، لذلك يجب على الفرد والمجتمع والحكومات والإدارات استثمار الموارد المتاحة بشكل أفضل واستثمارها بطرق رشيدة وفعّالة وآمنة، ويجب أن تكون عملية التنمية المستدامة مستمرّة ومتصاعدة؛ بسبب تعدّد حاجات المجتمع وتزايدها، وينبغي أن تكون ذات طابع استراتيجي طويل المدى.

والتنمية المُستدامة، بمعناها الواسع، هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية – الإيكولوجية، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، من أجل الوصول إلى استغلال الموارد الوطنية بطريقة مُثلى لتلبية حاجات الأفراد والمجتمع؛ وذلك بالاعتماد على أنماط إنتاج واستهلاك متوازية.

ويُعتبَر الإنسان عاملًا أساسيًا في إنجاح التنمية المُستدامة، خاصة في المجتمعات المهمّشة والفقيرة، لذلك؛ فإنّ مشاركة المستفيدين من عملية التنمية المُستدامة مسألة حيوية، ويجب ألّا ننسى دور المكننة وتقنية المعلومات في تحقيق التنمية المُستدامة، وأيضا دور الاتصالات.

التنمية المُستدامة في شمال وشرق سوريا:

لاشكّ أنّ سبيل الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال شرق سوريا إلى توفير الحياة الغذائية الآمنة هي التنمية المُستدامة التي يمكن أن تحقّق للسكان أسباب السكن والعمل والتعليم والصحّة وغيرها من الخدمات والمرافق العامة، وضمن هذا الإطار يجب أن تعمل الإدارة على تنفيذ العديد من المشروعات الإستراتيجية الوطنية ووضع التشريعات البلدية والبيئية - الإيكولوجية اللازمة للتحوّل إلى التنمية المُستدامة.

والحياة الإيكولوجية واحدة من أهم المحددات الأساسية للتنمية المُستدامة ولهذا يجب أن تولي الإدارة الذاتية اهتمامًا خاصًا بهذا الموضوع على كافة المستويات، لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية على حياة السكان ضمن الأسس التالية:

- إقامة مساكن بيئية إيكولوجية، وتحقيق هدف حصول الجميع على الخدمات الأساسية وفق برنامج متكامل لتوفير مياه الشرب الصحية والنظيفة، والحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ومعالجة المياه وإعادة استخدامها، وهذا ما يمكن توفيره عبر إنشاء القرى الطرقية؛ وهي قرىً حديثة تقع بيوتها على جانبَي الطرق من بدايتها حتى نهايتها، وكل منزل تكون لديه حديقة وقطعة أرض لزرع الخضروات وتربية الحيوانات المنزلية.

في مثل واقع الجزيرة والفرات فانّ بناء القرى الإيكولوجية الكبيرة محلّ القرى الصغيرة المتناثرة الحالية التي تفتقد إلى أدنى شروط الحياة الانسانية الكريمة، سيكون حلًّا ثوريًا مُستدامًا بكل ما للكلمة من معنى، ولكنّ الحياة الإيكولوجية تحتاج دومًا إلى عنصر الماء، وبالنسبة للجزيرة والفرات فانّ أنجع وسيلة لحل مشكلة الماء هو جرّ قناتَين؛ واحدة من الفرات باتجاه كوباني وتل أبيض والحسكة والقامشلي، والأخرى من نهر دجلة باتجاه اليعربية وتل حميس والشدادي، ومن ثم إقامة القرى الإيكولوجية على مجرى هاتَين القناتَين، بالإضافة إلى الآبار الإرتوازية.

وحينما يتوفّر الماء لهذه القرى ستصبح نماذج خلّاقة للعيش المشترَك والمُستدام.

لا شكّ في أنّ القرية الإيكولوجية تُعرّف بأنّها مجتمع طبيعي، وهي ليست وليدة اليوم، فعلى مدى آلاف السنين عاش الناس (في ميزبوتاميا السفلى والعليا) في مجتمعات قريبة من الطبيعة والقرية الإيكولوجية حلّ فعّال للمشاكل الكبرى في حياة البشر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة حول البيئة لعام 2000م، والذي شارك فيه أكثر من 850 عالمًا وخبيرًا وأكثر من 30 معهدًا بيئيًا؛ فإنّ مسار الإنسان الحالي على الكرة الأرضية معرّض لمخاطر كبيرة، علمًا أنّ منطقتنا تشكّل أضعف حلقة فيها، وإنّ تأجيل مواجهة هذه المشاكل لم يعد خيارًا مناسبًا، وعلى هذا الأساس؛ فإنّ القرى الإيكولوجية والناس الذين سيقيمون فيها سيشعرون بالمسؤولية أكثر من غيرهم تجاه كلّ من حولهم وكل ما حولهم، مع احترامهم للدورات الموجودة في الطبيعة.

والناس، وفق حاجاتهم، يعتمدون على النظم الإيكولوجية التي تناسب ظروفهم وإمكانياتهم المادية والاقتصادية التي تلبّي احتياجاتهم الأساسية، ولكن لأسباب مختلفة لا تتم تلبية احتياجات الملايين من الناس على نحو مفيد ومُستدام، أو أنّها لا تُلبّى على الإطلاق، وحسب الإحصائيات الرسمية؛ فإنّ مليار

شخص في العالم يعانون من الجوع، ويعيش مليار ونصف المليار في المناطق التي تعاني من شحّ الماء.

والطريقة المناسبة التي يمكننا تلبية مطالب المواطنين هي إدارة نظمنا الإيكولوجية بذكاء، واستنباط أفكار جديدة وفق المعايير التي وصلتها المجتمعات المتقدّمة.

نحن نعلم أنّ الظروف الحالية التي تمرّ بها سوريا لا تساعد على توفير إمكانيات مادية هائلة للانتقال إلى البيئة الإيكولوجية، كما أنّ البلديات في الجزيرة والفرات لا تسطيع في الوقت الحاضر شقّ الأقنية وجرّ المياه من نهرَي دجلة والفرات لإقامة التجمعات الإيكولوجية على شواطئها؛ ولهذا يجب التفكير بعمق في إيجاد بدائل ممكنة للانتقال بشكل جزئي إلى الحياة الإيكولوجية.

والحقيقة أنّ المعايير الإيكولوجية الحكومية لا تناسب دائما حاجات المواطنين، لأسباب لسنا بصددها في الوقت الحاضر، وما يهمّ الناس هو الواقع الذي يشعرون به فعليًا، كأن تكون الأجواء التي تحيط بهم صافية زرقاء غير ملوّثة بدخان عادم السيارات وغاز ثاني أكسيد الكربون ودخان الفلاتر والحراقات البترولية، وأن تكون مياه الشرب عذبة نقية، وأن تكون مياه الأنهار والأقنية والري غير ملوّثة بمياه المجاري، وأن تكون الشوارع نظيفة والصرف الصحي بحالة جيدة، وأن يكون السكن مريحًا... وهكذا.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الاستراتيجيات الخاصة حول كيفية الانتقال إلى الواقع الإيكولوجي الذي نسعى إليه وفق الإمكانات المتاحة.

في مناطق الجزيرة والفرات، التي تفتقد إلى البنية التحتية الإيكولوجية، هناك تحدّيات كبيرة تواجه التنمية المُستدامة وتمكين الحلول المستمدّة من البنية التحتية القائمة والبنية التحتية المستمَدّة من الطبيعة المحيطة، للانتقال إلى المجتمع الإيكولوجي، ولا يمكن إدراك تلك التحدّيات إدراكًا كاملًا إلّا إذا عرفنا أنّ ثلثَي سكان الجزيرة والفرات يعانون من قلّة المياه الصالحة للشرب، خاصة في المناطق التي تقع جنوب الطريق الدولي المعروف بـ (M4) حتى جنوب الحسكة، وبالمقابل؛ فإنّ القرى الصغيرة المتناثرة هنا وهناك في مختلف أنحاء الجزيرة والفرات تفتقد إلى الطرق المعبّدة، وإذا لم نجد الحل المناسب لمشكلتَي المياه والنقل/المواصلات، اللتَين تُعتبَران من أهم أسباب الاستقرار الحضري الإيكولوجي على الصعيد (الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي) فيما يتعلّق بربط عناصر ومراكز الإنتاج فيما بينها من خلال نقل الأفراد والبضائع والسلع والمواد الأولية والمنتوجات الحيوانية والزراعية وغير ذلك، وفيما يتعلّق بتوفير المياه العذبة للشرب والاستحمام وتوفير مياه الري لسقاية الحدائق المنزلية؛ فإنّ عملية الانتقال غير ممكنة على الإطلاق.

في عام 2000 زرْتُ عدة مرّات مدينة الميادين، وهي منطقة تابعة لمحافظة دير الزور، وسلكْتُ الطريق المعبّد المحاذي لنهر الفرات العظيم، انطلاقًا من مدينة دير الزور ثم العشارة والميادين حتى مدينة البوكمال على الحدود السورية – العراقية، وقد لفت انتباهي شريط المساكن الطرقية والمزارع والحظائر المتناثرة بالقرب من بعضها على جانبَي الطريق على مدّ البصر، ولاحظْتُ إلى جهة اليمين أنّ المسافة بين الطريق الأسفلتي وحرم نهر الفرات لا تتجاوز خمسمائة متر (أكثر أو اقل بعشرات الأمتار)، وفي المقابل لاحظْتُ على يسار الطريق أنّ المسافة بين الطريق العام والأرض الصحراوية

القاحلة تتراوح بين 500م حتى 3000 م تقريبا، وهكذا كان شريط المساكن المطلّ على النهر بعمق خمسمائة متر تقريبًا، وفي المقابل كان شريط المساكن المطلّ على الصحراء بعمق خمسمائة متر حتى ثلاثة آلاف متر، وكان عرض الطريق مع الحرم حوالي 30 متر، أمّا عرض العقارات على الطريق ومساحتها بالنسبة لكل شريط من الشريطَين فقد كان يتراوح بين عشرين مترًا حتى خمسين مترًا تقريبًا، وكانت مساحة العقارات والمزارع متباينة وتتراوح ما بين 1000 متر مربع حتى 6000 متر مربع، ولاحظْتُ أنّ النشاط السكاني والاجتماعي والاقتصادي والزراعي على هذا الشريط كان في ارقى مستوياته، وعزّز الطريق من التواصل الاجتماعي وسرعة التنقّل والاندماج المجتمعي، ووفّر التوازن في مختلف جوانب الحياة.

ما أريد قوله هو أنّ البنية التحتية الخاصة بطرق المواصلات متوفّرة، إلى حد ما، في مختلف مناطق سوريا ومناطق الجزيرة والفرات، ويمكن إقامة المساكن الريفية والمزارع الإيكولوجية على جانبَي الطرق (إقامة المساكن الإيكولوجية على جانبَي الطريق الدولي المعروف بطريق (m4) الواصل بين تل كوجر (اليعربية) حتى كوباني مرورًا بتل تمر والطريق الواصل بين المالكية/ديرك - قبور البيض/تربسبيه – قامشلو – الحسكة – الشدادي – حتى دير الزور، والطريق الواصل بين القامشلي حتى رأس العين (سري كانييه) مارًّا بعامودا ودرباسية، والطريق الواصل بين القامشلي وتل حميس، والطريق الواصل بين الحسكة والهول، والطريق الواصل بين الحسكة وعامودا، وبين الحسكة والدرباسية، وبين الحسكة وتل تمر، والطريق الواصل بين تل أبيض (كري سبي) والرقة، والطريق الواصل بين الرقة ودير الزور، وعلي طرفَي نهر الفرات بين الحدود التركية حتى الرقة ودير الزور؛ ونكون بذلك قد قمنا بنقلة نوعية في حياة السكان، وهذا التحوّل لا يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة، بل يحتاج إلى تأمين شبكات المياه عبر حفر الآبار الإرتوازية على جانبَي الطرق، وتأمين شبكة الكهرباء على الطاقة الشمسية.

والمسألة الأهم في هذا المجال هو إصدار القوانين والتشريعات التي تنظّم عمل البلديات في هذا المجال.

لاشكّ في أنّ منطقة ميزوبوتاميا (بلاد مابين النهرين)، التي تشكّل منطقة شمال شرق سوريا جزءًا مهمًّا منها، قد خسرت الكثير أثريًا وتاريخيًا عندما استخدمت الطين والأخشاب وأغصان الشجر في البناء والعمران، ولو استخدم أجدادنا السومريوين والغوتيون والحوريون - الميتانيون الحجر في بناء قصورهم ومعابدهم وزقوراتهم ومساكنهم وبيوتهم وأسوار مدنهم، لكنّا اليوم نملك أعظم حضارة عمرانية وأضخم الأوابد الأثرية التي تضاهي أهرامات مصر الحجرية.

والحقيقة أنّنا لا نعرف حتى الوقت الحاضر السبب الأساسي لاستخدام شعوب ميزوبوتاميا الطين بدلًا من الحجارة في البناء، ربّما بسبب افتقاد منطقة سومر لكمية كافية من المقالع القريبة فحذا الأكاديون والبابليون والآشوريون وغيرهم حَذوَ السومريين وقلّدوهم كالعادة بالرغم من غنى منطقة الأخيرَين بالمقالع.

ورغم توفر مقالع الحجارة في شمال شرق سوريا منذ ملايين السنين؛ إلّا أنّ الناس قد بنوا بيوتهم من الطين؛ لأسباب نجهلها، وربّما بسبب الفقر أو الجهل.

لا شكّ في أنّ السهول تغطّي جزءًا كبيرًا من أراضي شمال شرق سوريا، ولكن تتخلّل هذه السهول عددًا من الجبال: جبل هومان (عبد العزيز) - جبل كراتشوك – جبل تل كوجك - جبل حوار - تل كوكب - تل جبسة - هضبة كبز، بالإضافة إلى الهضبات والمخاريط والاندفاعات البركانية، وقد وهبت الطبيعة من خلال هذه الجبال والمرتفعات أنواعًا عدة من الأحجار، منها ما هو صلب؛ مثل حجر البازلت والكرانيت البركاني، ومصدره جبل كوكب بالقرب من الحسكة، وجبل قره جوخ بالقرب من المالكية/ ديرك، وهضبة الحمة وهضبة كبز على طريق الدرباسية – الحسكة، وجبل الحوار في الرقة، المحاذي للضفة اليُمنى لنهر الفرات، ومنها ما هو ليّن مثل الأحجار الجيرية والرملية، ومنها ما هو بين الاثنين؛ مثل حجر المرمر، ممّا يؤهّل المنطقة لتكون مصدرًا مهمًّا لأحجار البناء، ويُعتبَر جبل هومان (قزوان – عبد العزيز) في الجزيرة أهم مصدر لأحجار البناء.

يقع جبل هومان - قزوان أو جبل عبد العزيز (الذي سمّي بذلك نسبة إلى الشيخ عبد العزيز عبد القادر الكيلاني - أحد قادة السلطان صلاح الدين الأيوبي-) في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة الحسكة، ويبعد عنها بحدود 25 كم، وهو عبارة سلسلة جبلية طولها 80 كم وعرضها 7 – 15 كم، تتخلّلها مجموعة من التلال والهضبات مختلفة الارتفاعات، ويضم الجبل عددًا من القمم أهمّها مرقب علي 920 متر، ورجم برزان 882 م، وإشارة البديع 805 م، ويمتدّ من الشرق إلى الغرب، وتبلغ مساحته الإجمالية 840 كم مربع، ويتألّف من تربة كلسية ذات منشأ صخري كلسي، جبسية في معظم الأجزاء، ويتكوّن الجبل من الصخور الكلسية الدولوميتية (حجر صلب غير شفاف، لونه أبيض تتخلّله عروق ناصعة البياض، وفي معظم الأحيان تكون العروق رمادية، وهو أفضل أنواع حجر البناء)، تحتوي التربة في منطقة الجبل على الجبس، وهي مادة طبيعية استعملها القدماء كملاط، كما استخدموها لبياض البيوت بدلا من الجير، وتوجد في التربة على شكل صخور أو قطع بلّورية يتم تحويلها بالحرق إلى مادة الجبس.

والسؤال المهم هو:

لماذا الانتقال إلى البناء الحجري الإيكولوجي في الوقت الحاضر بدلا من البناء الطيني المتهالك والإسمنتي المسلّح؟

لاشكّ في أنّ العمارة الحجرية تحقّق مزايا إيكولوجية هامة من ناحية التكلفة ومسألة الطاقة، ووفق دراسة المانية فإنّ الأبنية المنجزة من الحجارة الطبيعية ذات منافع بيئية كبيرة ومنافع اقتصادية؛ فهي تحتاج إلى تكاليف أقلّ بكثير (خاصة بعد ارتفاع سعر الإسمنت والحديد)، كما أنّ احتياجات تدفئة المباني الحجرية في الشتاء وتكييفها في الصيف أقلّ بكثير، علاوة على هذه المميزات، فإنّ تكاليف صيانة البيوت والمنشآت الحجرية هي نصف تكاليف مثيلاتها من الإسمنت والحديد والمواد الأخرى، كما أنّ أعمال استخراج الحجر وقطعها وتصنيعها وتزيينها هي أكبر مصدر عمل ممكن للقطاع الخاص وقطاع العمال ومورد جيد للإيرادات؛ ففي إسرائيل يضمّ القطاع الذي يعمل في الأحجار 1200 شركة، ويمثّل حوالي 25% من الناتج الصناعي الوطني، أي ما يعادل 30 مليار دولار.

وحلّ الفلسطينيون في عام 2014 (الذين يعملون في الحجر لصالح إسرائيل) في المرتبة الثانية عشرة من بين أكبر منتجي الأحجار في العالم؛ ووفقًا لهذه الأرقام يمكن أن نسمّيه "النفط الأبيض" أو "الذهب الأبيض".

والحجر هو السلعة الفلسطينية الأساسية التي يحتاجها الاسرائيليون من الفلسطينيين، وتجد الكمية العظمى من الأحجار الفلسطينية (أكثر من 70%) طريقها إلى السوق الإسرائيلية، وإذا استخدمنا الحجارة في البناء فإنّ بنّاؤو المنطقة سيطوّرون مهارات حرفية رفيعة المستوى، وليس من قبيل المبالغة إذا ما قلنا إنّ البنّائيين الفلسطينيين قد عمّروا حيفا ويافا وعكا والخليل والقدس وبيت لحم، وأنّ رجال الحجارة في فلسطين قد بنوا أغلب المدن في إسرائيل.

القطاع الزراعي على مسار التنمية المُستدامة في شمال شرق سوريا:

يمكن وضع القطاع الزراعي أيضًا في شمال وشرق سوريا على مسار التنمية المستدامة، وذلك باتّخاذ مجموعة من القرارات التي تستهدف:

- ترشيد المياه.
- تشجيع استخدام تقنيات الري الحديثة.
- تشجيع إنتاج المحاصيل والخضروات التي تساعد على توفير الأمن الغذائي.

لاشكّ أنّ تداعيات الأزمة السورية على الأمن الغذائي في شمال وشرق سوريا ذات مستويات متعدّدة، ولهذا يتعيّن على الإدارة الذاتية الديمقراطية أن توجّه كل إمكانياتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛ وهنا يفترض الاهتمام بعدة قطاعات مثل: الاقتصاد الريفي الذي يعتمد على زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، وإقامة المعامل التي تعالج تلك المنتوجات، مثل تصنيع الأغذية القائمة على المنتجات الزراعية مثل المعكرونة ومنتجات الكونسروة وإنتاج الألبان.

والاقتصاد الريفي في شمال وشرق سوريا يواجه تحدّيات كبيرة، مثل نقص البنية التحتية والوصول المحدود إلى الأسواق، لذا؛ يجب أن تعتمد الإدارة الذاتية الديمقراطية سياسات زراعية مرنة، وكذلك تبسيط إجراءات استيراد مستلزمات الزراعة، وتخفيف القيود الإدارية والجمركية لتنفيذ خطط عمل استراتيجية مبنية على التدابير والقدرات المحلّية.

المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في شمال شرق سوريا:

تلعب المشاريع الصغير والمتناهية الصغر دورًا رياديًا في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين سُبُل العيش الكريم.

وتضيف المشروعات الصغيرة قيمة إضافية إلى اقتصاد البلاد وتدعم القوة الشرائية لدى الطبقات الفقيرة، ويمكن أن تقوم الإدارة في شمال وشرق سوريا بتوظيف المشروعات الصغيرة

بشكل فعّال من أجل تطوير الاقتصاد المنزلي.

وتقوم الحكومات والإدارات بتقديم الدعم المالي للراغبين بالبدء بمشروعاتهم الخاصة، وخاصة للنساء الراغبات من أجل تمكينهنّ، وقد أثبتت التجربة أنّ الأسر التي تعولها النساء تستفيد أكثر من المشاريع المتناهية الصغر.

الخاتمة:

الطريق المؤدّية إلى تعزيز الأمن الغذائي مليء بالتحدّيات، والمسألة تزداد إلحاحًا مع مرور الزمن، وتتحكّم مجموعة من العوامل والمحدّدات في كميات الإنتاج الزراعي، وحجم الفجوة الغذائية في شمال وشرق سوريا تتمثّل في: شحّ الموارد المائية، وقلّة مساحة الأراضي المروية، وارتفاع أسعار الأسمدة، وضعف التكنولوجيا والبحوث الزراعية، وضعف الاستثمارات في الجانب الزراعي، لذا؛ يجب إطلاق مبادرات ترمي إلى التخفيف من حدّتها، مثل الاستمرار في تطوير البحوث الزراعية التي تؤدّي إلى زيادة الإنتاج.

كما أنّ تنمية الريف الذي يعاني من ضعف الخدمات، بما في ذلك ضعف خدمات البنية التحتية والرعاية السكنية والاجتماعية والصحية والتعليمية والخدمات الزراعية، وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الوقائية، ووضعه على منصّات برامج الأمن الغذائي، أمر ضروري في الوقت الحاضر.

وفي المقابل؛ لدينا ما يكفي من الموارد الأرضية والمائية والتقنية والمادية، ولدينا من الخبرة ما يكفي لتحيق الأمن الغذائي، شرط أن يتمّ اتّخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لتطوير استخدام وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها؛ إلّا أنّ ذلك يتوقّف بالدرجة الأولى على توفّر الإرادة التي تشكّل أهمّ مفاتيح علم التنمية والأمن الغذائي.

وفي النهاية: إنّ الأمن الغذائي هو همّ البشرية الأول والأخير، ومَن يمتلك مفاتيح الأمن الغذائي يمتلك حريته وقراره، والمزارعون والفلاحون والقوى العاملة في شمال وشرق سوريا يؤدّون أدوارهم قدر استطاعتهم ويعيشون من الأرض وإلى الأرض.

المراجع والمصادر:

1 – د. صالح البعاج -الأمن الغذائي – أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه.
2 – د. سالم توفيق - الأمن الغذائي العربي.
3 – محمد حافظ إسماعيل- أمن مصر القومي في عصر التحديات.
4 – سالم توفيق النجفي - الأمن الغذائي العربي.
5 – الدكتورة فوزية عربي – الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي وحالة الجزائر.
6 – د. محمد السيد عبد السلام – الأمن الغذائي للوطن العربي.
7 - د. محمد السيد عبد السلام – التكنلوجيا الحديثة والتمية الزراعية في الوطن العربي.
8 – وهيبة زبيري – التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي.
9 – د. فتحي بيومي السيد حسن - الأمن الغذائي في الصين.
10 – صبحي قاسم – تحديات الأمن الغذائي العربي.
11 – د. رقية خلف حمد الجبوري – السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية.
12 – د. صلاح وزان - تنمية الزراعة العربية – الواقع والممكن.
13 – د. سالم توفيق - الأمن الغذائي العربي - مقاربات إلى صناعة الجوع.
14 – م. رائد حتر – أوضاع ومؤشرات الأمن الغذائي العربي.
15 – حسان قطنا – الأمن الغذائي في سوريا – مفاهيم ومؤشرات.
16 – د. محمد سلمان - مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية السورية وآفاق حلها.
17 – إشكالية الأمن الغذائي العربي – النموذج السوري.
18 –محمد جمال باروت - تحدي الأمن الغذائي – رؤية مشروع سوريا -2025.
19 – انعدام الأمن الغذائي في سوريا.
20 – مشكلة الأمن الغذائي في سوريا.
21 – المركز السوري لبحوث السياسات. الأمن الغذائي والنزاع في سوريا.
22 – أزمة المياه والأمن الغذائي في سوريا.
23 – بيتنا - تحديات وعوامل تمكين التعافي المبكر في الشمال السوري.
24 – د. فاطمة بكري – رابح حمدي باشا - الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
25 – حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم – مكتبة نور.
26 – حسن عبد المطلب الأسرح - تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي.
27 – عالم المعرفة - ملامح استراتيجيات الأمن الغذائي في الدول العربية.

المحتوى

قضايا الأمن والدفاع في إقليم شمال وشرق سوريا.....5

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية أمام محاكم الإدارة الذاتية 55

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

تطوير النظم الزراعية في إقليم شمال وشرق سوريا كاستجابة لتغيّر المناخ 91

المهندس: يعرب حسن

الأمن الغذائي في شمال وشرق سوريا 141

د. مرشد اليوسف